المختلف في أصالته وزيادته من الحروف

"دراسة صرفية"

إعداد الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

المختلف في أصالته وزيادته من الحروف
"دراسة صرفية"

نبيل عوض محمد الشربيني

شعبة اللغة العربية – قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة .

البريد الألكتروني :Nabilsherbini٣٣@azhar.edu.eg

الكلمات المفتاحية : المختلف – أصالته – زيادته – الحروف – صرفية .

الملخص:

اختلف العلماء في أصالة وزيادة بعض الحروف، وقد تتبعت في هذا البحث الكلمات التي وقع فيها هذا الاختلاف من خلال أمهات كتب النحو والصرف والمعاجم، حتى توفّر من المادة العلمية قدر يصلح أن يكون بحثًا.

ومهمة هذا البحث جمع شتات هذه الكلمات، وتبيين آراء العلماء فيها مع المناقشة والترجيح ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة أتبعتها بتمهيد تحدثت فيه عن حروف الزيادة وأغراضها وأدلتها. وأردفت هذا التمهيد بمبحثين: أحدهما: تحدثت فيه عن الكلمات المختلف في أصالة وزيادة أحد حروفها، وقد اشتمل على أحد عشر مطلبًا. والآخر: تحدثت فيه عن الكلمات المختلف في أصالة أحد حروفها وزيادة حرف آخر، ويشتمل على أحد عشر مطلبًا ، ثم ذيّلت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج، وأتبعتها بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

The Different in its Originality and its Increased Letters "A Morphological Study"

Nabeel Awad Mohammed El-Sherbeeny

Arabic Language Division, Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies in New Damietta

E-mail: Nabilsherbini٣٣@azhar.edu.eg

Abstract

Scientists differed in the authenticity and increase of some letters. In this research, I have traced words that

causing that dispute through mothers of the books of grammar, morphology, and lexicons so as to provide the scientific material as fit to be a research.The task of this research is to collect the diaspora of these words, to illustrate the views of scientists in addition to discussion and weighting. The nature of the research required that it has to be consisted of an introduction followed by a preamble in which I talked about the increase, its purposes, its purposes, and its evidence. This preamble is followed by two searches: In one of them I talked about the different words in the authenticity and increase of one of its letters. And this search includes eleven requirements. In the other search I talked about the different words in the authenticity of one of the letters and increase another letter. This search includes eleven requirements too. A conclusion containing the most important results is appended to this research.

This conclusion is also followed by the sources and references index and the topics index.

Key words: The Different- Originality- Increased- Letters- Morphological

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين ...،

وبعد:

فقد رُزقت العربية بعلماء أجلاء حملوا مشعلها عبر العصور، وبذلوا النفس والنفيس في سبيل النهوض بها، مع تنوع مشاربهم واتجاهاتهم، فذاع صيتهم، وطوّفت في الآفاق شهرتهم، تصدوا للدرس فأفادوا، وتوجهوا للتأليف فأجادوا، إذا تابعوا لم يحذوا حذو القُذَّة بالقذة، وإذا خالفوا فليس إيثارًا للخلاف، وإنما كان حبًا للحقيقة والصواب.

وقد ظهر الخلاف جليًّا منذ القدم بين البصريين والكوفيين في كثير من المسائل، جُمعت في مؤلفات، أبرزها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦ هـ)، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي عبد الله عبد اللطيف الزَّبيدي (ت٨٠٢ هـ).

ولم يقف الأمر عند علماء البصرة والكوفة، بل تخطاهم إلى من تلاهم؛ فمن يطالع مؤلفاتهم يجدها زاخرة بالمسائل التي تباينت فيها الآراء، واختلفت فيها الأدلة.

وبينما أقلب في أمهات كتب النحو والصرف والمعاجم شاء الله أن أظفر بطائفة من الكلمات التي اختلف العلماء في أصالة وزيادة بعض حروفها، فأردت أن أجمع شتات هذه الكلمات، وأدرسها دراسة وافية في بحث واحد يضمّها؛ حتى يعمَّ النفع بها لدارسي العربية وطلابها، عارضًا آراء العلماء فيها مع المناقشة والترجيح، ومبيّنًا الأسباب التي وقفت وراء هذا الاختلاف.

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يُقَسَّم مبحثين تسبقهما مقدمة، وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وثبت البحث التفصيلي، على النحو التالي:

* المقدمة: وفيها أذكر أسباب اختيار الموضوع، وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.

* التمهيد: (الزيادة: حروفها، وأغراضها، وأدلتها).

* المبحث الأول: (الكلمات المختلف في أصالة وزيادة أحد حروفها)، ويشتمل على أحد عشر مطلبًا.

* المبحث الآخر: (الكلمات المختلف في أصالة أحد حروفها وزيادة حرف آخر)، ويشتمل على أحد عشر مطلبًا.

* خاتمة البحث: وتشتمل على أهـم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي.

* فهرس المصادر والمراجع.

* ثبت البحث التفصيلي.

وقد تعاقبت مناهج ثلاثة في الدراسة، هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النقدي. واتبعت في هذه الدراسة الخطوات التالية:

ـ جمع الكلمات المختلف في أصالة وزيادة بعض حروفها من كتب النحو والصرف والمعاجم، ووضع العنوان المناسب لذلك.

ـ ذكر آراء العلماء في كل كلمة من هذه الكلمات، وتحقيق نسبتها إلى أصحابها.

ـ تخريج الشواهد من مظانّها.

ـ ثم ذيلت كل مسألة بالرأي الراجح، داعمًا ذلك بالأدلة ما أمكن.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العربية أجمعين، والله المستعان، وعليه العون والتكلان.

التمهيد

الزيادة: حروفها، وأغراضها، وأدلتها

حروف الزيادة عشرة عند جمهور العلماء، هي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء، وقد جُمِعت في أنواع من الكلام، منها: (اليوم تنساه)، و(هويت السمان)، و(سألتمونيها) [١]، و(لا أنسيتموه) [٢]، و(أمان وتسهيل) [٣]، و(تسليم وهناء) [٤].

وسُمِّيت هذه الحروف بحروف الزيادة رغم أنها قد تكون أصولاً في مواضع أخرى؛ لأنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها، فمتى وُجد حرف في الكلمة زائدًا لا بد أن يكون من هذه الحروف [٥].

وإنما خصُّوا هذه الحروف بالزيادة دون غيرها من حروف الهجاء؛ لأن أمهات هذه الحروف ثلاثة، هي (الألف، والواو، والياء)؛ لكثرة دورها في الكلام واستعمالها، فهذه الحروف الثلاثة لا تخلو كلمة منها، أو من بعضها، أي: الحركات الثلاثة الضمة والفتحة والكثرة؛ لأن الضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، ولما كانت أحرف العلة كذلك كانت أكثر حروف الزيادة ورودًا. وزيدت (الهمزة والتاء والميم والنون)؛ لشبهها بحروف العلة، أما الهمزة فتشبهها من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل، والحذف، والبدل، وأما التاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما، ولذلك أبدلت منها في مثل: (تراث)، وتكأة)، وأما الميم فمضارعة للواو - أيضًا - من جهة تقاربهما في المخرج، ومضارعة لحروف العلة كلها من جهة الغنة التي فيها، وهذه الغنة شبيهة باللين الذي في حروف العلة؛ لأن الغنة فضل صوت في الحرف ، كما أن اللين كذلك، وأما النون فأشبهت - أيضًا - حروف العلة من جهة الغنة التي فيها، ولما كانت

(١) ينظر: سر الصناعة ٦٢/١، ٨١١/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢١٩/١.
(٣) ينظر: الممتع ٢٠١/١، والارتشاف ١٩٣/١، والمبدع /١١٨.
(٤) ينظر: الهمع ٤٥٤/٣.
(٥) ينظر: الجمل للزجاجي/٤٠٢، والممتع ٢٠١/١.

هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة. وزيدت (اللام، والسين، والهاء)؛ لشبهها بالحروف المُشَبَّهة بحروف العلة، أما اللام فمُشْبِهة للنون من حيث تستطيل في مخرجها حتى تلحق بمخرج النون، وأما السين فإنها تشبه التاء لهمسها وتقارب مخرجيهما، وأما الهاء فمُشْبِهَة للهمزة من جهة تقارب مخرجيهما؛ لأنهما من حروف الحلق، ولما كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العلة، بل أشبهت المُشَبَّه بها لم تجيء مزيدة إلا في ألفاظ محفوظة وأماكن مخصوصة لا تتعداها، فهي أقل الحروف زيادة (١).

وبينما ينص جمهور العلماء على أن حروف الزيادة عشرة نجد من العلماء من أسقط بعض هذه الحروف من حروف الزيادة، وبعضهم زاد عليها حرفًا آخر. فقد نسب ابن يعيش (٢)، والرضي (٣) إلى الجرمي إسقاط اللام منها. ونسب ابن جني (٤)، وغيره (٥) إلى المبرد أنه أسقط الهاء منها، ذاهبًا إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو: (اخشهْ)، و(ارمهْ)، و(هنهْ) و(لكنّهْ)، وتأتي بعد تمام الكلمة.

وما حُكي عن المبرد يخالف ما نص عليه في "المقتضب"، فقد عدّ الهاء من حروف الزيادة، قال: "فأما (أُمّهات) فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد"(٦).

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٢٢٥/٢، والممتع ٢٠٨/١ ـ ٢٠٩، والمحصول في شرح الفصول ٧٩٩/٢ ـ ٨٠٠.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٦/١٠.
(٣) ينظر: شرح الشافية ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢.
(٤) ينظر: سر الصناعة ٦٢/١، ٥٦٣/٢.
(٥) منهم ابن يعيش في شرح الملوكي /١٠٥، وابن الحاجب في الشافية /٧٧، وأبو حيان حيان في الارتشاف ٢١٨/١، والسيوطي في الهمع ٤٥٥/٣.
(٦) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣.

وحكى ابن جني [١]، وأبوحيان [٢] عن محمد بن حبيب أنه جعل الكاف من حروف الزيادة في بعض الكلمات، نحو: (هندكي). ونسبه ابن منظور [٣]، والسيوطي [٤]، والزبيدي [٥] - أيضًا - إلى الأزهري .

وحكى ابن جني [٦]، وابن سيدة [٧]، وأبو حيان [٨] عن ثعلب أنه جعل جعل الباء من حروف الزيادة في بعض الكلمات، نحو: (زَغْدَب) [٩]. وحذا حذوه ابن فارس [١٠] في ذلك.

ويشترط لكي يكون الحرف زائدًا أن يكون كالجزء من الكلمة، نحو: همزة (أحمر)، وتاء (تنضُب) [١١]، وأشباه ذلك، ولذلك لا تكون كاف الخطاب في (تلك) و(ذلك)، والشين اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف، نحو (أعطيتُكَش)، و(أكرمتُكَش) - من حروف الزيادة؛ لأنها ليست كالجزء من الكلمة [١٢].

وقد نص العلماء على أن الزيادة لا تكون إلا لغرض، وأغراضها سبعة، هي:

الأول: أن تكون للإلحاق، نحو: واو (كَوْثَر)، وباء (جَلْبَب).

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٢٨١/١.
(٢) ينظر: الارتشاف ٢٢٣/١.
(٣) ينظر: اللسان (هندك).
(٤) ينظر: المزهر ٢١٩/٢.
(٥) ينظر: التاج (هندك).
(٦) ينظر: سر الصناعة ١٢٢/١، والخصائص ٤٩/٢.
(٧) ينظر: المحكم (الغين والزاي والدال - مقلوبه ز غ د)٤٤٠/٥.
(٨) ينظر: الارتشاف ٢٢٣/١.
(٩) هو الهدير الشديد. ينظر: التاج (زغدب).
(١٠) ينظر: المقاييس ٥٤/٣.
(١١) هوشجر حجازي ينبت ضخمًا على هيئة السَّرح، عيدانه بِيض ضخمة، ورقه مُتَقَبِّض، لا يُرى إلا كأنه يابس مُغَبَّر وإن كان نابتًا، له شوك مثل شوك العَوْسَج، له جنى مثل العنب الصِّغار يؤكل وهو أُحَيْمِر. ينظر: التاج (نضب).
(١٢) ينظر: الممتع ٢٠١/١، والارتشاف ١٩٣/١.

الثاني: أن تكون لمعنى، نحو: حروف المضارعة، وألف (ضارب)، وميم (مكرم).

الثالث: أن تكون للإمكان، والتوصل، نحو: همزة الوصل، فإنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، ونحوها الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد، نحو: (مَهْ)، و(عِهْ)، فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد؛ إذ لا أقل من حرف يُبتدأ به وحرف يوقف عليه.

الرابع: أن تكون لبيان الحركة، نحو: هاء السكت في "سُلْطَانِيَهْ" (١)، و"كِتَابِيَهْ" (٢)، و"حِسَابِيَهْ" (٣).

الخامس: أن تكون للمدّ، نحو: (كتاب)، (عجوز)، (قضيب). وإنما زيدت هذه الحروف ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: (شديد)، ومما يدل على أنهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين قولهم في جمع (قَرْدَد): (قراديد) في فصيح الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ (٤).

السادس: أن تكون للعِوَض، نحو: التاء في (زَنَادِقَة)، فإنها عوض من ياء (زَنَادِيق).السابع: أن تكون للتكثير، نحو: ألف (قَبَعْثَرى) (٥)، ونون

(١) الحاقة / ٢٩.
(٢) الحاقة /١٩، ٢٥.
(٣) الحاقة / ٢٦.
(٤) البيت من البسيط للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه. وقد نُسب إليه في الكتاب ٢٨/١ برواية (الدنانير) موضع (الدراهيم)، وتحصيل عين الذهب /٦٢ برواية الكتاب، والخزانة ٤٢٦/٤، واللسان (صرف). وجاء بلا نسبه في ضرائر الشعر للقزاز /١٢٨. اللغة: (نفى الدراهيم): إثارتها للانتقاد، (تنقاد): التَّنقاد بالفتح من نقد الدراهم أي: تمييز جيدها من رديئها.
(٥) هو الجمل الضخم العظيم. ينظر: التاج (قبعثر).

(كَنَهْبُل) [١]؛ لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق؛ إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به، وإذا أمكن أن تُجعل الزيادة لفائدة كان هذا أولى من حملها على التكثير؛ إذ لا فائدة في ذلك [٢].

ويُعْرَف الزائد من الأصلي بأشياء، أشهرها:

الأول: الاشتقاق، ومثاله: (مَضْروب)، و(مُسْتضرب)، فالميم والواو والسين والتاء زوائد؛ لأنها غير موجودة في (ضُرِب) و(ضَرَب) [٣].

الثاني: عدم النظير، ومثاله: (كَنَهْبُل)، فالنون زائدة لا من طريق الاشتقاق، بل من جهة أنها لو جُعِلت أصلاً لكان وزن الكلمة (فَعَلُّلاً)، وهذا لا نظير له في الأصول، فيُقْضَى عند ذلك بزيادة النون.

الثالث: الكثرة، ومثالها: زيادة الهمزة في (أَفْكَل) [٤]، فإن الهمزة فيه زائدة لا من طريق الاشتقاق؛ إذ لا يُعرف من الفاء والكاف واللام بناء غير هذا، ولا من عدم النظير؛ لأن الهمزة لو كانت أصلاً لكان على (فَعْلَل) ونظائره كثيرة [٥].

وقد يجتمع في الكلمة دليلان من الأدلة الثلاثة السابقة يقضيان بزيادة الحرف، مثل: (أحمر)، فإن الاشتقاق والكثرة يدلان على زيادة الهمزة، و(تَنْضُب) فإن الاشتقاق وعدم النظير يدلان على أن التاء زائدة. واجتماع الأدلة الثلاثة قليل [٦].

---

(١) هو ضرب من الشجر، وقيل: شجر عِظام، وهو من العِضاه، وقيل: صنف من الطَّلْح قِصار الشَّوك، وقيل: الشَّعير الضخم السُّنبلة. ينظر: التاج (كنهبل).

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ٢/٢٢٥، والممتع ١/٢٠٤ ـ ٢٠٦، والمبدع /١١٨ ـ ١١٩.

(٣) ينظر: الجمل للزجاجي /٤٠٢، والفصول / ١١٩، واللباب للعكبري ٢/ ٢٢٤، وشرح الملوكي /١١٩ ـ ١٢١، والمنهاج ٢/٤١٤.

(٤) الأفكل: الرِّعْدَة تعلو الإنسان من البرد والخوف. ينظر: أساس البلاغة، والتاج (فكل).

(٥) ينظر: الفصول / ١١٩، واللباب للعكبري ٢/ ٢٢٤، وشرح الملوكي /١١٩ ـ ١٢١، ١٢١، والمنهاج ٢/٤١٤.

(٦) ينظر: اللباب للعكبري ٢/ ٢٢٤.

الرابع: المعنى، ويراد به: أن الحرف إذا كان دالاً على معنى في كلمة فيُحكم بزيادته لأجل الدلالة على ذلك المعنى، وهذا نحو الحكم بالزيادة على سين (استفعل) لكونها دالة على معنى الطلب.

الخامس: اللزوم، وهو أن تكثر زيادة الحروف في موضع، فإذا حكمنا بزيادة النون ثالثة فيما نعلم اشتقاقه، نحو: (حَبَنْطَى) [(١)]، فكذلك نحكم بزيادتها ثالثة فيما لم نعلم اشتقاقه، نحو: (غضنفر) [(٢)].

هذا، وقد تناثرت في كتب النحو والصرف ومعجمات اللغويين طائفة من الكلمات اختلف العلماء في أصالة وزيادة بعض حروفها، وفيما يلي وقفة مع كل كلمة مما تيسر جمعه في هذا الباب.

(١) هو القصير السمين ضخم البطن. ينظر: اللسان (حبطأ).
(٢) ينظر الرابع والخامس في: المحصول في شرح الفصول ٨٠١/٢، والمنهاج ٤١٤/٢.

المبحث الأول

الكلمات المختلف في أصالة وزيادة أحد حروفها

المطلب الأول: الهمزة

المسألة الأولى: (إبراهيم)، و(إسماعيل):

اختلف العلماء في همزتهما، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. وهذا مذهب سيبويه، فقد أسقط الهمزة في تصغيرهما، فقال: "(بُرَيْهيم)، و(سُمَيْعِيل) على مثال (فُعَيْعيل)" [(١)].

ويفهم من هذا أن الهمزة فيهما زائدة، وقد فعل هذا بناءً على المسموع من العرب وما حكاه أبو زيد، مخالفًا بذلك القياس [(٢)].

ومن الممكن أن يكون سيبويه خالف القياس؛ لأن هذين الاسمين أعجميان، لا يعرف اشتقاقهما، وغير ممتنع أن تكون الهمزة عند العجم زائدة فيهما، فلما كان هذا محتملاً، ورأينا الهمزة تزاد كثيرًا في الأوائل، جاز حذفها من هذين الاسمين الأعجميين [(٣)].

وحكي القول بالزيادة ـ أيضًا ـ عن البغداديين [(٤)].

المذهب الآخر: أنها أصلية فيهما. وقد عُزي هذا القول إلى المبرد [(٥)]؛ فالقياس في تصغيرهما عنده: (أُبَيْريه)، و(أُسَيْمِيع).

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٤٦/٣. ونسب القول بزيادة الهمزة إليه في الأصول ٥١/٣، واللسان (برهم)، والهمع ٣٩٢/٣، والتاج (برهم).

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٦٣/١.

(٣) ينظر: علل النحو /٥٦٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٥/١.

(٥) ينظر: علل النحو /٥٦٠، واللسان (برهم)، والارتشاف ١٩٥/١، والهمع ٣٩٢/٣. ولم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفاته.

وهو قول ابن السراج [١]، والوراق [٢]، والفارسي [٣]، وابن جني [٤]، والعكبري [٥]، وابن يعيش [٦]، وابن عصفور [٧].

واحتجوا لذلك بأن الهمزة وقع بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة، إلا في الأفعال، نحو: (أدحرج)، أو الأسماء الجارية عليها، نحو: (مُدحرج)، فلما كانت الهمزة في اسم ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال وجب أن تُجْعل من نفس الكلمة، قياسًا على كلام العرب [٨].

وإنما لم تزد الهمزة في أول الرباعي لقلة تصرفه في الكلام، وإنما قلّ التصرف في الرباعي لقلته في الكلام، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها [٩].

ويتضح مما سبق أن القياس يقتضي ما قاله المبرد ومن حذا حذوه، والسماع يقتضي ما قاله سيبويه ومن حذا حذوه.

والذي أميل إليه هو زيادة الهمزة اتباعًا للسماع؛ لأنه الأصل؛ ولأن الكلمتين أعجميتان لا يعرف اشتقاقهما، وغير ممتنع أن تكون الهمزة زائدة فيهما عند العجم.

المسألة الثانية: (أَرْنَب):

اختلف العلماء في همزتها، وكان لهم في ذلك مذهبان:

---

(١) ينظر: الأصول ٥١/٣.
(٢) ينظر: علل النحو /٥٦٠.
(٣) ينظر: التعليقة ٢٧٨/٤.
(٤) ينظر: الخصائص ١٩٩/٢.
(٥) ينظر: اللباب ٢٤٥/١.
(٦) ينظر: شرح الملوكي /١٤١ ـ ١٤٢، وشرح المفصل ١٤٥/٩.
(٧) ينظر: الممتع ٢٣١/١.
(٨) ينظر: علل النحو /٥٦٠، والممتع ٢٣١/١.
(٩) ينظر: شرح المفصل ١٤٥/٩.

المذهب الأول: أن الهمزة زائدة، والوزن (أَفْعَل). وهو مذهب الخليل [(١)]، الذي نص على زيادتها، مبيّنًا أن الهمزة لا تجيء أصلية في أول الكلمة، إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف، مثل: (أَرْض)، و(أمر).

وتبعه سيبويه [(٢)]، وابن فارس [(٣)]، والأعلم [(٤)]، والزمخشري [(٥)]، والعكبري [(٦)]، وابن يعيش [(٧)]، والأشموني (٨)، والخضري [(٩)].

واحتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: الحمل على الأكثر [(١٠)]؛ لأن الهمزة - هنا - لا يوجد اشتقاق يدل على زيادتها، لكنها وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، وهذا موضع يكثر فيه زيادتها فيما عُلم اشتقاقه، كـ (أحمر)، و(أخصر)، و(أصفر)، فحمل (أرنب) على ذلك [(١١)].

والآخر: قول العرب: (كساء مَرْنِباني) إذا عُمِل من أوبار الأرانب، فـ (مُؤَرْنَب) بمنزلة (مَرْنِباني)، ولا همزة فيه، فهمزة (مُؤَرْنَب) زائدة [(١٢)].

---

(١) ينظر: العين (باب الثاء والفاء و(و ا ي ء) معهما) ٢٤٥/٨، والتهذيب (أبواب الراء الراء والنون - رن ب) ١٥٣/١٥، واللسان، والتاج (رنب).

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٩/٤ - ٢٨٠، وتحصيل عين الذهب /٥٨٤.

(٣) ينظر: المقاييس (باب الهمزة والثاء وما يلثهما)٥٣/١.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب /٥٨٤.

(٥) ينظر: المفصل /٥٠١.

(٦) ينظر: اللباب ٢٣٥/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١٤٤/٩.

(٨) ينظر: شرحه على الألفية ٣٥٤/٤.

(٩) ينظر: حاشيته ٢٠٩/٢.

(١٠) ينظر: تحصيل عين الذهب /٥٨٤، واللباب للعكبري ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/٤.

(١١) ينظر: شرح المفصل ١٤٤/٩، وشرح الأشموني ٣٥٤/٤.

(١٢) ينظر: تحصيل عين الذهب /٥٨٤.

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فَعْلَل). وقد حُكي هذا عن أكثر النحويين [١].

واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

تَدَلَّتْ على حُصٍّ ظماءٍ كأنَّها كُراتُ غُلامٍ مِنْ كِساءٍ مُؤَرْنَب [٢].

والذي أميل إليه أن الهمزة زائدة؛ لأن هذا القول مشفوع بالقياس وهو الحمل على الأكثر، وكذلك يدعمه السماع في قول العرب: (كساء مَرْنِباني)، ويضاف إلى ذلك رواية البيت بـ (مُرَنّب) موضع (مُؤَرْنَب) [٣].

المسألة الثالثة: (أَفْكَل) [٤]:

اختلف العلماء في همزتها، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن همزتها زائدة، والوزن (أَفْعَل).

وهو قول الجمهور [٥]، كسيبويه [٦]، والمازني [٧]، والمبرد [٨]، وابن وابن السراج [٩]، والزجاجي [١٠]، والسيرافي [١]، والفارسي [٢]،

---

(١) ينظر: التهذيب (أبواب) الراء والنون ـ رن ب) ١٥٣/١٥، واللسان، والتاج (رنب). (رنب).

(٢) البيت من الطويل لليلى الأخيلية في ديوانها /٥٦ برواية (مُرَنّب) موضع (مُؤَرْنَب)، (مُؤَرْنَب)، والكتاب ٢٨٠/٤، والتاج (رنب) برواية (حُصّ الرؤوس). وجاء بلا نسبة في أدب الكاتب /٤٩٣، واللسان (رنب). اللغة: (حُصّ): لا ريش عليها. ينظر: التاج (حصص).

(٣) تنظر الرواية في ديوان ليلى الأخيلية /٥٦.

(٤) الأفكل: الرّعْدَة تعلو الإنسان، تكون من البرد والخوف. ينظر: أساس البلاغة، والتاج والتاج (فكل).

(٥) ينظر: الارتشاف ١٩٥/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤.

(٧) ينظر: المنصف ٩٩/١.

(٨) ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٦، ٣/ ٣١١، ٣١٥.

(٩) ينظر: الأصول ١٨٧/٣، ٢٣٢.

(١٠) ينظر: الجمل/٣٩٩.

وابن جني [٣]، وآخرين [٤].

وإنما جعلوا الهمزة زائدة، حملاً على الأكثر، وليس من طريق الاشتقاق؛ إذ لا يعرف من الفاء والكاف واللام بناء غير هذا [٥]. وقد شاركت الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لقوتها وتمكنها وغلبتها للأفعال[٦].

المذهب الآخر: أنها تحتمل الأمرين الأصالة والزيادة. وقد حكى أبو حيان هذا عن بعض النحويين [٧]. ولم أقف على قائله رغم طول البحث.

والرأي الأولى بالاتباع هو قول الجمهور، وهو مؤيد بالقياس والسماع إن صح ما نُقل عن ابن فارس من قول العرب: (مَفْكُول) [٨].

المسألة الرابعة: (إِنْسَان):

اختلف العلماء في الهمزة، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أصالة الهمزة، والوزن (فِعْلان) من (الإنس).

---

(١) ينظر: شرح الكتاب ١٩٨/٥ ـ ١٩٩.

(٢) ينظر: التكملة /٥٥٢، والتعليقة ٢٧٩/٤ ـ٢٨٠.

(٣) ينظر: المنصف ٩٩/١ـ١٠٠.

(٤) منهم ابن الأثير في النهاية ٥٦/١، والعكبري في اللباب ١٨٩/٢، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٢١، وشرح المفصل ١٤٤/٩، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٨٢/١، ١١٧، وابن عصفور في الممتع ٢٣١/١، وابن إياز في المحصول في شرح الفصول ٨٠٤/٢، والعلوي في المنهاج ٤١٤/٢، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٥/١، وابن هشام في أوضح المسالك ١٢٦/٤، ٣٦٥، والسيوطي في المزهر ٩/٢، والهمع ٤٥٣/٣، والشوكاني في نيل الأوطار ٧٢/٦، والزبيدي في التاج (أفل).

(٥) ينظر: الكتاب ١٩٤/٣، والمقتضب ٣١٥/٣، واللباب للعكبري ٢٢٤/٢، ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦) ينظر: المنصف ٢٧٢/١.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٩٥/١.

(٨) ينظر: التاج (فكل). ولم أقف على هذا القول فيما أتيح لي من مؤلفاته. لكنه قال في المقاييس (باب الفاء والكاف وما يثلثهما) ٤٤٥/٤: "(فكل) الفاء والكاف واللام كلمة واحدة، وهي الأفكل الرعدة، ويقولون: لا يبنى منه فعل". وهذا موافق لما قاله الجمهور.

وهذا مذهب البصريين [١]، ومنهم سيبويه [٢]، والمبرد [٣]. وتبعهم الأزهري [٤]، وابن جني [٥]، والجوهري [٦]، وابن الحاجب [٧]. وحُكي وحُكي عن بعض الكوفيين [٨].

واحتجوا لذلك بأنه مأخوذ من (الإنس)، وإنما سُمّى (الإنس) بذلك لظهورهم، كما سُمّى (الجن) (جنًّا) لاجتنانهم، أى: استتارهم، ويقال: (أنستُ الشيء) إذا أبصرته، قال الله تعالى: "آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا" [٩]، أي: أبصر، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية فكذلك الهمزة في (إنسان)، ويجوز أن يكون سُمّى الإنس بذلك؛ لأن هذا الجنس يُستأنس به، ويُوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان، والوزن (فِعْلَان) [١٠].

المذهب الآخر: زيادة الهمزة، والوزن (إِفْعَان) من (النِّسْيَان)، وقد نُسب هذا إلى الكوفيين [١١]. وهو قول الخليل [١٢].

واحتجوا لذلك بأمور:

الأول: أن الأصل (إنسيان)، إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام؛ لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة

(١) ينظر: الإنصاف ٨٠٩/٢، والمصباح المنير (كتاب الألف ـ أنست).
(٢) ينظر: الكتاب ٢٥٩/٤.
(٣) ينظر: المقتضب ١٣/٤.
(٤) ينظر: التهذيب (باب السين والنون ـ أنس) ٦١/١٣، واللسان، والتاج (أنس).
(٥) ينظر: الخصائص ١٢٢/١.
(٦) ينظر: الصحاح (باب السين فصل الألف).
(٧) ينظر: الشافية /٧٣.
(٨) ينظر: الإنصاف ٨٠٩/٢.
(٩) القصص /٢٩.
(١٠) ينظر: الإنصاف ٨١٠/٢ ـ ٨١١.
(١١) ينظر: الإنصاف ٨٠٩/٢، والمصباح المنير (كتاب الألف ـ أنست).
(١٢) ينظر: العين (باب السين والنون ـ نسي) ٣٠٤/٧.

الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم: (أيش) في (أي شيء)، و(عم صباحًا) في (أنعم صباحًا)، و(ويلمه) في (ويل أمه) (١).

وأجيب بأنه لو كان كذلك لجاز أن يؤتى به على الأصل، كما يجوز أن تقول: (أي شيء)، و(أنعم صباحًا)، و(ويل أمه) على الأصل، فلما لم يأت (إنسيان) في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ذلك الاستدلال (٢).

الثاني: أن العرب قالوا في تصغيره: (أُنَيْسِيان)، فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرًا كثرة استعماله مكبرًا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها (٣).

وأجيب بأن ثبوت الياء في تصغيره على (أُنَيْسِيان) إنما كان على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم: (لُيَيْلِيَة) في تصغير (ليلة)، و(عُشَيْشِيَة) في تصغير (عَشِيّة)، وما جاء على خلاف القياس لا يكون فيه حجة (٤).

الثالث: قول ابن عباس: أن الإنسان سُمي بذلك لأنه عُهد إليه فنسي (٥).

(٥).

والرأي الذي أميل إليه أن الهمزة أصلية، والوزن (فِعْلان) من (الإنس)؛ لأنه الأقرب للمعنى، ولأن ثبوت الياء لم يرد إلا في التصغير، وهذا مردود بأن (أُنَيْسِيانًا) مخالف للقياس، فلا يصلح أن يكون حجة.

المسألة الخامسة: (غِرْقِئ) (٦):

اختلفت كلمة العلماء في همزتها، وكان لهم في ذلك مذهبان:

---

(١) ينظر: الإنصاف ٨٠٩/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٨١١/٢.
(٣) ينظر: الإنصاف ٨١٠/٢، والمصباح المنير (كتاب الألف ـ أنست).
(٤) ينظر: الإنصاف ٨١١/٢.
(٥) ينظر: الصحاح (باب السين فصل الألف).
(٦) هو قِشْر البيض الذي تحت القَيْض. ينظر: التاج (غرق).

المذهب الأول: أنها زائدة. وهذا مذهب الفراء [١]، والزجاج [٢]، ومبرمان [٣]. واختاره الأزهري، وحكى الاتفاق عليه [٤].

واحتُج لذلك بأنها مشتقة من الغرق [٥].

المذهب الآخر: أنها أصلية. وهو قول ابن جني [٦]. وصححه أبو حيان[٧].

وقد احتُج بما حكاه أبو زيد من قول العرب: (غَرْقَأَتْ البيضة) إذا خرجت عليها قشرها الرقيق [٨].

والذي أميل إليه هو أصالة الهمزة؛ لأنها ليست بأُولى فيُقضى بزيادتها، ولا يوجد فيها معنى (غرق)، اللهم إلا أن يكون (الغِرْقِئ) يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويغترقه، وهذا فيه بُعْد [٩].

(١) ينظر: أدب الكاتب /٤٩٥، واللسان، والتاج (غرق). ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٢) ينظر: معانيه ٤٤٣/٢، وسر الصناعة ١٠٩/١، والارتشاف ١٩٥/١.
(٣) ينظر: سر الصناعة ١٠٩/١.
(٤) ينظر: التهذيب (باب الغين والقاف مع الراء) ٣٤/٨، واللسان، والتاج (غرق).
(٥) ينظر: أدب الكاتب /٤٩٥، والتاج (غرق).
(٦) ينظر: سر الصناعة ١٠٩/١.
(٧) ينظر: الارتشاف ١٩٥/١.
(٨) ينظر: سر الصناعة ١٠٩/١، والارتشاف ١٩٥/١.
(٩) ينظر: سر الصناعة ١٠٩/١.

المطلب الثاني: اللام

المسألة الأولى: (ادْلَهَمّ):

اختلف العلماء في لامها، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (افْلَعَلّ). وهذا ما حكاه أبو حيان [١] عن ابن القطاع. وحكاه الزبيدي [٢] عنه وعن غيره؛ لأن الفعل مأخوذ من (الدُّهمة).

المذهب الثاني: أنها أصلية، والوزن (افْعَلَلّ). وقد حكاه أبو حيان [٣] دون أن ينسبه إلى قائله.

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وهذا ما مذهب الزبيدي [٤].

والأولى الأصالة؛ لأنها الأصل، ولأن زيادة اللام قليلة، فلا يُعدل إليها إلا بدليل قاطع.

المسألة الثانية: (ازْلَغَبّ) [٥]:

اختلفت كلمة العلماء في لامها، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (افْعَلَلّ). وهذا قول ابن جني [٦]. وتبعه في هذا ابن عصفور [٧]، وأبو حيان [٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢٢٣/١. ولم أقف على هذا الرأي لابن القطاع فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٢) ينظر: التاج (دلهم).

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٢٣/١.

(٤) ينظر: التاج (دلهم).

(٥) من قولهم: ازلغبّ الفرخ إذا طلع ريشه، وقولهم: (ازلغبّ الشعر) إذا نبت بعد الحلق. الحلق. ينظر: التاج(زلغب).

(٦) ينظر: الخصائص ٥١/٢، وسر الصناعة ٣٢٥/١.

(٧) ينظر: الممتع ٢١٦/١.

(٨) ينظر: المبدع /١٢٢.

واحتُج لذلك بأمور:

الأول: أنه كثر استعمال (ازْلَغَبّ) في معنى (زَغَّبَ)، فينبغي أن يُجْعَل أصلاً بنفسه.

الثاني: أن زيادة اللام قليلة.

الثالث: أن (ازْلَغَبّ) فعل، ولا تحفظ زيادة اللام في الأفعال [١].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (افْلَعَلّ). وهذا مذهب ابن القطاع[٢]، وابن منظور [٣].

والقول الأولى بالاتباع هو الأصالة؛ لقوة أدلته، وهو من باب (سَبِط) و(سِبَطْر)، بخلاف الزيادة فإنها ينقصها الدليل.

المسألة الثالثة: (عَبْدَل):

ذهب سيبويه [٤] إلى زيادة اللام. وتبعه المبرد [٥]، وابن السراج [٦]، [٦]، وآخرون [٧].

---

(١) ينظر: الممتع ٢١٦/١.

(٢) ينظر: الأبنية /٣٣٧، والارتشاف ٢٢٣/١، والتاج (زلغب).

(٣) ينظر: اللسان (زلغب).

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٧/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ١٩٨.

(٦) ينظر: الأصول ٢٤٣/٣.

(٧) منهم ابن دريد في الاشتقاق / ٣٢١، والزجاجي في اللامات /١٣١، والجمل/٤٠٢، وابن جني في المنصف ١٦٦/١، وسر الصناعة ٣٢٢/١، وابن فارس في الصاحبي ٢٥/١، وابن سيدة في المحكم (الخاء والطاء واللام) ١١٤/٥، و(الزاي والدال والياء) ٨٧/٩، والمخصص ٤٩٧/٤، والجرجاني في المفتاح في الصرف / ٩٠، والزمخشري في المفصل /٥٠٤، وابن الدهان في الفصول /١٤٥، والعكبري في اللباب ٢٧٩/٢، وابن الحاجب في الشافية / ٧٧، وابن عصفور في الممتع ٢١٣/١، وأبو حيان في المبدع /١٢٠، والعلوي في المنهاج ٤١٨/٢.

واحتجوا لذلك بأن (عَبْدَل) في معنى (عبد) [١].

وذكر ابن عصفور [٢] أن الأخفش ذهب إلى أن معنى (عبدل) هو (عبد الله). وأردف هذا بأن كلامه يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون اللام زائدة على (عبد) من (عبد الله). والآخر: أن يكون (عَبْدَل) اسمًا مركبًا من (عبد) و(الله)، كقولهم: (عَبْدَرِيّ)، و(عبقسي) من (عبد الدار)، و(عبد قيس)، وعلى هذا تكون اللام أصلية، وإلا لكانت الراء والقاف زائدتين في (عَبْدَرِيّ)، و(عَبْقَسَيّ)، وهذا لا يجوز؛ لأنهما ليسا من حروف الزيادة.

وبينما ينسب إليه ابن عصفور ذلك نجد أبا حيان [٣]، والأشموني [٤] [٤] ينسبان إليه أنه صاحب قولين؛ إذ ذهب في كتابه "الأوسط "إلى أن اللام اللام تزاد في (عَبْدَل) وحده، وذهب في غير هذا الكتاب إلى أن اللام أصلية، وهو مركب من (عبد الله)، كما في (عَبْشَمِيّ).

والذي أميل إليه هو القول بزيادة اللام؛ لأمور:

الأول: أنهم يقولون: (عَبْدَل) في معنى (عبد).

الثاني: أن الأصالة يبعدها قولهم: (زيدل) بزيادة اللام [٥].

الثالث: أنه قول الجمهور، ولم يخافهم سوى الأخفش، وقد نُسِب إليه ـ كما مرّ ـ أنه ذهب إلى زيادتها في كتابه الأوسط، فلعله ذهب إلى الأصالة في غير هذا الكتاب، ثم بدا له أن اللام زائدة، فرجع عن قوله الأول.

المسألة الرابعة: (نَهْشَل) [٦]:

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي/١٣١، والمفتاح في الصرف /٩٠، والممتع ٢١٣/١.
(٢) ينظر: الممتع ٢١٣/١ـ ٢١٤.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢٢٢/١.
(٤) ينظر: شرحه على الألفية ٣٨٠/٤.
(٥) ينظر: شرح الأشموني ٣٨٠/٤.
(٦) يطلق على الذئب، والصقر، والمُسِنّ المضطرب كبرًا أو الذي أَسَنَّ وفيه بقيَّة، وهو اسم قبيلة. ينظر: التاج (نهشل).

لم أقف على خلاف بين العلماء في أصالة النون وزيادتها، وإنما كان الخلاف في اللام، ولهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية. وهو ظاهر كلام سيبويه [١]. وقد ذهب إليه الأصمعي [٢]، والمبرد [٣]، وابن السراج [٤]، والعكبري [٥]، وأبو الحسن الحسن السخاوي [٦]. ويرون أنها مشتقة من قول العرب: (نَهْشَلَت المرأة)، و(نَهْشَل الرجل) إذا أسنّا.

المذهب الآخر: أنها زائدة. وقد ذهب إليه ابن القطاع في كتابه "الأبنية" [٧]، فهي عنده مأخوذة من (النهش)، لكنه ذكر هذه الكلمة في كتابه كتابه "الأفعال" [٨] في معرض حديثه عن الرباعي الصحيح، وهذا يوحي بالأصالة.

والقول الذي أميل إليه هو أصالة اللام، لأنه مشفوع بالدليل من كلام العرب، بخلاف غيره، ولأن زيادة اللام قليلة.

(١) ينظر: الكتاب ١٩٦/٣، والارتشاف ٢٢٣/١.
(٢) ينظر: الاشتقاق/٩٢.
(٣) ينظر: المقتضب ٣١٧/٣.
(٤) ينظر: الأصول ٨١/٢.
(٥) ينظر: اللباب ٢٦٧/٢.
(٦) ينظر: سفر السعادة ٤٧٦/١.
(٧) ينظر: الأبنية /٩٩. وهذا ماحكاه عنه أبوحيان في الارتشاف ٢٢٣/١، وابن منظور منظور في اللسان (نهشل)، والزبيدي في التاج (نهشل).
(٨) ينظر: الأفعال ٢٨٦/٣.

المطلب الثالث: التاء

المسألة الأولى: (تَمْتِين) [١]:

للعلماء في التاء الأولى مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة؛ لأن (تَمْتِين) مصدر (مَتَّن)، والوزن (تَفْعِيل). وهذا مذهب سيبويه [٢]، وابن السراج [٣]، وأبي بكر الزبيدي [٤]، وابن بري [٥].

المذهب الآخر: أنها أصلية؛ لأن (تَمْتِين) مصدر (تَمْتَن)، والوزن (فَعْلِيل). وقد عزى أبو حيان هذا القول إلى الجرمي [٦]. وهو يخالف ما نسبه إليه السيرافي [٧]؛ إذ ذكر أن الجرمي يرى أن أنه مصدر (متَّن يمتّن). يمتّن).

والرأي الأولى بالقبول هو زيادة التاء؛ لأمرين:

أحدهما: أن (التفعيل) مصدر (فعّل)، لا (فَعْلَل).

والآخر: أن الأصالة لم يذهب إليها إلا الجرمي - فيما نسبه إليه أبو حيان - وقد بدا - قبل - أن السيرافي نسب إليه ما يوحي بالزيادة، وإن صحّ هذا فقد انتفى الخلاف.

المسألة الثانية: (تِنْبَالة) و(تِنْبَال) [٨]:

---

(١) هو خيوط تُشَدُّ بها أوصال الخيام. ينظر: اللسان، والتاج (متن).
(٢) ينظر: الكتاب ٢٧١/٤.
(٣) ينظر: الأصول ٢٠٥/٣.
(٤) ينظر: الاستدراك /٢٣، والمزهر ٢/ ٥٣.
(٥) ينظر: اللسان (متن).
(٦) ينظر الارتشاف ٢١٣/١.
(٧) ينظر: شرح الكتاب ١٥٨/٥.
(٨) التِّنْبَالة، والتِّنْبَال: قيل: الرجل القصير، وقيل: الصغار؛ لأن القصير صغير. ينظر: أساس البلاغة (نبل)، واللسان (تنبل).

للعلماء في تائهما مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية من (التِّنْبل) وهو القصير، والوزن (فِعْلالة)، و(فِعْلال). وهذا مذهب الخليل [١]، وسيبويه [٢]، والأزهري [٣]، والخضر والخضر اليزدي [٤].

واحتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: أن التاء لا تزاد أولاً إلا بثبت [٥].

والآخر: أن (فِعْلالاً) كثير كـ (سِرْدِاح)، و(تِفْعَال) قليل كـ (تِلْقِاء)، و(تِهْوَاء) [٦].

المذهب الآخر: أنها زائدة، من (النَّبَل)، والوزن (تِفْعَالة)، و(تِفْعَال). فقد حُكي عن ثعلب (٧) أنه يذهب إلى اشتقاقهما من الثلاثي، وهو (النَّبَل)؛ لأنه لأنه يراد به الصِّغار. وتبعه في هذا الزمخشري [٨]، والسهيلي [٩]، وابن عصفور [١٠]، وابن هشام [١١].

(١) ينظر: العين (باب الرباعي من التاء ـ تنبل) ١٤٧/٨.
(٢) ينظر: الكتاب ٣١٨/٤، والمحكم (اللام والنون والباء ـ مقلوبه ن ب ل) ٣٨٧/١٠، والشافية/٧٣.
(٣) ينظر: التهذيب (باب الرباعي ـ تنبل) ٢٥٤/١٤.
(٤) ينظر: شرح الشافية ٣٣٣/١.
(٥) ينظر: اللسان، والتاج (تنبل).
(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٤٥/٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٣٣٣/١.
(٧) ينظر: المحكم (اللام والنون والباء ـ مقلوبه ن ب ل) ٣٨٧/١٠، واللسان (نبل)، و(تنبل).
(٨) ينظر: أساس البلاغة (نبل).
(٩) ينظر: الروض الأنف ٢٨٩/٣.
(١٠) ينظر: الممتع ٢٧٥/١ ـ ٢٧٦.
(١١) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد /٣١٥.

والذي أميل إليه هو أصالة التاء؛ لأن الاشتقاق من (التِّنْبَل) - وهو القصير [٢] - هو الأقرب للمعنى من الاشتقاق من (النَّبَل) وهو الصِّغار، ولأن (فِعْلالاً) كثير، و(تِفْعَالاً) قليل.

المسألة الثالثة: (سُبْرُوت) [٢]:

اختلف العلماء في هذه التاء، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فُعْلُول). وهذا مذهب سيبويه [٣]، [٣]، والخضر اليزدي [٤]. وحُكي أن الأكثرين صوبوه [٥].

واحتُج لذلك بأن (فُعْلُولاً) كثير في الكلام، أما (فُعْلُوت) فبعيد في الكلام أو غير موجود [٦].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (فُعْلُوت). وهذا مذهب ابن سيدة [٧] [٧] من قولهم: (السُّبْرُور)، بمعنى: الفقير، ومنه قول الشاعر:

تُطْعِمُ المُعْتَفينَ ممَّا لدَيْها من جَناها والعائِلَ السُّبْرورا [٨].

وتبعه أبو الحسن السخاوي [٩]. وهو قول الرضي؛ لأن (السُبْرُوت) هو هو الدليل الحاذق الذي سَبَر الطرق وخبرها، فهو من (سَبَرْتُ الطريق) إذا

(١) ينظر: التهذيب (أبواب التاء واللام - تنبل) ٢٠١/١٤.

(٢) اختلف في معناه، فقيل: القليل، ومنه قولهم: (أرض سباريت)، وهي التي لا شيء فيها، وقيل: الدليل الماهر بالأرضين من (سَبَر الطريق) إذا خبرها. ينظر: التاج (سبرت).

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٨/٤، والشافية /٧٣، والارتشاف ٢١٦/١، والتاج (سبرت).

(٤) ينظر: شرح الشافية ٣٣٣/١.

(٥) ينظر: التاج (سبرت).

(٦) ينظر: شرح الشافية ٣٣٣/١.

(٧) ينظر: المحكم (السين والراء والباء - مقلوبه س ب ر)٤٨٧/٨، والتاج (سبر)

(٨) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله. وقد جاء بلا نسبة في المحكم (السين والراء والباء - مقلوبه س ب ر) ٤٨٧/٨، واللسان (سبر)، والتاج (سبرت). اللغة: السبرور: الفقير. ينظر: التاج (سبرت).

(٩) ينظر: سفر السعادة ٢٩٥/١.

اختبرته، فهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره [١]. وإنما زيدت التاء فيه مبالغة [٢].

والذي أميل هو زيادة التاء، وهو من (سَبَرْتُ الطريق) إذا خبرته؛ فمن معاني (السُّبْرُوت) الدليلُ الماهرُ بالأرضين، وهذا اشتقاق واضح، فلماذا يُقدّم عليه غيره؟

المسألة الرابعة: (اسْتَاعَ يَسْتِيعُ، وأَسْتَاع يُسْتِيعُ):

اختلف العلماء في هذه التاء، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها أصلية؛ لأنها بدل من الطاء. ونسبه أبو حيان [٣] إلى سيبويه. وهو مذهب ابن جني [٤].

المذاهب الثاني: أنها زائدة، والطاء محذوفة استثقالاً. وهذا مذهب الكوفيين [٥]، والأخفش [٦]، ومحمد بن أبي بكر الرازي [٧]، والقرطبي [٨]. [٨].

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وهذا مذهب سيبويه [٩]، وابن السراج[١٠].

والذي أميل إليه أن التاء زائدة، والطاء محذوفة استثقالاً.

---

(١) ينظر: شرح الشافية ٣٤٥/٢.
(٢) ينظر: التاج (سبرت).
(٣) هذه النسبه غير دقيقة؛ لأن سيبويه جوّز أمرين، كما يجيء في المذهب الثالث.
(٤) ينظر: سر الصناعة ١٥٧/١، ٢٠١.
(٥) ينظر: الارتشاف ٢١٨/١.
(٦) ينظر: معانيه / ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والصحاح (باب العين فصل الطاء)، والتاج (طوع).
(٧) ينظر: مختار الصحاح (طوع).
(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٣/١١.
(٩) ينظر: الكتاب ٤٨٤/٤، والمحكم (العين والطاء والواو ـ مقلوبه ط وع)٣١٣/٢.
(١٠) ينظر: الأصول ٤٣٣/٣.

المطلب الرابع: الميم

المسألة الأولى: (بُلْعُوم)[١]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها أصلية. وهذا مذهب ابن جني [٢]. وذكر العكبري [٣] أن الميم أصل إذا خُرِّج ذلك على قول المازني في (دُلامِص). ونص كذلك ابن عصفور [٤] على أصالتها، معللاً ذلك بأن زيادة الميم غير أوّل قليلة، فلا ينبغي أن يُذهَب إليها إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع. واختاره أبو حيان في أحد قوليه [٥].

المذهب الثاني: أنها زائدة؛ لأنه مشتق من (البلع). وقد ذكر ابن جني أنه قياس قول الخليل [٦]. وهو قول الجوهري [٧]، والعكبري [٨]، وأبي حيان [٩] في قوله الآخر، والفيومي [١٠].

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وهذا مذهب ابن سيدة [١١]؛ إذ جوّز أن تكون الكلمة ثلاثية، وأن تكون رباعية.

---

(١) هو مجرى الطعام في الحلق وهو المريء. ينظر: التاج (بلعم).
(٢) ينظر: تفسير الأرجوزة /١٣٥.
(٣) ينظر: اللباب ٢٥٨/٢.
(٤) ينظر: الممتع ٢٤٣/١، والارتشاف ٢٠٠/١، والتاج (بلعم).
(٥) ينظر: المبدع /١٢٨.
(٦) ينظر: الخصائص ٥٣/٢، وسر الصناعة ٤٢٩/١. وصرّح ابن منظور في اللسان (حلق) بأنه مذهب الخليل. وقد ذكره الخليل في العين في باب الرباعي من العين ٣٤١/٢.
(٧) ينظر: الصحاح (باب الميم فصل الباء)، والتاج (بلعم).
(٨) ينظر: اللباب ٢٥٨/٢.
(٩) ينظر: الارتشاف ٢٠٠/١، والتاج (بلعم).
(١٠) ينظر: المصباح المنير (كتاب الباء ـ بلعت).
(١١) ينظر: المحكم (العين واللام والباء ـ مقلوبة ب ل ع) ١٧٣/٢ ـ ١٧٤.

والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم؛ لأن الأقرب أن يكون من البلع، ولأن زيادة الميم طرفًا كثيرة، نحو: (دِلْقِم) [١]، و(دِرْدِم) [٢]، و(دِقْعِم) [٣]، و(فُسْحُم) [٤]، و(زُرْقُم) [٥]، و(سُتْهُم) [٦]، ونحو ذلك مما زيدت الميم في الميم في آخره [٧].

المسألة الثانية: (حُلْقُوم)[٨]:

اختلفت كلمة العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية. وهذا هو القول الأول الذي حُكي عن الخليل[٩]. وهو مذهب ابن جني [١٠]، وابن الأثير [١١]، وابن عصفور [١٢]، [١٢]، وابن منظور [١٣]، وأبي حيان في أحد قوليه [١٤].

(١) يقال: امرأة دلقم: عجوز، وهي من النوق التي تكسرت أسنانها فهي تمُجّ الماء. ينظر: التاج (دلقم).
(٢) قالوا: (مَرَةٌ دِرْدَم)، أي: تذهب وتجيء بالليل، و(ناقة دردم)، أي: مُسنّة. ينظر: اللسان (دردم).
(٣) قالوا: (ناقة دقعم)، أي: مُسنّة. ينظر: التاج (درد).
(٤) هو الواسع الصدر. ينظر: التاج (فسح)
(٥) هو الشديد الزَّرَق. ينظر: التاج (زرق).
(٦) هو العظيم الاست. ينظر: اللسان(سته).
(٧) ينظر: الخصائص ٥٣/٢.
(٨) هو موضع النفس بعد الفم، وفيه شعب تتشعب منه، وهو مجرى الطعام والشراب. ينظر: المصباح المنير (كتاب الحاء ـ حلق).
(٩) ينظر: اللسان (حلق).
(١٠) ينظر: تفسير الأرجوزة/١٣٤.
(١١) ينظر: النهاية ٤٢٨/١.
(١٢) ينظر: الممتع ٢٤٣/١، والارتشاف ٢٠٠/١، والتاج (حلقم).
(١٣) ينظر: اللسان (حلقم).
(١٤) ينظر: المبدع /١٢٨.

واحتج هؤلاء بأن زيادة الميم غير أوّل قليلة، فلا ينبغي أن يذهب إليها إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع [١].

المذهب الآخر: أنها زائدة. وهذا هو القول الآخر الذي نُسب إلى الخليل[٢]. وهو مذهب ابن فارس [٣]، والجرجاني [٤]، والعكبري [٥]، وأبي وأبي حيان في قوله الآخر [٦]، والفيومي [٧]، والكفوي [٨].

ويرى هؤلاء أن (الحلقوم) مشتق من (الحلق)، واحتجوا لذلك بأن زيادة الميم آخرًا أكثر منها أولاً؛ وله نظائر كثيرة، نحو: (دِلْقِم)، و(دِرْدِم)، و(دِقْعِم)، و(فُسْحُم)، و(زُرْقُم)، و(سُتْهُم)، ونحو ذلك مما زيدت الميم في آخره [٩].

والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم، لأن الأقرب أن يكون مشتقًّا من (الحلق)، ولأن زيادة الميم طرفًا كثيرة.

المسألة الثالثة: (دُلَامِص) [١٠]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم فيها مذهبان:

---

(١) ينظر: الممتع ٢٤٣/١، والارتشاف ٢٠٠/١، والتاج (حلقم).

(٢) ذكر ابن جني في الخصائص ٥٣/٢، وسر الصناعة ٤٢٩/١ أن هذا قياس مذهب الخليل، ونص ابن منظور في اللسان (حلق) على أنه مذهب الخليل.

(٣) ينظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) ١٤٣/٢. ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٨/٢.

(٥) ينظر: اللباب ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠٠/١.

(٧) ينظر: المصباح المنير (كتاب الحاء ـ حلق).

(٨) ينظر: الكليات /٦٤٢.

(٩) ينظر: الخصائص ٥٣/٢.

(١٠) هو البَرّاق الذي يبرق لونه، ومنه (ذَهَبٌ دُلامِص)، أي: لامع. ينظر: التاج(دلمص).

المذهب الأول: أن الميم زائدة، ووزنها (فُعامِل). وقد حُكي هذا عن الخليل [١]. وهو مذهب سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وثعلب [٤]، والفارسي [٥]، [٥]، والمعري [٦]، والجرجاني [٧]، وآخرين [٨].

وقد احتج هؤلاء بأمرين:

أحدهما: دلالة الاشتقاق على زيادتها [٩]، ومن هذا قولهم: (دَليص) و(دِلاص) [١٠]، وقولهم: (دَلَصَت الدرع)، و(تَدَلُّص دُلوصة) [١١].

والآخر: القلب المكاني بتقديم الميم وتأخيرها؛ فالعرب تقول: (دَلْمَص) بغير ألف، و(دَمْلَص) بتقديم الميم على الألف، والتقديم والتأخير دليل على زيادتها؛ لأن الأصل لا يتلاعب به [١٢].

---

(١) ينظر: الأصول ٢٠٨/٣، والخصائص ٥٣/٢. وهو ظاهر كلامه في العين (باب الصاد والدال واللام معهما) ٩٩/٧، لكنه عدّه من الرباعي في (باب الرباعي من حرف الصاد)١٧٨/٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٤، وشرح الشافية لليزدي ٣١٤/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٩٧.

(٤) ينظر: مجالسه /٣٠٥.

(٥) ينظر: التعليقة ٢٩٨/٤.

(٦) رسالة الملائكة /٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٧) ينظر: المفتاح في الصرف /٨٨.

(٨) منهم الزمخشري في المفصل /٥٠٢، والكشاف ٤٣٣/٣، وابن الدهان في الفصول /١٣٥، والعكبري في اللباب ٢/ ١٥٣، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٢٧٢/١، وابن الحاجب في الشافية /٧٠ ـ ٧١، وابن عصفور في الممتع ٢٤٥/١ ـ ٢٤٦، والارتشاف ١٩٧/١، وابن مالك في إيجاز التعريف /٥٧، وأبو حيان في المبدع /٧٦، ١٢٦، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٦/٤، والقوشجي في عنقود الزواهر /٢٦٩.

(٩) ينظر: روح المعاني ١٠٦/٢٠.

(١٠) ينظر: المقتضب ٥٩/١، ومجالس ثعلب /٣٠٥، والأصول ٢٠٨/٣.

(١١) ينظر: المساعد ٥٣/٤.

(١٢) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٣/٢.

المذهب الآخر: أن الميم أصلية، والكلمة رباعية وزنها (فُعَالل)، ومعناها كمعنى (دليص)، وليست بمشتقة منه؛ لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف، فليس أحدهما من الآخر يقينًا، نحو: (سَبِط) و(سِبَطر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة [١].

وقد حُكي هذا عن الأخفش [٢]، والمازني [٣]، وقوَّاه القاسم المؤدب [٤]. [٤]. وإنما دعاهم لذلك أن الميم لا تنقاس زيادتها في الوسط [٥].

وردّه ابن عصفور بأن (دُلامِص) مع (دَليص) ليس كـ (سِبَطر) مع (سَبِط)؛ لأن الذي قاد إلى ادّعاء أن (سَبِطًا)، و (سِبَطرًا) أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع، وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفًا غير أوَّل وحشوًا وأوّلاً فيما لا يُحْصَى كثرة، فإذا دل اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تُجعل زائدة؛ إذ باب (سَبِط)، و(سِبَطر) قليل جدًا، لا ينبغي أن يُرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة [٦].

والذي أميل إليه هو القول بزيادتها؛ لدلالة الاشتقاق عليه، وكثرة القائلين به، وضعف ما احتُج به على أصالتها.

المسألة الرابعة: (عِمْليق)[٧]:

اختلف العلماء في ميم (عِمْليق)، وكان لهم في ذلك مذهبان:

---

(١) ينظر: شرح الملوكي /١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) ينظر: الممتع ٢٤٥/١، والارتشاف ١٩٨/١، والمبدع /١٢٧، والمساعد ٥٣/٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٥٣/٢، واللباب للعكبري ٢٥٣/٢، والممتع ٢٤٥/١. وما جاء عن المازني في المنصف ١٥١/١ـ١٥٢ هو جواز أن تكون الميم في (دلامص) أصلاً، وتكون الكلمة من الرباعي، ولم يرفض أن تكون من الثلاثي، فتكون الميم زائدة.

(٤) ينظر: دقائق التصريف /٣٧٠ ـ٣٧١.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٧/٢، والممتع ٢٤٦/١.

(٦) ينظر: الممتع ٢٤٦/١.

(٧) اسم رجل، وهو عمليق بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح. ينظر: تاج العروس(عملق).

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فِعْليل). وقد حكاه أبو حيان [١]، والسيوطي [٢] عن بعض العلماء. وقد ذكر محمد بن أبي بكر الرازي [٣]، وابن منظور [٤]، والزبيدي [٥] هذه الكلمة في (عَمْلق)، دون ذكر آراء العلماء فيها، وهذا يوحي بأن الكلمة من الرباعي.

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (فِمْعِيل). وهذ مذهب السيوطي[٦].
السيوطي[٦].

والذي أميل إليه أن الميم أصلية؛ لأمرين:

أحدهما: أن أصالة الحرف هي الأصل، ولا نلجأ إلى الزيادة إلا بدليل قاطع، ولم يقم دليل على زيادتها.

والآخر: أن اشتقاقها من (عملق) أقرب إلى المعنى من (علق).

المسألة الخامسة: (غِطْمِيط):

بحثت عن هذا البناء كثيرًا فلم أقف عليه إلا في كتب المتأخرين. وقد حكى أبو حيان [٧] في ميمه خلافًا. وذهب السيوطي [٨] إلى أن ميمه زائدة، زائدة، والوزن (فِعْمِيل).

وذكر محمد بن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي أن (غِطْمِيط) جاء في كتاب الأبنية لابن القطاع ووزنه (فِعْلِيل) أو (فِعْمِيل).

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٩٨/١.
(٢) ينظر: المزهر ٢٣/٢.
(٣) ينظر: مختار الصحاح (عملق).
(٤) ينظر: اللسان (عملق).
(٥) ينظر: التاج (عملق)
(٦) ينظر: المزهر ٢٣/٢.
(٧) ينظر: الارتشاف ١٩٨/١.
(٨) ينظر: المزهر ٦/٢.

ورَدّ هذا تلميذه الزبيدي، فذكر أن "القاموس" [١] ليس فيه (غِطْمِيط)، وإنما هو (غَطْمَطِيط)، كـ (سَلْسَبيل)، وأنه راجع كتاب "الأبنية" لابن القطاعِ فرآه ذكر في باب الرباعي الصحيح أن (تَغَطْمَطَ الماءُ) بمعنى اضطرب، وكذلك (تَغَطْغَطَ)، ولم يجد فيه ما نسبه إليه شيخه [٢].

والذي أميل إليه أن الميم أصلية؛ لأن الأصالة هي الأصل، ولا نقول بالزيادة إلا بدليل قاطع، ولم يقم دليل على زيادتها.

المسألة السادسة: (قُمَارص) [٣]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (فُمَاعل). ونُسب هذا إلى أئمة التصريف [٤]. وهو قول الفارسي [٥]، والعكبري [٦]، وابن الأثير [٧]، وابن وابن يعيش [٨]، وابن الحاجب [٩]، وابن عصفور [١٠]، والخضر اليزدي (١١)، وابن منظور [١٢]، والفيروزابادي [١٣]، والزبيدي [١٤].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (باب الطاء ـ فصل الغين). وفيه أن (الغطمطيط) هو العظيم الأمواج الكثير الماء.

(٢) ينظر: التاج (غطمط). وينظر كلام ابن القطاع في الأبنية /٣٥٧.

(٣) هو شديد القرص، فاللبن القُمارص هو الذي يقرص اللسان من حموضته. ينظر: التاج (قمرص).

(٤) ينظر: التاج (قمرص).

(٥) ينظر: التكملة /٥٦٣، وسر الصناعة ٤٢٩/١.

(٦) ينظر: اللباب ٢٥٣/٣.

(٧) ينظر: النهاية ٤٠/٤، ١٠٧.

(٨) ينظر: شرح الملوكي /١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح المفصل ١٥٣/٩ـ ١٥٤.

(٩) ينظر: الشافية /٧٠ ـ ٧١.

(١٠) ينظر: الممتع ٢٤٠/١.

(١١) ينظر: شرح الشافية ٣١٥/١.

(١٢) ينظر: اللسان(قرص).

(١٣) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٤٧٥/٤.

(١٤) ينظر: التاج (ميم).

واحتجوا لذلك بأن (قُمَارص) بمعنى (قارص) من غير فرق [١]، والفعل المأخوذ منه (قرص اللبن)، فذهاب الميم من الفعل واسم الفاعل الذي هو الأصل دليل على زيادتها [٢].

المذهب الآخر: أنها أصلية. وقد حكى هذا ابن منظور عن بعض العلماء دون أن يُسَمِّي أحدهم. وهو مذهب السيوطي [٣]؛ إذ نص على ذلك في معرض حديثه عن (فُعَلِل)، و(فُعَالِل)، وكان مما مثل به لـ (فُعَالِل) كلمة (قُمَارص).

والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم؛ لسقوطها في تصاريف الكلمة، كالفعل واسم الفاعل.

المسألة السابعة: (مَأْجَج) [٤]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فَعْلَل) ملحقًا بـ (جَعْفَر). وهذا مذهب سيبويه [٥]، وابن السراج [٦]، والفارسي [٧]، والزمخشري [٨]، وآخرين [٩]. وإنما كانت الميم أصلية؛ لأنها لو كانت زائدة لأُدْغِم المثل في

(١) ينظر: التكملة /٥٦٣، وسر الصناعة ٤٢٩/١، والممتع ٢٤٠/١.
(٢) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٣/٢.
(٣) ينظر: المزهر ٤٢/٢.
(٤) اسم موضع. ينظر: التاج (مذحج).
(٥) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، وغريب الحديث لابن قتيبة /٤٠٦، واللسان، والتاج (مهد).
(٦) ينظر: الأصول ٣/ ٢٣٧.
(٧) ينظر: التكملة /٥٦٢، والتعليقة ٢٨٤/٤.
(٨) ينظر: المفصل/٥٠٢.
(٩) منهم العكبري في اللباب ٢٥٦/٢ ـ ٢٥٧، ٢٨٣، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٥٧، وشرح المفصل ١٥٢/٩، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٦/١، والأشموني في شرحه ٣٦٩/٣.

المثل، كما في (مكرّ) و(مفرّ)، فلما أظهروا دلّ على أنهم قصدوا الإلحاق بـ (جعفر) [١].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (مَفْعَل). وقد حُكي أنه قول السيرافي [٢]، محتجًّا بأن الميم لا تكون أصلاً وهي متقدمة على ثلاثة أحرف، وبأن فك الإدغام أخف؛ لأنه كثير في الكلام. وبالرجوع إلى شرحه الكتاب وجدته يقوّى ما ذهب إليه سيبويه [٣].

وذهب إليه ياقوت [٤]، فجوّز أن يكون من قولهم: (أجّ في سيره يَؤُجّ أجًّا) إذا أسرع، أو من (أجّتْ النار والحر تَؤُجُّ أجيجًا) إذا احتدمت، أو من الماء الأُجَاج وهو الملح.

والذي أميل إليه هو أصالة الميم، والوزن (فَعْلَل)، لا (مَفْعَل)؛ لأنه لو كان على وزن (مَفْعَل) من (أجّ) لوجب الإدغام، ولصار فكّ الإدغام شاذًا، وما الداعي إلى اللجوء إلى الشذوذ طالما وجدنا إلى غيره سبيلاً؟

المسألة الثامنة: (مَاعُون) [٥]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. وكان لأصحاب هذا المذهب اتجاهان في أصله ووزنه:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، واللباب للعكبري ٢٥٦/٢، وشرح الملوكي /١٥٧

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٣٧٠، والتاج (مأج).

(٣) ينظر: شرحه الكتاب ٢٠١/٥.

(٤) ينظر: معجم البلدان ٣٢/٥.

(٥) هو اسمٌ جامعٌ لمنافع البيت ـ كالقدر والفأس والقصعة، ونحو ذلك مما جرت العادة بإعارته، وحُكيت له معانٍ أخرى، هي: الانقياد، والطاعة، والماء، والمعروف، والزكاة. ينظر: اللسان، والتاج (معن).

أحدهما: أنه من (العَوْن)، وأصله: (مَعْوُون) بوزن (مَفْعُول)، فقدّمت الواو التي بعد العين، فصار (مَوْعُون)، ثم قلبت ألفًا، فصار (ماعون)، على وزن (مَعْفُول). وهذا قول ابن العربي [١]، والشريشي [٢].

والآخر: أن الأصل:(مَعُونة)، والألف بدل الهاء، فوزنه بعد زيادة الألف عوضًا (مَافُعْل). وقد حُكِي هذا عن أناس [٣].

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فاعُول) من (المَعْن). وهذا قول الفراء [٤]، وقطرب [٥]، وابن دريد [٦]، والزّجاج [٧]، والنحاس [٨].

والذي أميل إليه أنه مشتق من (المعن)، وهو الشيء القليل، ووزنه (فاعُول)، أما القولان الآخران فلا يخفى ما فيهما من تكلف تقدير لا دليل عليه.

المسألة التاسعة: (مَئِنَّة) [٩]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم فيها مذهبان:

(١) ينظر: أحكام القرآن ٤٥٥/٤، والجامع لأحكام القرآن ٥١٦/٢٢. وحكى أبو حيان هذا الرأي دون أن ينسبه إلى قائله في البحر المحيط ٥١٧/٨.
(٢) ينظر: شرح مقامات الحريري ٢١٥/٤.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥١٦/٢٢، واللسان (معن)، والبحر المحيط ٥١٧/٨.
(٤) ينظر: معانيه ٢٣٧/٢، والزاهر ٣١٣/١، وغريب القرآن /٤٣٠، والتهذيب (باب العين والنون) ١٣/٣.
(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥١٦/٢٢، والبحر المحيط ٥١٧/٨.
(٦) ينظر: الجمهرة (باب العين والميم مع ما بعدهما من الحروف) ٩٥٣/٢.
(٧) ينظر: التهذيب (باب العين والنون) ١٣/٣، واللسان (معن).
(٨) ينظر: إعراب القرآن ٢٩٧/٥.
(٩) قيل: العَلَامة، وقيل: ما يعرف به الشيء، وقيل: كل مادل على شيء فهو مئنة. ينظر: اللسان(أنن).

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (مَفْعِلَة)، وهذا قول الأكثرين [١].
وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في عرض آرائهم، وكان لهم اتجاهات أربع:

الأول: الاكتفاء بالنص على أنها على وزن (مَفْعِلَة). وهذا ما فعله الأزهري [٢]، والبغوي [٣]، والسيوطي [٤].

الثاني: النص على أن الميم زائدة، وأن الوزن (مَفْعِلَة)من (أنّ) التي للتأكيد والتحقيق، غير مشتقة من لفظها؛ لأن الحروف لا يشتق منها، بل ربما تتضمن الكلمة حروفها دلالة على أن معناها فيها على طريقة قوله:

وخيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ تحيّةُ بَيْنهِم ضرْبٌ وَجيعُ [٥]

فإن مقصوده نفي التحية فيما بينهم قطعًا؛ لأن الضرب الوجيع ليس بتحية، فيلزم أن لا تحية بينهم البتة.

وهذا ما فعله الزمخشري [٦]، وابن الأثير [٧]، والمطرزي [٨]، والمناوي [٩]، والإستانبولي [١٠].

وردّه أبو الطيب الفاسي [١١]، بأنه مخالف للقواعد الصرفية.

---

(١) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم ١٥٨/٦، والتلخيص الحبير ١٥٧/٢.
(٢) ينظر: التهذيب (أنّ) ٢٤١/٥، والمنهاج شرح صحيح مسلم ١٥٨/٦.
(٣) ينظر: شرح السنة ٢٥٢/٤.
(٤) ينظر: الديباج على صحيح مسلم ٤٤٧/٢.
(٥) البيت من الوافر لعمرو بن معدي كرب في شعره/١٤٩، والكتاب ٥٠/٣. وجاء بلا نسبة في الكتاب ٣٢٣/٢، والمقتضب ٢٠/٢، ٤١٣/٤.وينظر عجزه بلا نسبة ـ أيضًا ـ في الخصائص ٣٦٨/١، وأساس البلاغة(لبن).
(٦) ينظر: الفائق ٦٣/١ ـ ٦٤، وأساس البلاغة (أنن).
(٧) ينظر: جامع الأصول ٦٨٢/٥، والنهاية ٦٠٥/٤.
(٨) ينظر: المغرب (أنن).
(٩) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير ٥٦٢/١، وفيض القدير ٥٨٠/٢.
(١٠) ينظر: روح البيان ٢٩٧/٩.
(١١) ينظر: التاج (أنن).

الثالث: النص على أنها (مَفْعِلَة)من (الأنّ) على وزن (العنّ) من باب المضعف، وأن اشتقاقها لم يصل فيه شيء يُعْتَمد عن أحد من علماء اللغة إلا أن بعض أهل النظر زعم أنها مبنية من (أنيّة الشيء) بمعنى الإثبات له، وتحرير هذا أن يقال: إنه كذا. وهذا ما فعله الخطابي [١].

الرابع: النص على أن الهمزة مبدلة من الظاء في (المَظِنَّة). وهذا ما نُسب إلى أبي الحسن اللحياني [٢]. ووُسم بأنه أغرب ما قيل في هذه الكلمة[٣].

المذهب الآخر: أنها أصليه، والوزن (فَعِلَّة). وقد حُكي هذا عن سيبويه[٤]. وهو ظاهر كلام أبي عبيد [٥]؛ إذ استدل بعد حكايته معنى الكلمة الكلمة بقول الشاعر:

فَتَهامَسُوا سِرًّا فقالوا عَرِّسُوا من غَيْر تَمْئِنة لغير مُعَرَّسِ [٦]

فاحتجاجه بـ (التَمْئِنة) يدل على أن الميم أصلية أصلية.

وجوزه ابن سيدة [٧].

والذي أميل إليه هو القول بأصالة الميم؛ لأن القائلين بزيادتها لم يأتوا بدليل قوي على ذلك، فالأولى حملها على الأصالة.

---

(١) ينظر: غريب الحديث ٢٦٠/٢، ومشارق الأنوار ٤٥/١.

(٢) ينظر: التهذيب (أنّ) ٢٤١/٥، وغريب الحديث للخطابي ٢٦٠/٢، والنهاية ٦٠٥/٢. ٦٠٥/٢.

(٣) ينظر: النهاية ٦٠٥/٢، وفيض القدير ٥٨٠/٢.

(٤) ينظر: المخصص ١٠٢/٤. ولم أقف عليه في كتابه.

(٥) ينظر: غريب الحديث ٧٣/٥. ونسبه إليه ابن الأثير في النهاية ٦٠٥/٤، والنووي في في المنهاج شرح صحيح مسلم ١٥٨/٦.

(٦) البيت من الكامل لمرار الفقعسي في التهذيب (أنّ) ٢٤١/٥، وغريب الحديث للخطابي ٢٥٩/٢ ـ ٢٦٠. وجاء بلا نسبة في المحكم (الهاء والسين والميم ـ مقلوبه: هـ م س) ٢٢٤/٤، واللسان، والتاج (همس).

(٧) ينظر: المحكم (الثنائي المضاعف من المعتل ـ النون والهمزة) ٤٧٤/١٠.

المسألة العاشرة: (مَرَاجِل) [١]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فَعَالِل). وهذا قول الأكثرين [٢]، منهم سيبويه [٣]، وابن السراج [٤]، والسيرافي [٥]، وابن الحاجب [٦]، وابن وابن عصفور [٧]، والخضر اليزدي [٨]، وأبو حيان [٩].

واحتجوا لذلك بثبات الميم في التصريف، ومنه قول العجاج:

بشِيَّةٍ كشِيَّةِ المُمَرْجَلِ قَدْ أَقْفَرَتْ غَيْرَ الظَّلِيمِ الأصْعَلِ [١٠].

والميم إذا جاءت في أول الكلام فإنه يحكم بزيادتها، فإن جاءت غير أوّل فإنها لا تزاد إلا بثبت لقلتها، وهي غير أول في كلمة (المُمَرْجَل) [١١].

وقول العرب: (ثوب مُمَرْجَل) [١٢].

---

(١) هي ضرب من برود اليمن. ينظر: التاج (مرجل).
(٢) ينظر: الارتشاف ١٩٧/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣١١/٤، والأصول ٣٢٨/٣.
(٤) ينظر: الأصول ٣٢٨/٣.
(٥) ينظر: شرح الكتاب ٢٠٥/٥، والتاج (مرجل).
(٦) ينظر: الشافية /٧١.
(٧) ينظر: الممتع ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨.
(٨) ينظر: شرح الشافية ٣١٧/١.
(٩) ينظر: المبدع /١٢٩.
(١٠) من الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٢١، والكتاب ٣١١/٤، والأصول ٣٢٨/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٣٧/٢. وجاء بلا نسبة في المحكم (الجيم والراء والام ـ مقلوبة ر ج ل) ٣٨٤/٧. اللغة: (المُمَرْجَل): ضرب من ثياب الوشي، و(الظليم): ذكر النعام، و(الأصعل): الصغير الرأس الطويل العنق.
(١١) ينظر: الأصول ٣٢٨/٣.
(١٢) ينظر: الشافية /٧١.

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (مَفَاعل). وهذا مذهب ابن سيدة[١]، سيدة[١]، والمعري [٢]، وابن الأثير [٣]، ومحمد بن الطيب الفاسي [٤]. وجعلوا وجعلوا (مُمَرْجلاً) من باب (تمَدْرَع) و(تَمَسْكَن) [٥].

والذي أميل إليه هو القول بأصالة النون؛ لأن الاشتقاق يدعمه، ولو كانت زائدة لكان (مُمَرْجَل) على وزن (مُمَفْعَل)، وهذا بناء غير موجود في كلام العرب.

المسألة الحادية عشرة: (مُغْرُود) [٦]، و(مُغْفُور) [٧]:

اختلف العلماء في ميمهما، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فُعْلُول). وهذا مذهب ابن دريد[٨]، دريد[٨]، وابن جني [٩]، وابن عصفور [١٠]، وأبي حيان [١١].

وإنما جعلوا (مُغْفُورًا) (فُعْلُولاً)، ولم يجعلوه (مُفْعُولاً)؛ لقول العرب: (خرجوا يَتَمَغْفَرون)، فـ (يَتَمَغْفَرون) عندهم (يَتَفَعْلَلون)، ولم يجعلوه (يَتَمَفْعَلُون)؛ لقلة (تَمَفْعَلَ)، وكثرة (تَفَعْلَلَ). وأما (مُغْرود) فحمله على

(١) ينظر: المحكم (الجيم والراء والام ـ مقلوبة ر ج ل) ٣٨٤/٧.
(٢) ينظر: الارتشاف ١٩٧/١، والتاج(مرجل). ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٣) ينظر: النهاية ٣١٥/٤.
(٤) ينظر: التاج(مرجل).
(٥) ينظر: المحكم (الجيم والراء والام ـ مقلوبة ر ج ل) ٣٨٤/٧.
(٦) يقال لضَرْب من الكمأة. ينظر: اللسان (غرد)، وقيل: هو نوع من الصمغ. ينظر: اللسان (حجج).
(٧) هو نوع من الصمغ حلو يُنْقَع ويُشْرَب ماؤه. ينظر: اللسان (غفر).
(٨) ينظر: الجمهرة (حرف الجيم في الثنائي الصحيح وما بعده ـ ج ح ح)٨٦/١، (باب الدال والراء، وما بعدهما من الحروف ـ درغ) ٦٣٣/٢.
(٩) ينظر: المنصف ١٠٧/١ ـ ١٠٨.
(١٠) ينظر: الممتع ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨.
(١١) ينظر: المبدع /١٢٩.

(فُعْلول) أولى؛ لأن (فُعْلُولاً) أكثر من (مُفْعول) [١]، وما لا يُعرف اشتقاقه يُحمل على الأكثر مما عُرِف اشتقاقه [٢].

المذهب الثاني: أنها زائدة، والوزن (مُفْعُول). وقد صرّح الفراء [٣] بذلك في كلمة(مُغْفُور). وحُكي [٤] عنه ذلك في الكلمتين. وهو قول ابن خالويه [٥]، وأبي الحسن السخاوي [٦]، والسيوطي [٧] فيهما.

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وقد حكاه أبو حيان [٨] عن سيبويه في الكلمتين، وحكاه الأشموني [٩] عنه في (مُغْفُور).

والذي أميل إليه هو أصالة الميم؛ لأنه مشفوع بالاشتقاق في (مُغْفُور)، وبالقياس في (مُغْرُود).

المسألة الثانية عشرة: (مَلَك):

اختلفت كلمة العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في أصله، وكان لهم ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: أن أصله (مَأْلَك) بتقديم الهمزة على وزن (مَفْعَل)؛ لأنه مشتق من (الألوكة) وهي الرسالة، ثم أخرت الهمزة، فجعلت بعد اللام، فصارت (مَلْأَك) على وزن (مَعْفَل)، ثم ألزمت همزتها التخفيف، فحذفت

(١) ينظر: المنصف ١٠٧/١ ـ ١٠٨، والممتع ٢٤٨/١.
(٢) ينظر: الممتع ٢٤٨/١.
(٣) ينظر: معانيه١٥٢/١.
(٤) حكاه عنه ابن السكيت في إصلاح المنطق/٢٢٢، وابن منظور في اللسان(غرد)، والزبيدي في التاج(غرد).
(٥) ينظر: ليس في كلام العرب/٥١.
(٦) ينظر: سفر السعادة ٤٥٧/١.
(٧) ينظر: المزهر ٨٥/٢.
(٨) ينظر: الارتشاف ١٩٧/١. ولم أقف عليه في كتابه.
(٩) ينظر: شرحه ٢/ ٣٦٧. ولم أقف عليه في كتابه.

لكثرة الاستعمال، فصار (ملك) على وزن (مَعَل)، وجمعه ملائكة على وزن (معافلة) [١].

وهذا قول الخليل [٢]، الكسائي [٣]، ومكي [٤]، والمعري [٥]، والبغوي[٦]، وابن خروف [٧]، وأبي الحسن السخاوي [٨]، والبيضاوي [٩].

واحتُج لذلك بوضوح الاشتقاق بسبب ظهور المناسبة بين معنى (الملك) و(الرسالة)، وبكثرة (مَفْعَل) [١٠].

وضعّفه الرضي [١١]، والطاهر بن عاشور [١٢] بأن الكلمة لم تسلم من القلب، والقلب خلاف الأصل.

والاتجاه الثاني: أن أصله (مَلْأَك) بوزن (مَفْعَل) [١٣] من (لأك) إذا أرسل [١٤]، فألزمت همزته التخفيف لكثرة الاستعمال [١٥] كما ألزموا

(١) ينظر: العين (باب الكاف واللام والميم معهما) ٣٨٠/٥ ـ ٣٨١، والحلل /٥٦، والتبيان للعكبري ٤٦/١، والمصباح المنير (ألك).
(٢) ينظر: العين (باب الكاف واللام والميم معهما) ٣٨٠/٥ ـ ٣٨١.
(٣) ينظر: عنقود الزواهر /٢٨١، والتحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٥/١.
(٥) ينظر: رسالة الملائكة / ٥ ـ ٨.
(٦) ينظر: معالم التنزيل ٦٠/١.
(٧) ينظر: شرح الجمل ٤٣٤/١ ـ ٤٣٥.
(٨) ينظر: سفر السعادة ٩٢٦/٢.
(٩) ينظر: أنوار التنزيل ٢٧٩/١.
(١٠) ينظر: عنقود الزواهر /٢٨١.
(١١) ينظر: شرح الشافية ٣٤٧/٢.
(١٢) ينظر: التحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(١٣) ينظر: الخصائص ٨١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، وفتح القدير ٩٩/١.
(١٤) ينظر: الخصائص ٢٧٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٢٦/١.
(١٥) ينظر: الأصول ٣٣٩/٣، والمنصف ١٠٢/٢، وشرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢.

(يَرَى) و(أَرَى)[١]، فصار على وزن (مَفَل)، فلمّا جمعوه ردوه إلى أصله، وقالوا: (ملائكة) بوزن (مفاعلة) [٢].

وهذا قول ابن السكيت [٣]، وابن دريد [٤]، وابن السراج [٥]، وابن جني[٦]، وغيرهم [٧]. وهو ظاهر كلام سيبويه [٨]. وقد نُسب إلى أبي عبيد عبيد [٩]، والمازني [١٠]، وأبي عبيدة [١١].

وقد احتج [١٢] لذلك بقول الشاعر:

فلستُ لإنْسيٍّ ولكنْ لمَلْأك تَنزّلَ من جوِّ السَّماءِ يصوب [١٣].

وقولهم: (ألكني إليها)، وهو (أفلني)، وأصله: (ألئكني)، إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على اللام وحذفوها [١٤].

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١، والحلل /٥٦.
(٣) ينظر: إصلاح المنطق /٧٠-٧١.
(٤) ينظر: الاشتقاق /٢٦.
(٥) ينظر: الأصول ٣٣٩/٣.
(٦) ينظر: الخصائص ٨١/٢، والمنصف ١٠٣/٢ ـ ١٠٤.
(٧) منهم ابن الشجري في أماليه ٢٠٣/٢، والرضي في شرح الشافية ٣٤٧/٢.
(٨) ينظر: الكتاب ٣٧٩/٤ ـ ٣٨٠.
(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١، والحلل /٥٥.
(١٠) ينظر: المنصف ١٠٢/٢ ـ ١٠٣.
(١١) ينظر: النكت في القرآن /١٢٦، والشافية / ٧٢. وظاهر كلامه في مجاز القرآن ١/ ٣٥ أن الميم أصلية. وهذا ما حكاه عنه أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/١.
(١٢) ينظر: الكتاب ٣٧٩/٤، والأصول ٣٣٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥/٣.
(١٣) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة في الزاهر ٢٥٥/٢، ولم أقف عليه في ديوانه. ونُسب إلي أبي وجرة السلمي في شرح الجمل لابن خروف ٤٣٤/١. ونسب إلى رجل من عبد قيس في مجاز القرآن ٣٣/١. وجاء بلا نسبة في إصلاح المنطق /٧١، والأصول ٣٣٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥/٣.
(١٤) ينظر: الخصائص ٨١/١، ٢٧٧/٣، واللباب للعكبري ٢٥٩/٢.

وقولهم: (ملائكة) في جمعه [١].

وأما قول الشاعر:

بأَلُوكٍ فبذلنا ما سَأَلْ [٢]

فإن (أَلُوك) بوزن (عَفُول)، فقدمت العين على الفاء، و(مَأْلَكَة) بوزن (مَعْفَلَة)، وأصله (ملأكة)، فقلبت [٣].

والعلة في ذلك أن العرب لم تستعمل الفعل بتقديم الهمزة، وهذا يدل على أن الفاء لام والعين همزة [٤].

الاتجاه الثالث: أنه مأخوذ من (لاك يَلُوك) إذا ردّد الشيء في فيه، والرسالة كذلك، فأصله (ملاك) على وزن (مَفْعَل)، ثم حذفوا العين تخفيفًا، فصارت (ملك) على وزن (مَفَل) [٥].

المذهب الآخر: أنها أصلية. وهو مأخوذ من (المَلَكَة) وهي القوة، فالميم أصل، ولا حذف فيه، فيكون وزن (مَلَك) (فَعَل)، ووزن (ملائكة) (فعائلة)[٦].

وهو ظاهر كلام أبي عبيدة [٧]. وذهب إليه أبو السعود [٨]. وحُكي عن ابن كيسان [٩].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢.

(٢) البيت من الرمل للبيد في ديوانه /١٤٠، والخصائص ٢٧٨/٣، وزاد المسير ٥٨/١، ٥٨/١، وفتح القدير ٩٩/١. وجاء بلا نسبة في التبيان للعكبري ٤٦/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٧٨/٣.

(٤) ينظر: المنصف ١٠٤/٢.

(٥) ينظر: التبيان للعكبري ٤٧/١، واللباب ٢٥٩/٢، والبحر المحيط ٢٨٤/١.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١، والحلل /٥٦، والتبيان للعكبري ٤٧/١.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ٣٥/١، وحكاه عنه أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/١.

(٨) ينظر: إرشاد العقل السليم ٨٠/١.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١، والحلل /٥٥ ـ ٥٦، والشافية /٧٢.

وردّه العكبري [١]، واسمًا إياه بالبعد؛ لأن الجمع يبطله؛ فـ (فَعَل) لا يجمع هذا الجمع، فإن قيل: فقد جاء فيه (أملاك) قيل: هو شاذ، على أنه يحتمل أن يكون جمع على اللفظ لا على الأصل.

ووصفه ابن خروف بالبعيد من جهتي اللفظ والمعنى [٢]. وردّه الطاهر بن عاشور بأن فيه دعوى زيادة حرف بلا فائدة، وهي دعوى بعيدة[٣].

هذا، وقد نُقل عن النضر بن شميل القول بأنه لا اشتقاق للملك عند العرب [٤]. وبيّن الطاهر بن عاشور مراده من هذا القول، وهو أن العرب عرّبوه عن العبرانية؛ لأن التوراة سَمّت الملك ملاكًا بالتخفيف. وردَّه بأن وجود كلمة متقاربة اللفظ والمعنى في لغتين ليس دليلاً على أن إحداهما منقولة عن الأخرى إلا بأدلة أخرى [٥].

والذي أميل إليه هو القول بأن أصل (ملك) هو (ملأك) بوزن (مَفْعَل) من (لأك) إذا أرسل، ثم حذفت الهمزة للتخفيف؛ لأنه قول الأكثرين[٦]، ولسلامته من أوجه الضعف والاعتراض بخلاف المذاهب الأخرى. وأما كون أصله (مألكًا) المقلوب إلى (ملأك) فمردود بأن فيه قلبًا، والقلب خلاف الأصل [٧]. وأما كونه مأخوذًا من (لاك) إذا ردّد الشيء في فيه فلا يخفى ما فيه من التكلف. وأما كون الميم واللام والكاف أصولاً والهمزة في الجمع زائدة فبعيد؛ لأن فيه زيادة حرف دون فائدة [٨].

(١) ينظر: اللباب ٢٥٩/٢.
(٢) ينظر: شرح الجمل ٤٣٥/١.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٨٤/١، وفتح القدير ٩٩/١، والتحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٥) ينظر: التحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٦) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٨/٢.
(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢، والتحرير والتنوير ٣٩٨/١.
(٨) ينظر: التحرير والتنوير ٣٩٨/١.

المسألة الثالثة عشرة: (مَهْدَد) [1]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فَعْلَل) ملحقًا بـ (جعفر). وهذا مذهب سيبويه [2]، والمازني [3]، وابن السراج [4]، وآخرين [5].

وإنما كانت الميم أصلية؛ لأنها لو كانت زائدة لكان (مَهَدًّا)؛ لأن (مَفْعَلاً) من المضاعف يجيء مدغمًا، نحو: (مَرَدّ)، و(مسدّ)، (مفرّ) [6]. ولم يُحمل (مَهْدَد) على (مَحْبَب)، فيكون على (مَفْعَل) رغم أنه عَلَم مثله؛ لأمرين:

الأول: أن (محببًا) لم يُوجد في كلام العرب أصل له يُصرف به إلى (فَعْلَل)، فلم يوجد في كلام العرب (م ح ب) متصرّفًا، ووُجِد فيه (ح ب ب)، فعُدل إلى (ح ب ب) ضرورة، وأما (مَهْدَد) فكان على (فَعْلَل) دون (مَفْعَل) مُظهر التضعيف؛ لأنه وُجد في كلام العرب (م هـ د) متصرفًا، فاشتقاق هذا الاسم من (المِهاد) و(مهّدت الشيء)، كأن المرأة سُميت بذلك؛ لأنها مُمَهدة المودة، لذلك حُمل (مَهْدَد) عليه دون (هـ د د) لما فيه من الضرورة، ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهارهم الدالين يدل على أنه (فَعْلَل) [7].

---

(١) اسم امرأة. ينظر: اللسان(مهد).

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، وغريب الحديث لابن قتيبة /٤٠٦، واللسان، والتاج (مهد).

(٣) ينظر: المنصف ١٤١/١.

(٤) ينظر: الأصول ٢١١/٣، ٢٣٥، ٢٣٧.

(٥) منهم الأزهري في التهذيب (سكن) ٣٢٨/٣، والفارسي في التكملة /٥٦٢، وابن جني في الخصائص ٦٣/٢، والمنصف ١٤١/١، وسر الصناعة ٤٢٦/١، وابن سيدة في المحكم (الهاء والدال والميم ـ مقلوبه م هـ د) ٢٧٦/٤، والتاج (مهد)، والزمخشري في المفصل /٥٠٢، والعكبري في اللباب ٢٦٥/٢ ـ ٢٥٧، ٢٨٣، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٥٧، وشرح المفصل ١٥٢/٩، والرضي في شرح الشافية ٥٣/١، ٣٩٤/٢، والسيوطي في المزهر ١٤/٢، ٤١، والأشموني في شرحه ٤/ ٣٦٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، وأدب الكاتب/٤٩٥، والمنصف ١٤١/١، وشرح الملوكي /١٥٧.

(٧) ينظر: المنصف ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤، وسر الصناعة ٤٢٧/١.

والآخر: أن الأصل عدم التغيير والزيادة [١].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (مَفْعَل). وقد حُكي أن السيرافي [٢] أجازه، محتجًّا بأن الميم لا تكون أصلاً، وهي متقدمة على ثلاثة أحرف، وفكّ الإدغام أخف؛ لأنه كثير في الكلام.

وبالرجوع إلى شرحه الكتاب [٣] وجدته يقوّى ما ذهب إليه سيبويه.

والذي أميل إليه هو أصالة الميم، والوزن (فَعْلَل)، لا (مَفْعَل)؛ لأنه لو كان على(مَفْعَل) لدخله الإدغام، ولكان فك الإدغام هنا شاذًا، وما الداعي إلى اللجوء إلى الشذوذ طالما وُجد إلى غيره سبيلاً؟

المسألة الرابعة عشرة: (هِرْمَاس) [٤]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. وقد حُكي أن هذا هو نظير قول الخليل [٥]. وهو الأظهر عند ابن جني [٦]. وذهب إليه ابن فارس [٧]، والجرجاني [٨]، [٨]، والعكبري [٩]، وآخرون [١٠].

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٣٧٠/٤، والتاج (مأج).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٠١.

(٤) الهرماس من أسماء الأسد، وقيل: هو الشديد من السباع. ينظر: اللسان (هرمس).

(٥) ينظر: المنصف ١٥٢/١. وحُكي أنه (فِعْمَال) من (الهرس) على مذهب الخليل في اللسان (هرس)، والتاج (هرمس).

(٦) ينظر: المنصف ١٥٣/١.

(٧) ينظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء) هاء) ٧٢/٦.

(٨) ينظر: المفتاح في الصرف / ٨٨، والمقتصد في شرح التكملة ١٢٣٨/٢.

(٩) ينظر: اللباب ٢٥٣/٢.

(١٠) منهم ابن يعيش في شرح الملوكي /١٦٢، وشرح المفصل ١٥٤/٩، وابن الحاجب في الشافية / ٧٠ ـ ٧١، والرضي في شرح الشافية ٣٣٤/٢، والخضر اليزدي في شرح

واحتُج لذلك بأنه مشتق من (الهَرْس)، وهو الدّق [١]، ويُشعر بذلك التناسب؛ إذ الأسد يدق [٢]، وكأن الكلمة قد قويت بالميم لتدل على كثرة هرسه [٣].

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فِعْلال). وهذا مذهب المازني [٤]، وابن دريد [٥]. واختاره ابن عصفور [٦]، معللاً ذلك بأنه لا يوجد دليل قاطع على الزيادة، وبأن زيادتها غير أولى قليلة. واختاره أبو حيان [٧].

هذا، وثمة أمران ينبغي الإشارة إليهما قبل أن نبرح المسألة:

أحدهما: أن من العلماء من حكى القول بأصالة الميم عن غير الخليل[٨]. وهذه النسبة توحي بأن الخليل خالف النحويين واللغويين في ذلك، فقال بالزيادة، وقال غيره بالأصالة. وهذا غير صحيح ـ كما مر ـ لأن غير واحد منهم قال بالزيادة.

والآخر: أن العلماء اختلفوا في قول الأصمعي: إن (هرماسًا) من (الهرس)، وهو الدق [٩].

الشافية ٣١٥/١، والقوشجي في عنقود الزواهر /٢٦٩ ـ ٢٧٠، والسيوطي في المزهر ١٩/٢.

(١) ينظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء) ٧٢/٦، والمفتاح في الصرف / ٨٨، واللباب للعكبري ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٣١٥/١.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٣/٢.

(٤) ينظر: المنصف ١٥٣/١.

(٥) ينظر: الجمهرة (باب ما جاء على فِعلال وفِنعال) ١٢٠١/٢.

(٦) ينظر: الممتع ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، وتاج العروس (هرمس).

(٧) ينظر: المبدع /١٢٨.

(٨) ينظر: اللسان (هرس).

(٩) نسبه إليه ابن جني في المنصف ١/ ١٥٣. ولم أقف عليه في كتاب الاشتقاق للأصمعي، وقصارى ما قاله: " وهرماس: الشديد الحَطْم لكل شيء، ويقال: أسد هرماس". ينظر: الاشتقاق/١٢٨.

فقد فسّره ابن جني في المنصف [١] على أنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن أن (هرماسًا) ثلاثي، والميم زائدة. والآخر: أنه رباعي قريب من لفظ (الهرس) ومعناه، لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف، فليس أحدهما من الآخر، نحو: (سَبِط) و(سِبَطْر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة. وفسّره في سر الصناعة على اختياره زيادة الميم [٢]. ونص في الخصائص على أنه ينبغي أن يكون من أصلين ثلاثي ورباعي[٣].

وحكى أبو حيان [٤]، والزبيدي [٥] أن قول الزيادة منقول عن الأصمعي.

والرأي الأحرى بالقبول هو زيادة الميم؛ لوضوح الاشتقاق ودلالته على الزيادة؛ ويُشعر بهذا التناسب الواضح بين الأسد و(الهرس)، فـ (الهرس) يعني الدق، والأسد يدق.

المسألة الخامسة عشرة: (هَمَلَّع) [٦]:

اختلف العلماء في الميم، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فَعَلَّل)، لكن أصحاب هذ المذهب اختلفوا في أصل الكلمة، فمنهم من ذهب إلى أن الكلمة رباعية من (هَمْلَع)، كالخليل [٧]، وابن دريد [١]،

(١) ينظر: المنصف ١/ ١٥٣.
(٢) ينظر: سر الصناعة ٤٢٩/١.
(٣) ينظر: الخصائص ٥٢/٢.
(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٧/١.
(٥) ينظر: التاج (هرمس).
(٦) هو من لا وفاء له، والخدّاع الخبيث، والخفيف السريع، يقال: (ذئب هَمَلّع)، و(سير هَمَلّع). ينظر: التاج (هملع).
(٧) ينظر: العين (باب الرباعي من العين ـ هملع) ٢٨٣/٣.

والأزهري [٢]، وابن فارس [٣]؛ إذ ذكروا الكلمة في (هَمْلَع). ونقله أبو حيان [٤]، والسيوطي [٥] عن بعض العلماء. وذهب إليه الزبيدي [٦].

ومنهم من ذهب إلى أن الكلمة ثلاثية من (همع)، واللام المشددة زائدة، وهو الجوهري [٧]. وقد وهّمه الزبيدى [٨] في هذا القول.

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (فَمَلّع). وقد حكاه أبو حيان [٩]، وذهب إليه السيوطي [١٠].

والذي أميل إليه أن الميم أصلية؛ لأمرين:

أحدهما: أن أصالة الحرف هي الأصل، ولا نقول بالزيادة إلا بدليل قاطع، ولم يحك القائلون بالزيادة دليلهم على ذلك.

والآخر: أنه قول الأكثرين من الأئمة.

---

(١) ينظر: الجمهرة (أبواب الخماسي وما ألحق بها بحرف من حروف الزياده) ١١٨٤/٢.
(٢) ينظر: التهذيب (باب العين والهاء ـ همع) ١٧٤/٣.
(٣) ينظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء) ٧٣/٦.
(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٨/١.
(٥) ينظر: المزهر ١٧/٢.
(٦) ينظر: التاج (همع).
(٧) ينظر: الصحاح (باب العين فصل الهاء ـ همع)
(٨) ينظر: التاج (همع).
(٩) ينظر: الارتشاف ١٩٨/١.
(١٠) ينظر: المزهر ١٧/٢.

المطلب الخامس: الواو

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (وَرَنْتَل) [١]:

اختلف العلماء في الواو، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فَعَنْلَل). وهذا مذهب الجمهور [٢]، كسيبويه [٣]، وابن السراج [٤]، وابن جني [٥]، وابن سيدة [٦]، والزمخشري [٧]، وابن يعيش [٨]، وابن الحاجب [٩]، وابن عصفور [١٠]، وأبي حيان [١١]، والعلوي (١٢)، والسيوطي [١٣]، وصلاح الدين العلائي [١٤].

واحتجو لذلك بأمور:

الأول: أن الواو لا تزاد أولاً أبدًا [١٥].

---

(١) الداهية، والشر، والأمر العظيم. ينظر: التاج (ورنتل).
(٢) ينظر: الارتشاف ١/٢١٠ ـ ٢١١.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣١٥.
(٤) ينظر: الأصول ٣/٢٣٦.
(٥) ينظر: سر الصناعة ٢/٥٩٥ ـ ٥٩٦.
(٦) ينظر: المحكم (الهاء واللام) ٤/٤٩٠.
(٧) ينظر: المفصل / ٥٠٢.
(٨) ينظر: شرح المفصل ٩/ ١٥٠.
(٩) ينظر: الشافية /٧٦.
(١٠) ينظر: الممتع ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣.
(١١) ينظر: الارتشاف ١/٢١١، والبحر المحيط ٢/١١٧.
(١٢) ينظر: المنهاج ٢/٤١٥.
(١٣) ينظر: الهمع ٣/٤٥٤.
(١٤) ينظر: الفصول المفيدة /٤١ـ ٤٢.
(١٥) ينظر: الكتاب ٤/٣١٥، والأصول ٣/٢٣٦، وشرح المفصل ٩/ ١٥٠.

الثاني: الحمل على أحسن الأقبحين؛ لأن واو (وَرَنْتَل) أنت فيها بين ضرورتين: إحداهما: أن تدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير، نحو: (الوَصْوَصَة) و (الوَحْوَحَة) و (ضَوْضَيْت) و(قَوْقَيْت). والأخرى: أن تجعلها زائدة أولاً، والواو لا تزاد أولاً. فإذا كان كذلك كان جعلها أصلاً أولى من جعلها زائدة، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، وهو التضعيف، فأما أن تزاد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال [١].

الثالث: أن جعلها زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو (وَفَنْعَل)، وجعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود، وهو (فَعَنْلَل)، نحو: (جَحَنْفَل) [٢].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (وَفَنْعَل). وقد حكى أبو حيان [٣] هذا المذهب دون نسبته إلى قائله.

والرأي الأولى بالقبول هو أصالة الواو؛ لأنها لم تقع زائدة أولاً، ولأن الزيادة تؤدي إلى بناء غير موجود، وهو (وَفَنْعَل).

(١) ينظر: الخصائص ٢١٢/١ ـ ٢١٣.
(٢) ينظر: الفصول المفيدة /٤٢.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢١١/١.

المطلب السادس: النون

المسألة الأولى: (ارْجَحَنّ) [١]:

اختلف العلماء في النون، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (افْعَلّ). وقد حُكي هذا عن البصريين [٢]. وأورده الأزهري [٣]، والجوهري [٤]، وابن سيدة [٥] في حرف النون على أن النون أصلية.

واحتُج لهذا المذهب بأن(افْعَلّ) ليس في أبنية الأفعال؛ لأن زيادة النون في أواخر الكلمات مرتهنة بالقياس الصحيح أو الاشتقاق الجاري مجرى القياس، والقياس والاشتقاق يؤيدان أنها أصلية [٦].

المذهب الآخر: أنها زائدة؛ وهو مشتق من الرجحان، أُلحق بـ (اقشعرّ) بزيادة النونين، والوزن (افْعَلّ). وقد حُكي هذا عن جماعة [٧]، وهو مذهب الزمخشري [٨].

والذي أميل إليه هو أصالة النون؛ لأن الزيادة تؤدي إلى بناء غير موجود في الأفعال، وهو (افعلّ).

المسألة الثانية: (خَزَنْزَن):

---

(١) أي: ثَقُل، ومال، واهتزّ. ينظر: التاج (رجحن).
(٢) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٥. ولم أقف على نص للبصريين في ذلك.
(٣) ينظر: التهذيب (باب الحاء والجيم ـ رجحن) ٢٠١/٥، واللسان، والتاج (رجحن).
(٤) ينظر: الصحاح (باب النون فصل الراء ـ رجحن)، واللسان (رجحن).
(٥) ينظر: المحكم (الحاء والجيم ـ ارجحنّ) ٥٤/٤، واللسان، والتاج (رجحن).
(٦) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٥.
(٧) ينظر: النهاية ١٩٨/٢، واللسان، والتاج (رجحن).
(٨) ينظر: الفائق ٣١/٢.

نص ابن جني [١] على أنه لو جاء شيء مثل: (خَزَنْزَن) جاز فيه أمران:

أحدهما: أن تجعل نونه الثالثة زائدة، وتجعل الزايين عينين مكرّرين، ويكون من باب (هَجَنْجَل)، و(عَقَنْقَل)، و(سَجَنْجَل)، فيكون (فَعَنْعَلًا).

والآخر: أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير حاء (صَمَحْمح)، وكاف (دَمَكْمَك)، فتكون النون أصلاً؛ لأنها لام بمنزلة حاء (صَمَحْمح)، وكاف (دَمَكْمَك) الأولين، فيكون (فَعَلْعَلًا). والأمران معتدلان، وإنما اعتدلا؛ لأن بإزاء كثرة باب (صَمَحْمح)، و(دَمَكْمَك)، وزيادته على باب (عَقَنْقَل)، و(عَصَنْصَر) ـ أن النون ثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السببين بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمل عليه وتُرك القياس.

وذهب ابن عصفور [٢] إلى زيادة النون، مفسدًا ما قاله ابن جني، معللاً ذلك بأن زيادة النون ثالثة ساكنة تكون لازمة فيما عرف اشتقاقه، فلا ينبغي أن يُجعل بإزائه كون باب (صَمَحْمَح) أوسع من باب (عَقَنْقَل)؛ لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة.

وتبعه أبو حيان [٣]، وهذا هو الأقرب للقبول.

المسألة الثالثة: (خِنْزِير):

نص على أصالة النون جماعة، منهم ابن جني [٤]، وابن القطاع [٥]، وابن عصفور [٦]، أبو حيان [٧]. وحجتهم أن النون لا تطرد زيادتها ثانية، ثانية، بخلاف الثالثة، نحو: (قُرُنْفُل).

---

(١) ينظر: المنصف ١٣٧/١. وينظر: المبدع /١٣٢، والممتع ٢٦٤/١.
(٢) ينظر: الممتع ٢٦٤/١ ـ ٢٦٥.
(٣) ينظر: المبدع /١٣٢.
(٤) ينظر: سر الصناعة ٤٤٦/٢.
(٥) ينظر: الأفعال ٣٣٤/١.
(٦) ينظر: الممتع ٢٧٠/١.
(٧) ينظر: المبدع /١٣٤.

وذهب الخليل - في ظاهر كلامه - إلى أن النون زائدة، قال: " و(الخنزير) مأخوذ من (الخزر) [١]؛ لأن ذلك لازم له، قال:

لا تَفْخَرُنَّ فإنّ الله أَنْزَلَكُم يا خُزْرَ تَغْلِبَ دارَ الذُّلِّ والعَارِ [٢]

يعني يا خنازير، وكل خنزير أخزر" [٣].

وهذا قول ثعلب [٤]؛ لأن (خُزْر) عنده جمع (خنزير) على حذف الزوائد. وتبعه في هذا الفيومي [٥].

وأفسده ابن عصفور [٦] بأن (خُزْر) ليس بجمع (خنزير)، وإنما هو جمع (أَخْزر)؛ لأن كل (خنزير) عندهم (أخزر)، وليس قياس (خنزير) أن يجمع على (خُزْر)، فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى.

هذا، وقد اضطرب كلام ابن دريد، فقد ذهب تارة إلى أن (خنزير) على وزن (فِعْلِيل) بأصالة النون [٧]، وتارة إلى أن النون والياء زائدتان [٨]، [٨]، والوزن (فِنْعِيل).

والذي أميل إليه هو أصالة النون؛ لأن زيادتها ثانية لا تطرد، فلا يُعدل إليها إلا بدليل قاطع، وقد بدا - قبل - فساد دليل الزيادة.

المسألة الرابعة: (خَنْضَرِف) [٩]:

---

(١) هو ضيق العين وصغرها. ينظر: أساس البلاغة (خزر).

(٢) البيت من البسيط لجرير في ديوانه /٢٤٢، وأساس البلاغة (خزر). وجاء بلا نسبة في سر الصناعة ٤٤٦/٢، والممتع ٢٧٠/١، والتاج (خزر).

(٣) ينظر: العين (باب الخاء والزاي والراء معهما - خزر) ٢٠٧/٤.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٤٤٦/٢، والتاج (خزر).

(٥) ينظر: المصباح المنير (كتاب الخاء - خرزت).

(٦) ينظر: الممتع ٢٧٠/١.

(٧) ينظر: الجمهرة (باب ما جاء على فِعْلِيل) ١١٨٩/٢.

(٨) ينظر: الجمهرة (باب الخاء والراء مع ما بعدهما من الحروف)٥٨٣/١.

(٩) هي المرأة الضخمة الكثيرة اللحم الكبيرة الثديين. ينظر: التاج (خضرف).

نص الأزهري (١) على أن النون أصلية، والوزن ـ حينئذٍ ـ (فَعْلَلِل). وذهب السيوطي (٢)، والزبيدي (٣) إلى أن النون زائدة، والوزن (فَنْعَلِل).

والذي أميل إليه هو الأصالة طالما لم يقم دليل قاطع على الزيادة.

المسألة الخامسة: (ذُرْنُوح) (٤):

ذهب أبو حيان (٥)، والسيوطي (٦) إلى زيادة النون، والوزن (فُعْنُول). (فُعْنُول).

وذهب ابن عصفور في موضع من كتابه "الممتع" إلى أن النون أصلية، ووزنه (فُعْلول)، قال: "فأما (ذُرْنُوح) فـ (فُعْلُول)، وليست النون زائدة، فيكون في معنى (ذرُّوح)، ومخالفًا له في الأصول، كـ (سَبِط) و(سِبَطْر)، وهذا أولى من بناء لم يوجد، وهو(فُعْنُول)" (٧).

وذهب في موضع آخر إلى القول بزيادة النون، قال: "وزيدت [يعني النون] ثالثة غير ساكنة في نحو: (فِرْناس)، و(ذُرْنُوح)، أما (ذُرْنُوح) فإنهم يقولون: في معناه (ذرُّوح)، فيحذفون النون" (٨).

ومن ينعم النظر في النصين السابقين يجد أن القول بالأصالة جاء سابقًا ـ في كتابه ـ للقول بالزيادة، فلعله ذهب إلى أصالة النون، ثم بدا له زيادتها، فرجع عن قوله الأول، وبهذا ينتفي الخلاف في المسألة، وتكون النون زائدة.

المسألة السادسة: (رُمَّان):

---

(١) ينظر: التهذيب (ومن خماسي الخاء) ٢٧٨/٧.
(٢) ينظر: المزهر ٣٤/٢.
(٣) ينظر: التاج (خنضرف).
(٤) هو الدود الصغار. ينظر: الجمهرة (باب من النوادر في صفة النعل) ١٢٨٦/٣.
(٥) ينظر: الارتشاف ٢٠٦/١، والمبدع /١٣٣.
(٦) ينظر: المزهر ١٩/٢.
(٧) ينظر: الممتع ١١٨/١.
(٨) ينظر: الممتع ٢٧٠/١.

اختلفت كلمة العلماء في النون، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (فُعْلان). فقد ذهب الخليل [١]، وسيبويه [٢] إلى أنه لا يُعرف له اشتقاق، فيُحمل على الأكثر، والأكثر زيادة زيادة الألف والنون.

وحذا حذوهما ابن الحاجب [٣]. وتبعهم - أيضًا - ابن عصفور [٤]، محتجًّا لذلك بالقياس، والسماع، أما القياس فهو اختصاص النون بالزيادة في هذا الموضع؛ لأن ما قبل الألف مضاعفًا، وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائدًا مما لم يختص، كما حكمنا على الهمزة بالزيادة والألف بالأصالة في نحو (أَفْعَى)؛ لأن الألف كثُرت زيادتها في مواضع كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولاً. وأما السماع فقوله عليه السلام: " بَلْ أَنْتم بَنُو رَشْدَان" للقوم الذين قالوا له: " نَحْنُ بَنُو غَيّان"(٥)، فقد جعل قولهم من من (الغيّ)، ولم يجعله من (الغين) وهو السحاب، فدلّ هذا على أن الاسم إذا كان مضاعفًا، وكان في آخره ألف ونون حُكم عليهما بالزيادة، إلا أن يقوم دليل على الأصالة، نحو: (مرّان)، فهو من (المرانة) التي هي اللين.

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فُعَّال). وهذا مذهب الأخفش [٦]، وأبي حيان [٧]، والسمين [١].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٨/٣، والأصول ٨٦/٢، والمحكم (ومما ضوعف من فائه وعينه - الراء والميم) ٢٤٦/١٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٨/٣، واللباب للعكبري ٥١٨/١، ومعجم البلدان ٦٧/٣.

(٣) ينظر: الشافية / ٨٠ - ٨١.

(٤) ينظر: الممتع ٢٥٩/١ - ٢٦٠.

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢٧٢/١.

(٦) ينظر: المحكم (ومما ضوعف من فائه وعينه - الراء والميم) ٢٤٦/١٠، واللسان، والتاج (رمن). ولم أقف على هذا القول في معانيه.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٨٨/٤، والارتشاف ٢١٠/١.

واحتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: الحمل على ما يجيء في النبات كثيرًا، مثل: (قُرَّاص)، و(حُمَّاض) [٢].

والآخر: قولهم: (أرض رَمِنة) [٣].

والذي أميل إليه أن النون أصلية؛ لأن هذا مدعوم بالاشتقاق، وهو قولهم: (أرض رَمِنة).

المسألة السابعة: (عَجَنّس) [٤]:

اختلف العلماء في النون إذا وقعت ثالثة مدغمة في غيرها، وكان قبلها حرفان أولهما مفتوح، نحو: (عَجَنّس)، فذهب سيبويه [٥]، وابن السراج [٦]، وابن جني [٧]، وأبو الحسن السخاوي [٨]، وابن عصفور [٩]، وأبو حيان في أحد قوليه [١٠]، والخضري [١١] إلى أن هذا من باب التضعيف.

واحتجوا لذلك بأمرين:

---

(١) ينظر: الدر المصون ٧٨/٥ ـ ٧٩.

(٢) ينظر: المحكم (ومما ضوعف من فائه وعينه ـ الراء والميم) ٢٤٦/١٠، والبحر المحيط ١٨٨/٤

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٨٨/٤، والارتشاف ٢١٠/١.

(٤) هو الجمل الضخم. ينظر: اللسان (عجنس).

(٥) ينظر: الكتاب ٤٣٠/٣، ٤٤٥.

(٦) ينظر: الأصول ٤٤/٣، ٥١.

(٧) ينظر: الخصائص ١/ ٣٦٥.

(٨) ينظر: سفر السعادة ٣٦٤/١.

(٩) ينظر: الممتع ٢٦٥/١.

(١٠) ينظر: المبدع /١٣٢.

(١١) ينظر: حاشيته ١٨٧/٢.

أحدهما: أنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغُلِّب التضعيف؛ لأنه أكثر، وكان على (فَعَّل)، كـ (عَدَبَّس) [١].

والآخر: أن النون مدغمة، وإدغامها يُخْرِجها من شبه حروف العلة؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، فتتشبث بالحركة، وتكون من الفم، وتضعف الغنة فيها [٢].

وقد أورده الجوهري [٣] في (عجس)، وكأنه يذهب إلى أن النونين زائدتان. وهو ظاهر كلام ابن فارس [٤]. وذهب إليه أبو حيان في قوله الآخر [٥]، ووزنه - حينئذٍ - (فَعَنَّل). واحتُج لذلك بأن النونين جاءتا مزيدتين فيما عرف له اشتقاق، نحو: (ضَفَنّط) [٦]، و(زَوَنّك) [٧]؛ فهما من (الضَّفاطة) [٨] و(الزَّوْك) [٩]، فحُمل ما لا يعرف له اشتقاق على ما عُرف[١٠].

والذي أميل إليه هو أصالة النون؛ لأمور:

الأول: أنها الأصل عند عدم وجود اشتقاق يدعم الزيادة.

الثاني: أن التضعيف أكثر من الزيادة، فإذا تعارضا قُدّم التضعيف.

الثالث: أن تحرُّك النون أخرجها عن شبه حروف العلة.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣٧٤/٤.
(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣٦٥.
(٣) ينظر: الصحاح (باب السين - فصل العين)، والتاج (عجنس).
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله عين) ٣٦٣/٤.
(٥) ينظر: الارتشاف ٢٠٧/١.
(٦) هو السمين رخو البطن. ينظر: اللسان (ضفط).
(٧) هو القصير الدميم. ينظر: التاج (زنك).
(٨) هي الجهل والغفلة. ينظر: التاج (ضفط).
(٩) هو التبختر والاختيال. ينظر: التاج (زوك).
(١٠) ينظر: شرح الأشموني ٣٧٥/٤.

المسألة الثامنة: (عُنْصُوَة) [١]:

نص جمع من العلماء على أن النون أصلية، والوزن (فُعْلُوَة)، ومن هؤلاء الليث [٢]، والجوهري [٣]، وابن منظور [٤]، والسيوطي [٥].

وذهب الزمخشري إلى زيادتها، قال: " ونون (القُنْزُعَة) مزيدة، وزنها (فُنْعُلَة)، ونحوها: (عُنْصُوَة)، يقال: (لم يَبْقَ من شَعْره إلا قُنْزَعَة وعُنْصُوَة)، ولا يبعد أن تكون (عُنْصُوَة) مشتقة من (شق العصا)، وهو التفريق، فتكون أختًا لـ (قُنْزُعَة) من الجهات الثلاث: الوزن، والمعنى، والاشتقاق"[٦].

وقوله: "ولا يبعد أن تكون (عُنْصُوَة) مشتقة من (شق العصا)، وهو التفريق" بعيد لا يخفى ما فيه من التكلف؛ لذا فإن الأولى أصالة النون.

المسألة التاسعة: (عَنْكَبُوت):

اختلف العلماء في هذه النون، فذهب إلى أصالتها الخليل [٧]، وابن السراج [٨]، والزمخشري [٩]، والعكبري (١٠)، وابن يعيش [١١]، وأبو

(١) هي إحدى عناصي الشعر، وهو المتفرق. وقيل: هو من كل شيء بقيته. ينظر: التاج التاج (عنص).
(٢) ينظر: التهذيب (باب العين والصاد والنون) ٢٢/٢.
(٣) ينظر: الصحاح (باب الصاد فصل العين)، واللسان، والتاج (عرق).
(٤) ينظر: اللسان (عنص).
(٥) ينظر: المزهر ٧٣/٢.
(٦) ينظر: الفائق ١٨٩/٣.
(٧) ينظر: العين (مقدمة الكتاب) ٤٩/١.
(٨) ينظر: الأصول ٢١٦/٣.
(٩) ينظر: المفصل /٢٥٥.
(١٠) ينظر: اللباب ٢٧٠/٢.
(١١) ينظر: شرح المفصل ١٥٧/٩.

الحسن السخاوي [١]، وابن هشام [٢]، والسيوطي [٣]. والوزن - حينئذٍ - (فَعْلَلُوت).

وقد ذكره الجوهري [٤] في (عَكَبَ)، فكلامه كالصريح في زياتها.

هذا، وقد اختلفت كلمة سيبويه في ذلك، فنراه تارة ينص على أصالة النون في موضعين من كتابة: أحدهما: ذكر فيه أن (عَنْكَبُوت) وزنه (فَعْلَلُوت) [٥]. والآخر: ذكر فيه (عَنْكَبُوت) في معرض حديثه عن باب " ما ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع"، فذكر أن (عنكبوت) يصغر على (عُنَيْكِب) و(عُنَيْكِيب)، ثم ذكر الدليل على أصالة النون، وهو عدم حذفها في الجمع في قول العرب: (عَنَاكِب وعَنَاكِيب) [٦]. ونراه تارة أخرى ينص على زيادتها في (عَنَاكِب) في قوله: "ويكون على (فَنَاعل) فيهما، فالأسماء، نحو: (جَنَادِب)، و(خَنَافِس)، و(عَنَاظِب)، و(عَنَاكِب)"[٧]. وزياتها في (عَنَاكِب) يوحي بزيادتها في مفرده (عَنْكَبُوت).

وقد حكى هذا الاضطراب السجستاني [٨]، والزبيدي [٩].

والذي أميل إليه هو أصالة النون، فالكلمة من باب الرباعي لا الثلاثي، ويدل على هذا قولهم في الجمع: (عَنَكِب) [١٠].

المسألة العاشرة: (نِبْراس)[١]:

---

(١) ينظر: سفر السعادة ٣٨٤/١.
(٢) حكى الزبيدي في التاج (عنكب) أنه صحّح هذا القول في رسالته "الدليل".
(٣) ينظر: الهمع ٣٦٩/٣.
(٤) ينظر: الصحاح (باب الباء فصل الكاف - عكب)، والتاج (عنكب).
(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٤.
(٦) ينظر: الكتاب ٤٤٤/٣.
(٧) ينظر: الكتاب ٢٥٣/٤.
(٨) ينظر: روح المعاني ١٦٢/٢٠.
(٩) ينظر: التاج (عنكب).
(١٠) ينظر: التاج (عنكب).

اختلف العلماء في النون، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (نِفْعال). وهذا مذهب ابن جني [٢]، وابن سيدة [٣]، وأبي الحسن السخاوي [٤].

واحتجوا لذلك بأن (نِبْراس) مشتق من معنى (البِرْس)، وهو القُطن؛ لأن (النِّبْراس) هو المصباح، والفتيلة في غالب الأمر تكون من قُطْن.

وردّ ابن عصفور [٥] هذا الاحتجاج بأن الاشتقاق ضعيف جدًا، بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن.

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن(فِعْلال). وهذا مذهب الأزهري[٦]، وابن عصفور [٧]، وأبي حيان [٨]، والزبيدي [٩].

والذي أميل إليه هو أصالة النون، وأنه رباعي من (نبرس)، ولا يجوز أن يكون ثلاثيًا من (البِرْس)؛ لأن الاشتقاق ضعيف جدًا، كما قال ابن عصفور.

المسألة الحادية عشرة: (نَبَهْرَج) [١٠]:

---

(١) هو السِّراج. ينظر: المحكم (السين والراء ـ نبرس) ٦٥٢/٨.
(٢) ينظر: سر الصناعة ١٦٩/١، والممتع ٢٦٦/١، والتاج (نبرس).
(٣) ينظر: المحكم (السين والراء ـ ن ب ر س) ٦٥٢/٨، واللسان(برس).
(٤) ينظر: سفر السعادة ٤٧٥/١.
(٥) ينظر: الممتع ٢٦٦/١.
(٦) ينظر: التهذيب (باب السين والراء والسين واللام ـ نبرس) ١٠٨/١٣.
(٧) ينظر: الممتع ٢٦٦/١، والتاج (نبرس).
(٨) ينظر: المبدع /١٣٤.
(٩) ينظر: التاج (نبرس).
(١٠) هو الزَّيْف والرديء من الدراهم. وقد حُكي أن ابن خالويه يرى أن قولهم: (دِرْهَمٌ بَهْرَجٌ) هو كلام العرب، أما (نَبَهْرَجٌ) فهو قول العامة. ينظر: التاج (بهرج). وذكر ابن فارس في المقاييس (باب من الرباعي آخر) ٣٣٣/١ أن (النَّبَهْرَج) ليست عربية صحيحة، فلذلك لم يُطلب لها قياس.

للعلماء في هذه النون مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. وهذا ما حكاه أبو حيان عن ابن جني [١]. وذكر الزبيدي أن أبا حيان استظهره [٢].

واحتُج لذلك بقولهم: (بَهْرَج) في معنى (نَبَهْرَج)، وهو الزيف والردئ من الدراهم [٣].

المذهب الآخر: أنها أصلية، والكلمة خماسية، والوزن (فَعَلّل) كـ (سفرجل). وحكى هذا القول أبو حيان [٤] دون أن ينسبه إلى قائله.

والذي أميل إليه أن النون زائدة؛ لقولهم: (بَهْرَج) بمعنى (نَبَهْرَج).

المسألة الثانية عشرة: (نَخْرَبُوت) [٥]:

اختلف العلماء في نونها، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (نَفْعَلُوت). وهذا مذهب ابن الأعرابي [٦]، والسيوطي [٧].

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فَعْلَلُوت). وحُكي هذا المذهب عن الجرمي، وأبي حيان، ومحمد بن الطيب الفاسي. واحتُج له بأن النون لو كانت زائدة لكانت أصولها (الخاء والراء والباء)، وهذا غير صحيح؛ لأن (نَخْرَبُوت) غير ظاهرة الاشتقاق من (الخراب)؛ لأنها تطلق على الناقة الفارهة، فينبغي أَصالة نونها، كـ (عنكبوت) [٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١. ولم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفاته ابن جني.
(٢) ينظر: التاج (نبهرج). ولم يصرح أبو حيان فيما أتيح لي من مؤلفاته بذلك.
(٣) ينظر: التاج (بهرج).
(٤) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.
(٥) هي الناقة الفارهة. ينظر: التاج (نخرب).
(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.
(٧) ينظر: المزهر ٢٩/٢.
(٨) ينظر: التاج (نخرب). ولم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفات أبي حيان.

والذي أميل إليه هو أصالة النون؛ لأن زيادتها لا تتناسب مع المعنى الذي تُستعمل فيه الكلمة.

المسألة الثالثة عشرة: (نَرْجس) [١]:

اختلف العلماء في النون، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. وهذا مذهب المبرد (٢)، والمازني (٣)، وابن السراج [٤]،

والفارسي [٥]، وابن جني [٦]، وآخرين [٧].

---

(١) هو نوع من الرياحين أعجمي معرب عن الفارسية؛ لأن أول الكلمة نون ثم راء، وهذا لا يكون في كلمة عربية. ينظر: الجمهرة (ما جاء على فِعْلَل وهو قليل ـ ومما يلحق بهذا البناء) ١١٨٣/٢، والمزهر ٦٨/٢. واكتفى الخليل في العين (باب الجيم والسين) ٢٠١/٦ بالنص على أنه معرب. واكتفى الأزهري في التهذيب (باب الجيم والسين) ١٦٤/١١بالنص على أنه دخيل معرب.

وقد اختلف العلماء في ضبطه، فاقتصر الأزهري في التهذيب (باب الجيم والسين) ١٦٤/١١على ضبطه بكسر النون. وصوّبه الصفدي في تصحيح التصحيف / ٥١٤. واختاره الفيومي في المصباح المنير (كتاب الراء ـ النرجس)، واحتج لذلك بفقد (نَفْعِل) بفتح النون إلا منقولاً من الأفعال، وهذا غير منقول، فتكسر حملاً للزائد على الأصلي، كما حُمِل (إفْعِل) بكسر الهمزة في كثير من أفراده على (فِعْلِل)، نحو: (الإذخر) و(الإثمد) و(الإسحل). وذكره ابن سيدة في الرباعي بالكسر، وذكره في الثلاثي بالفتح. ينظر: المحكم (باب الجيم والسين) ٥٨٣/٧، واللسان (نرجس).

(٢) ينظر: المقتضب ٣١٨/٣.

(٣) ينظر: المنصف ١٠٤/١.

(٤) ينظر: الأصول ٨١/٢.

(٥) ينظر: التكملة /٥٦٦.

(٦) ينظر: سر الصناعة ١٦٨/١، والمنصف ١٠٤/١.

(٧) منهم العكبري في اللباب ٢٦٣/٢، ٢٦٤، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٦٦، ١٦٩، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ١١٨/١، وابن الحاجب في الشافية /٦٤، وابن عصفور في الممتع ٢٦٦/١، وابن مالك في إيجاز التعريف /٥٩، والعلوي في

واحتجوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أنه ليس في الكلام (فَعْلِل) بفتح الأول وكسر الثالث [١]. فإن قيل: ليس في كلامهم (نَفْعِل) فالجواب أن الحرف إذا كان جعله زائدًا يؤدي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصليًّا قُضِي عليه بالزيادة؛ للدخول في باب الأوسع؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول [٢].

والآخر: أن تعاقب الراء والنون يدل على الزيادة [٣]؛ إذ ليس في كلام العرب نون بعدها راء بغير حاجز [٤].

المذهب الآخر: أنها أصلية. وهذا مذهب ابن دريد؛ إذ صرح بأن (فَعْلِل) لم يجيء منه إلا (نَرْجِس)، وليس له نظير في الكلام، فإن جاء غيره في شعر قديم فهو مصنوع، وإن بنى مُوَلّد هذا البناء واستعمله في شعر أو كلام فالردّ أوْلى به [٥]. وحذا حذوه أبو حيان [٦].

وبينما يذهب ابن دريد، وأبو حيان إلى ذلك نجد الفيومي [٧] يحكي الاتفاق على زيادة النون.

والرأي الأولى بالقبول زيادة النون؛ إذ أصالتها تؤدي إلى بناء مهمل لم تستعمله العرب، أضف إلى هذا كثرة من ذهبوا إليه، وسلامة ما استدلوا به من الاعتراض.

المسألة الرابعة عشرة: (نِفْرجة) [١]:

المنهاج ٤١٦/٢، والفيومي في المصباح المنير (كتاب الراء - النرجس)، والسيوطي في شرح سنن النسائي ٣٣/١، والمزهر ٤٦/٢، ٢٢/٢.

(١) ينظر: المقتضب ٣١٨/٣، وسر الصناعة ١/ ١٦٨، واللباب للعكبري ٢٦٣/٢ - ٢٦٤.

(٢) ينظر: الممتع ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: المزهر ١٠/٢.

(٤) ينظر: المزهر ٦٥/٢.

(٥) ينظر: الجمهرة (ما جاء على فِعْلَل وهو قليل - ومما يلحق بهذا البناء) ١١٨٣/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.

(٧) ينظر: المصباح المنير (كتاب الراء - النرجس).

اختلف العلماء في النون، وكان لهم فيها مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (نِفْعِلة). وهذا مذهب أبي بكر الزبيدي [٢]. وحذا حذوه ابن جني [٣]؛ إذ نص على أن النون زيدت أولاً في نحو: (نِفْرجة)، ومنه: (رجل نِفْرِجَة القلب) إذا كان جبانًا غير ذي جلادة ولا حزم، مستدلاً على زيادتها بما حكاه الفارسي عن أبي إسحاق من قول العرب: (أَفْرَج وفَرِج)، وهو الذي لا يكتم سرًا، فَـ (نِفْرِج) مشتق منه، لأن إفشاء السر من قلة الحزم.

وهو قول الزمخشري [٤]، وابن يعيش [٥]، وابن الضائع [٦]، والسيوطي [٧].

وضعّفه ابن عصفور [٨] بأمرين: أحدهما: أن إفشاء السر ليس بقلة حزم، بل بعض صفات القليل الحزم. والآخر: أن (الأَفْرَج) و(الفَرِج) لا يراد بهما الجبان كما يراد بـ (نِفْرِجَة القلب). وهذا الأمران يدلان على ضعف الاشتقاق، فينبغي أن تجعل النون أصلية.

المذهب الآخر: أنها أصلية، والوزن (فِعْلَلة). وهذا مذهب الأزهري[٩]، وابن عصفور [١٠]، وأبي حيان [١١]، والزبيدي [١٢].

---

(١) هو الجبان الضعيف، ومنه (رجل نِفْرَجة) إذاكان جبانًا ضعيفًا. ينظر: اللسان (فرج).
(٢) ينظر: الاستدراك /١٤.
(٣) ينظر: سر الصناعة ٤٤٤/٢، والتاج (نفرج).
(٤) ينظر: الفائق ١١٨/٤.
(٥) ينظر: شرح الملوكي /١٨٤.
(٦) ينظر: التاج (نفرج).
(٧) ذهب إلى زيادة النون في (نِفْرِج)، والوزن (نِفعل). ينظر: المزهر ١٠/٢. وهذا يدل على أنها زائدة عنده في نحو: (نِفْرِجة).
(٨) ينظر: الممتع ١/ ٢٦٧.
(٩) ينظر: التهذيب (باب الجيم والثاء والجيم والراء) ١٧٥/١١، واللسان (نفرج).
(١٠) ينظر: الممتع ٢٦٦/١ـ ٢٦٧، والتاج (نفرج).
(١١) ينظر: المبدع /١٣٤.
(١٢) ينظر: التاج (نفرج).

والذي أميل إليه هو أصالة النون، وأنه رباعي من (نفرج)، ولا يجوز أن يكون ثلاثيًا من (فرج)؛ لأن الاشتقاق ضعيف جدًا، كما قال ابن عصفور.

المسألة الخامسة عشرة: (نَهَابر) [(١)]:

للعلماء في النون مذهبان:

المذهب الأول: أن النون زائدة، والوزن (نَفَاعِل) من (الهَبْر)، وواحده (نُهْبُر)، ولم يُلفظ به. وهذا مذهب ابن الأعرابي، وأبي حيان [(٢)].

المذهب الآخر: أن النون أصلية، والوزن (فَعَالِل)، وواحده (نُهْبُور). وقد حكى هذا أبو حيان دون أن ينسبه إلى قائلة [(٣)].

والذي أميل إليه هو الأصالة النون طالما لا يوجد دليل قاطع على زيادتها.

(١) هي المهالك. ينظر: التاج (نهبر)
(٢) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.

المطلب السابع: الياء

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (شيراز):

اختُلف في الياء، هل هي أصلية أو زائدة؟

فقد ذكر ابن جني ـ ما ملخصه ـ أن أصله عند من قالوا في الجمع: (شراريز) هو (شرّاز)، فأبدلت الراء الأولى ياء، كقولهم: (قيراط وقراريط)، وأصله: (قرّاط). وأما أصله عند من قالوا في الجمع: (شواريز) فيحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون أصله (شِوْراز)، والياء فيه مبدلة من واو؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم إنه لما زالت الكسرة في الجمع رجعت الواو، فقالوا: (شواريز). وقد يُعترض عليه بأن بناء (فِوْعال) ليس موجودًا في الكلام، فمن أين حُمل واحد (شواريز) عليه؟ ويجاب عليه بأن ذلك إنما رُفض في الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة، فلم يمكن إظهارها، فلما لم يصلوا إلى إظهار الواو في الواحد لما ذكرناه وكانوا يريدونها ـ أظهروها في الجمع؛ ليدلوا على ما أرادوه في الواحد، وليعلموا أنها لم تزد في الواحد ياء في أول أحوالها. الثاني: أن يكون وزن (شيراز) هو (فِيعال)، والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو بمنزلة (ديماس)، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره: (شياريز) كـ (ديباميس)، ولكنهم أبدلوا من الياء واوًا لضرب من التوسع في اللغة، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسّر أعم تصرفًا من الياء.الثالث: أن يكون أصله (شرّاز) إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء، كما ذكرنا، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واوًا لقرب ما بين الياء والواو. وذيّل كلامه بأن الوجه الثاني أشبه [1].

ويتضح مما سبق أن (شيراز) من بنات الثلاثة، وهي (الشين، والراء، والزاي)، والياء في المفرد بدل من حرف أصلي هو الراء الأولى عند من جمع على (شراريز)، وتحتمل ذلك عند من جمع على (شواريز)، وأن تكون مبدلة من حرف زائد هو الواو، وأن تكون زائدة ليست مبدلة من غيرها.

(١) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٤٨ ـ ٧٥٠.

وحُكي عن الأخفش [١] أنه ذهب في كتابه "التصريف" إلى أن (شيرازًا) من بنات الأربعة، نحو: (سِرْداح)، فياؤه بدل من واو، لقولهم: (شواريز)، وهي أصل، ووزنه (فِعْلال).

وإنما حمله على هذا القول أمران: أحدهما: أن الأصالة تؤدي إلى بناء موجود، وهو (فِعْلال)، نحو: (سِرْداح)، بخلاف الزيادة فتؤدي إلى بناء غير موجود، وهو (فِوْعال). والآخر: أن زيادة الواو في أول أحوالها ساكنة بعد كسر لم يثبت [٢].

وأنكر هذا ابن جني، مبينًا أن (شيرازًا) ليس من بنات الأربعة، نحو: (سرداح)، وإنما هو ثلاثي؛ لأن الياء فيه لا تخلو من أن تكون بدلاً من راء في قول من قال (شراريز)، ووزنه (فِعّال)، أو من واو في قول من قال: (شواريز)، ووزنه (فِوْعال).

وذكر أن ابن السراج شكّ في شيء من كلام الأخفش في هذا الكتاب، لكنه التمس له العذر، فذكر أنه أراد أن (فِوْعال) ألحقته الواو بذوات الأربعة، نحو: (سِرْداح)، فترك لفظ الإلحاق للعلم به؛ إذ قد ثبت في الأصول أن الواو لا تكون في هذا النحو أصلاً. وعدّ ما ذكره ابن السراج تمحلاً فيه بُعْد وضعف [٣].

والذي أميل إليه أن (شيرازًا) ليس من بنات الأربعة، وإنما هو ثلاثي، والياء فيه بدل من حرف أصلي هو الراء، والوزن (فِعّال) سواء أكان جمعه (شراريز) أم (شواريز)، طردًا للباب على نسق واحد.

---

(١) حكى ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٥٠. وحكاه ـ أيضًا ـ ابن عصفور في الممتع ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠، وأبو حيان في الارتشاف ٢٢٠/١ ـ ٢٢١.

(٢) ينظر: الممتع ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٧٥١/٢ ـ ٧٥٢.

المطلب الثامن: الياء والتاء

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (يَسْتَعُور) [١]:

اتفق العلماء على زيادة الواو، لكنهم اختلفوا في الياء والتاء، هل هما أصليتان أو زائدتان؟ وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنهما أصليتان، والوزن (فَعْلَلُول). وهذا مذهب الخليل[٢]، وسيبويه [٣]، وابن جني [٤]، والجوهري [٥]، وابن سيدة [٦]، وآخرين[٧].

واحتجوا لذلك بأمرين:

الأول: أن الواو فيها زائدة بلا خلاف، فبقي فيها من حروف الزيادة (الياء والسين والتاء)، ويمتنع أن تكون كلها زائدة؛ لأن الكلمة تبقى على حرفين، والحكم على أحد الثلاثة بالزيادة تحكُّم [٨].

الثاني: أن السين والتاء أصلان؛ لأن السين ليست في موضع زيادتها، ولم يقم دليل على التاء، فلو جعلنا الياء زائدة، لكان على (يَفْعَلُول)، وهذا بناء

---

(١) هو شجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أشد المساويك إنقاء للثغر وتبييضًا. ينظر: اللسان (يستعر). وقيل: اسم موضع. ينظر: شرح الملوكي /١٤٣.

(٢) ينظر: التهذيب (باب خماسي حرف العين) ٢٣٦/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤، ٣١٨، والمزهر ٢٧/٢.

(٤) ينظر: المنصف ١/ ١٤٥.

(٥) ينظر: الصحاح (باب الراء فصل الياء)، واللسان (يستعر).

(٦) ينظر: المحكم (باب الخماسي) ٤٥١/٢.

(٧) منهم الزمخشري في المفصل /٣١٥، والعكبري في اللباب ٢٥١/٢، وابن يعيش في في شرح الملوكي /١٤٣، وشرح المفصل ١٥٠/٩، وابن الحاجب في الشافية /٧٦، وابن عصفور في الممتع ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩، والتاج (يستعر)، وابن مالك في إيجاز التعريف /٤٦، وأبو حيان في الارتشاف ٢٢٠/١، والمبدع /١٠٠، والعلوي في المنهاج ٤١٥/٢، والسيوطي في الهمع ٤٥٥/٣.

(٨) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥١/٢

غير موجود في كلامهم، ولو جعلناها أصلية لكان على (فَعْلَلُول)، وهو بناء موجود في كلامهم، نحو: (عضرفوط) [١].

المذهب الآخر: أنهما زائدتان، وهي من (سعر)، والوزن (يَفْتَعُول). وهذا مذهب ثعلب [٢]، وابن دريد [٣]، ورضي الدين الشاطبي [٤].

وغلّطه ابن جني [٥]، وجعل صاحبه لا يدري من صنعة التصريف شيئًا، وإنما هو فيه هاذٍ [٦].

والذي أميل إليه أن الياء والتاء أصليتان؛ لأمرين:

الأول: أن الزيادة تؤدي إلى بناء غير موجود بخلاف الأصالة.

الثاني: قوة أدلته، وسلامتها من الاعتراض عليها، بخلاف الزيادة، فقد وُسم قائلها بالجهل والهزيان.

(١) ينظر: الممتع ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩.
(٢) ينظر: الخصائص ٢١٥/٣.
(٣) ينظر: الجمهرة (باب فَيْعَلول) ١٢٢٢/٢، والخصائص ٢١٥/٣، والمزهر ٢٧/٢.
(٤) ينظر: اللسان (يستعر).
(٥) ينظر: الخصائص ٣٤٠/٣.
(٦) ينظر: المنصف ١/ ١٤٥.

المطلب التاسع: الهاء

المسألة الأولى: (أُمَّهات):

اختلف العلماء في الهاء، وكان لهم فيها مذاهب:

المذهب الأول: أنها زائدة، والوزن (فُعْلَهَات) [١]، وقولهم: (أُمَّات) جاء على الأصل، لكن أكثر ما يستعمل (أُمَّهات) فى الإنس، و (أُمَّات) فى البهائم، فكأنها زيدت للفرق [٢]، ولو وُضعت كل واحدة فى موضع الأخرى لجاز، ولكن بقلة [٣].

وهذا مذهب الجمهور [٤]، كسيبويه [٥]، والمبرد [٦]، وابن السراج[٧]، السراج[٧]، والأزهري [٨]، وابن جني [٩]، والجرجاني [١٠]، وابن الدهان

(١) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، وسر الصناعة ٥٦٣/٢.
(٢) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣، التهذيب (باب الهاء والميم) ٢٥١/٦، واللباب للعكبري ٢٧٥/٢.
(٣) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣.
(٤) ينظر: فيض القدير ٣٨١/٣.
(٥) ينظر: الكتاب ٢٠٨/٢، وحواشي الشرواني ٤٢١/١٠.
(٦) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣. وهذا يفسد قول من نسب إليه أنه أسقط الهاء من حروف الزيادة. وممن نسبو إليه ذلك ابن جني سر الصناعة ٥٦٣/٢، وابن الحاجب في الشافية /٧٧، وأبو حيان في الارتشاف ٢١٨/١.
(٧) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣.
(٨) ينظر: التهذيب (باب الهاء والميم) ٢٥١/٦، واللسان، والتاج (أمه).
(٩) ينظر: سر الصناعة ٥٦٣/٢.
(١٠) ينظر: المفتاح في الصرف /٨٩.

الدهان [١]، وابن يعيش [٢]، وابن مالك [٣]، والعلوي [٤]، والسيوطي [٥].

واحتجوا لذلك بأمور:

الأول: أنهم يقولون: (أُمّ) و(أُمَّهات)، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد [٦].

الثاني: أن (الأُمّ) في كلام العرب أصل كل شيء، فـ (أُمَّهات) مشتقة منها [٧]؛ لأنها بمعناها [٨].

الثالث: أن قولهم: (أُمّ بيّنة الأمومة) يدل على أن الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، فـ (أُمّ) بمنزلة (دُرّ)، و(حُبّ)، و(جُلّ) مما جاء على (فُعْل)، وعينه ولامه من موضع واحد [٩].

ولا يجوز أن تكون الهاء إنما حذفت في غالب الأمر مما لا يعقل، وأثبتت فيمن يعقل وهي أصل فيه للفرق؛ لأن الهاء أحد الحروف العشرة التي تسمى حروف الزيادة، لا حروف النقص، وإنما سميت حروف الزيادة؛ لأن زيادتها في الكلام أفشى من الحذف، فعلى هذا القياس ينبغي أن تكون

(١) ينظر: الفصول /١٤٣.
(٢) ينظر: شرح الملوكي /٢٠٣ ـ٢٠٤، وشرح المفصل ٥/١٠.
(٣) ينظر: إيجاز التعريف /٥٧.
(٤) ينظر: المنهاج ٤١٧/٢.
(٥) ينظر: الهمع ٨٦/١.
(٦) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣.
(٧) ينظر: التهذيب (باب الهاء والميم)٢٥١/٦.
(٨) ينظر: سر الصناعة ٥٦٣/٢.
(٩) ينظر: سر الصناعة ٥٦٤/٢، وإيجاز التعريف /٥٧.

الهاء في (أُمَّهة) زيادة على (أُمّ)، وتكون (أُمّ) الأصل، ولا ينبغي أن يعتقد أن الهاء هي الأصل، وأن (أُمًّا) محذوفة من (أمَّهة) [١].

المذهب الآخر: أنها أصلية. فقد ذكر ابن السراج أن الأخفش قد حكى على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول: (أُمَّهة)، ووزنها ـ حينئذٍ ـ (فُعَّلَة)[٢]، فالهاء أصلية بمنزلة (تُرَّهة) و(أُبَّهة) [٣]، وإذا كانت أصلية في المفرد كانت أصلية في الجمع.

واحتُج لقوة هذا المذهب بقول صاحب كتاب العين [٤]: (تأمّهت أمًّا)، فـ فـ (تأمَّهت) بَيّن أنه (تفعَّلت) بمنزلة (تفوَّهت) و(تنبَّهت) [٥].

وردّ ابن جني هذا بأن قولهم في المصدر الذي هو الأصل: (أُمُومة) يقوي زيادة الهاء في (أُمَّهة)، وأن وزنها (فُعْلَهة) [٦].

وقد حكى العكبري [٧] الأصالة عن قوم، وجعلها بعيدة لوجهين: أحدهما: أن الواحد لا هاء فيه، وهو الأصل. والآخر: أن الأصل الذي يرجع إليه القول بأصالة الهاء هو (الأَمَه)، وهو النسيان، ولا معنى له ههنا.

هذا، وقد حكى محمد بن الطيب الفاسي الإجماع على زيادة الهاء. وهذا مردود بورود الخلاف [٨].

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٥٦٥/٢ـ ٥٦٧. ومن العلماء من ذهب إلى أن (أُمّ) محذوفة من (أُمّهة)، كالزركشي في شرح مختصر الخرقي ٤٧٨/٣، والثعالبي في الجواهر الحسان ٢٨١/٣، البهوتي في شرح منتهى الإرادات ٦١٥/٢، وكشاف القناع ٥٦٧/٤.

(٢) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٥٦٤/٢.

(٤) لم أقف على هذ القول في كتاب العين، ولكن ما وقفت عليه هو قول العرب: (تأمَّمْت (تأمَّمْت أُمًّا). ينظر: العين (باب اللفيف من الباء ـ أبو) ٤١٩/٨.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٥٦٤/٢، والمحكم (الهاء والميم والهمزة ـ مقلوبه: أ م هـ)٣٦٣/٤.

(٦) ينظر: سر الصناعة ٥٦٤/٢.

(٧) ينظر: اللباب ٢٧٥/٢.

(٨) ينظر: التاج (أمه).

والذي أميل إليه هو زيادة الهاء؛ لأمرين:

أحدهما: أن الاستدلال بقول العرب (أُمَّهة) هو استدلال بما ورد على جهة الشذوذ ـ كما مرّ ـ والشذوذ لا يرقى لأن يكون دليلاً، وكذلك الاستدلال بقول العرب: (تأمّهت) لم يحكه غير الخليل ـ فيما حُكي عنه ـ بخلاف قولهم: (أمّ بينة الأمومة) فقد أجمع عليه أئمة اللغة [١]، وهذا يُرَجّح أن المفرد(أُمّ)، وهو خالٍ من الهاء، فثبتت زيادتها في الجمع.

والآخر: أن اعتقاد زيادة الهاء أسهل من اعتقاد حذفها من (أمّات)؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه، والعمل على الأكثر لا على الأقل[٢].

المسألة الثانية: (زِهْلِق) [٣]:

اختلف العلماء في هذه الهاء، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فِعْلِل). وهذا مذهب الخليل [٤]، والمبرد [٥]، والأزهري [٦]، وأبي الحسن السخاوي [٧].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (فِهْعِل). وقد حكى أبو حيان [٨] هذا هذا المذهب دون نسبته إلى قائله. وذهب إليه السيوطي [٩].

---

(١) ينظر: شرح الملوكي /٢٠٣، وشرح المفصل ٥/١٠، والممتع ٢١٨/١ ـ ٢١٩.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٥٦٥/٢ـ ٥٦٧، وشرح المفصل ٥/١٠.

(٣) يطلق على السِّراج ما دام في القنديل، وعلى الريح الشديدة، وعلى الحمار السريع الخفيف أملس المتن، وعلى الرجل الذي إذا أقبل على زوجته أنزل قبل أن يلامسها. ينظر: التاج (زهلق). ويطلق على الحُمُر التي استوت متونها من الشحم. ينظر: سفر السعادة ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: العين (باب الرباعي من الهاء ـ الهاء والقاف) ١٠٩/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١٠٨/٢.

(٦) ينظر: التهذيب (كتاب الرباعي من حرف الهاء ـ باب الهاء والقاف) ٢٦٥/٦.

(٧) ينظر: سفر السعادة ٢٨٥/١.

(٨) ينظر: الارتشاف ٢٢٠/١.

(٩) ينظر: المزهر ١٢/٢.

والذي أميل إليه هو أصالتها؛ لأنها لم يوجد دليل قاطع على زيادتها.

المسألة الثالثة: (هِبْلع) [١]:

اختلف العلماء في هذه الهاء، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فِعْلَل). وحُكي هذا عن أكثر أهل العلم [٢]. وهو مذهب الخليل [٣]، وسيبويه [٤]، وابن دريد [٥]، وآخرين[٦].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (هِفْعَل). وهو ما حكاه ابن خالويه[٧] عن الأخفش. وذهب إليه الجرجاني [٨]، والعكبري [٩]. وصححه وصححه ابن عصفور [١٠]، وأبو حيان [١١].

واحتجوا لهذا بالاشتقاق من (البَلْع)؛ لأن (الهِبْلَع) هو كثير البلع [١٢]، فالهاء زيدت للمبالغة في هذا المعنى (١٣).

---

(١) هو الأكول. ينظر: اللسان (هبلع).

(٢) ينظر: المنصف ٢٦/١، وسر الصناعة ٥٧٠/٢، وسفر السعادة ٤٨١/١.

(٣) ينظر: العين (باب الرباعي من العين ـ هبلع)، واللسان (ضفدع)، وعمدة القاري ٢١ / ١٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، وأدب الكاتب /٤٨١.

(٥) ينظر: الجمهرة (ما جاء على فِعْلَل وهو قليل) ١١٨٣/٢.

(٦) منهم أبو هلال العسكري في ديوان المعاني ٢/ ٥٦، وابن سيدة في المحكم (العين والهاء في الرباعي) ٣٩٢/٢، والميداني في مجمع الأمثال ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣، والرضي في شرح الشافية ٣٨٥/٢، والسيوطي في المزهر ٦٩/٢.

(٧) ينظر: سفر السعادة ٤٨١/١، والمزهر ٦٩/٢، والتاج (هبلع).

(٨) ينظر: المفتاح في الصرف /٨٩.

(٩) ينظر: اللباب ٢٧٣/٢.

(١٠) ينظر: الممتع ٢١٩/١.

(١١) ينظر: المبدع /١٢٢.

(١٢) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٥٦٩، واللباب للعكبري ٢٧٣/٢.

(١٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢٧٣/٢.

ووسمه ابن سيدة بغير القوي [١].

هذا، وقد صوّب ابن جني في المنصف (٢) أصالتها، ونص في سر الصناعة [٣] على أنه لا يرى بأسًا من جعلها زائدة.

وجوز أبو الحسن السخاوي أن يكون (هبلع) من قولهم: (ذئب هلع بلع)؛ و(الهلع) بمعنى الحريص الشره، و(البلع) من الابتلاع، فيكون (هبلع) مركبًا من هذين [٤].

والذي أميل إليه هو القول بالزيادة؛ لوضوح الاشتقاق من (البلع).

المسألة الرابعة: (هِجْرَع) [٥]:

للعلماء في هذه الهاء مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فِعْلَل). وحُكي هذا عن أكثر الناس[٦]. وهو مذهب الخليل [٧]، وسيبويه [٨]، والأصمعي [٩]، والمبرد والمبرد [١٠]، وابن السراج [١١] وآخرين [١].

---

(١) ينظر: المحكم (العين والهاء في الرباعي) ٣٩٢/٢.
(٢) ينظر: المنصف ٢٦/١.
(٣) ينظر: سر الصناعة ٥٧٠/٢ ـ ٥٧١.
(٤) ينظر: سفر السعادة ٤٨٢/١.
(٥) هو الطويل الممشوق. وقيل: الطويل مطلقًا، وقيل: الأحمق، وقيل: الجبان. ينظر: اللسان (هجرع).
(٦) ينظر: سر الصناعة ٥٧٠/٢، وشرح الملوكي /٢٠٥.
(٧) ينظر: العين (باب الرباعي من العين ـ هجرع) ٢٧٤/٢، والمفصل /٥٠٤، واللسان واللسان (ضفدع). وحكى عنه ابن يعيش في شرح الملوكي /٢٠٤، وابن الدهان في الفصول /١٤٣ أنه يذهب إلى زيادة الهاء.
(٨) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤.
(٩) ينظر: أدب الكاتب /٤٨١، وإصلاح المنطق /٢٢٢، والهمع ٢٩٧/٣.
(١٠) ينظر: المقتضب ١/ ٢٠٤، ٢٥٦، ١٠٨/٢.
(١١) ينظر: الأصول ١٨٣/٣.

واحتُج لذلك بما حكاه ثعلب من قول العرب: (هو أهجر من هذا)، أي: أطول [٢].

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (هِفْعَل). وهو ما حكاه ابن خالويه عن الأخفش [٣].

وذهب إليه العكبري [٤].

واحتُج لذلك بأنه أخذ من (الجَرْع)، وهو المكان السهل المنقاد [٥]؛ لأن (الهِجْرَع) هو الرجل الكثير (الجرع)، فزيادة الهاء تُنبِّه على المبالغة في هذا المعنى [٦].

هذا، وقد صوّب ابن جني أصالتها في المنصف [٧]، ونص في سر الصناعة [٨] على أنه لا يرى بأسًا من جعلها زائدة.

والذي أميل إليه هو القول بالأصالة؛ لأن وجه الجمع بين (الهِجْرَع) وبين (الجرع) ليس له ذلك الوضوح الذي في (الهِبْلِع) [٩].

---

(١) منهم ابن دريد في الجمهرة (ما جاء على فِعْلَل وهو قليل) ١١٨٣/٢، وأبو هلال العسكري في ديوان المعاني ٢/ ٥٦، والجرجاني في المفتاح في الصرف /٨٩، والميداني في مجمع الأمثال ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٤٨٤/١، وابن عصفور في الممتع ٢١٩/١، والرضي في شرح الشافية ٣٨٥/٢، وأبو حيان في المبدع /١٢٣، وابن عقيل في شرح الألفية ١٩٧/٤، والسيوطي في الهمع ٢٩٧/٣، والمزهر ٦٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الملوكي /٢٠٥، وسفر السعادة ٤٨٤/١. وينظر هذا القول في مجالس ثعلب /٤٥٧.

(٣) ينظر: المزهر ٦٩/٢، والتاج (هبلع). ولم أقف على هذا الرأي في معانيه.

(٤) ينظر: اللباب ٢٧٣/٢.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٥٦٩/٢، والشافية /٧٨.

(٦) ينظر: اللباب للعكبري ٢٧٣/٢ ـ ٢٧٤.

(٧) ينظر: المنصف ٢٦/١.

(٨) ينظر: سر الصناعة ٥٧٠/٢ ـ ٥٧١.

(٩) ينظر: سفر السعادة ٤٨٤/١، والممتع ٢١٩/١.

المسألة الخامسة: (هِرْكُولة) [١]:

للعلماء في هذه الهاء مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فِعْلُولة). وحُكي هذا عن الأكثرين[٢]، وصوّبه ابن جني في المنصف [٣]. وهو قول ابن سيدة [٤]، وابن عصفور [٥]، والرضي [٦].

واحتُج لذلك بأمور:

الأول: أن أبا عبيدة حكى أنها الضخمة الأوراك، وعليه تكون الهاء أصلية؛ إذ لا اشتقاق يقضي بزيادتها؛ لأنها ـ على هذا ـ ليست مأخوذة من (ركل)، وإذا ثبت أن الهاء أصلية في ضخمة الأوراك، فينبغي أن تُحمل في التي تركل في مشيتها على الأصالة أيضًا، وألا تكون مأخوذة من (ركل)[٧].

(ركل)[٧].

الثاني: أن الأصل عدم زيادة الهاء [٨]، ولم ترد زيادتها إلا قليلاً [٩].

الثالث: أن هذا البناء يمكن أن تكون فيه أصلاً ـ وإن كان في معنى الثلاثي ـ كما أن (سَبِطًا) و(سِبَطْرًا) بمعنى واحد [١٠].

---

(١) هي المرأة ذات الفخذين والجسم والعَجُز، وقيل: الضخمة الأوراك، وقيل: المرأة الجسيمة. ينظر: التاج (هركل).

(٢) ينظر: سر الصناعة ٥٧٠/٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٥.

(٣) ينظر: المنصف ٢٦/١.

(٤) ينظر: المحكم (الهاء والكاف) ٤٦٣/٤.

(٥) ينظر: الممتع ٢٢٠/١، والتاج (هركل).

(٦) ينظر: شرح الشافية ٢/ ٣٨٥.

(٧) ينظر: الممتع ٢٢٠/١.

(٨) ينظر: اللباب للعكبري ٢٧٣/٢.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٥.

(١٠) ينظر: المنصف ٢٦/١، واللباب للعكبري ٢٧٣/٢.

المذهب الآخر: أنها زائدة، والوزن (هِفْعُولة). فقد حُكي عن الخليل [١] أنه يذهب إلى اشتقاقها من (الرّكل)؛ لأنه رأى أن الهركولة هي المرأة العظيمة الأوراك، فهي تركل في مشيها، أي: ترفع وتضع بشدة.

وابن جني [٢] في سر الصناعة لا يرى بأسًا منه، وقد ذكرت ـ قبل ـ أنه صوّب القول بأصالتها.

وهو مذهب أبي حيان [٣].

والذي أميل إليه هو الزيادة؛ لأن وجه الجمع بين (الهِرْكولة) وبين (الرّكل) واضح، فالمرأة الضخمة لا تقدر أن تمشى مشيًا خفيفًا، بل تركل الأرض برجليها.

المسألة السادسة: (هُمْتُع) [٤]:

اختلف العلماء في هذه الهاء، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها أصلية، والوزن (فُعْلُل)؛ لأن الهاء لا تزاد قبل الفاء. وقد حكى هذا أبو حيان [٥]، والسيوطي [٦] دون أن ينسباه إلى قائله.

المذهب الآخر: أنها زائدة، واشتقاقه من (متع)، والوزن (هُفْعُل). وقد حكى أبو حيان [١]، والسيوطي [٢] هذا القول دون أن ينسباه إلى قائله. وهو وهو ظاهر كلام الفيروزابادي [٣]، وصوّبه الزبيدي [٤].

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٥٦٩/٢، واللباب للعكبري ٢٣٧/٢، وشرح الملوكي /٢٠٤.
(٢) ينظر: سر الصناعة ٥٧٠/٢ ـ ٥٧١.
(٣) ينظر: المبدع /١٢٢، والهمع ٤٥٥٥/٣.
(٤) ذكر الزبيدي في التاج (همتع) أنه من الأبنية المهملة عند الجوهري، والصاغاني، وابن منظور، ومن بعدهم ومن قبلهم إلا الفيروزابادي، وهو: جَنَى التَّنْضُب. ينظر: التاج (همتع).
(٥) ينظر: الارتشاف ٢١٩/١.
(٦) ينظر: المزهر ١١/٢.

والذي أميل إليه هو أصالتها؛ إذ لم يوجد دليل قاطع على زيادتها.

المطلب العاشر: الباء

المسألة الأولى: (زَغْدَب) [٥]:

ذهب ثعلب [٦] إلى زيادة الباء فيها في قول الشاعر:

يمدّ زَأْزًا وهديرًا زَغْدَبا [٧].

(١) ينظر: الارتشاف ٢١٩/١.
(٢) ينظر: المزهر ١١/٢.
(٣) ينظر: القاموس المحيط (باب العين ـ فصل الهاء).
(٤) ينظر: التاج (همتع).
(٥) هو الهدير الشديد. ينظر: التاج (زغدب).
(٦) ينظر: سر الصناعة ١٢٢/١، والخصائص ٤٩/٢، والمحكم (الغين والزاي والدال ـ مقلوبه ز غ د) ٤٤٠/٥، والارتشاف ٢٢٣/١. ولم أقف على هذا الرأي في مجالسه.
(٧) من الرجز، وقد نسب إلى العجاج في سر الصناعة ١٢٢/١، والمحكم (الغين والزاي والدال (مقلوبه: ز غ د) ٤٤٠/٥، والتاج (زغدب). ونسب إلى رؤبة في اللسان(ددن). وجاء بلا نسبة في العين (الغين والزاي ـ زغدب) ٤٦٣/٨، والخصائص ٤٩/٢ برواية (قَلْغًا) موضع (زَأْزًا).

وإنما دعاه إلى هذا أن العرب يقولون: (هَديرٌ زَغْدٌ)، و(زَغدَبٌ) [١].

وحذا حذوه في هذا ابن فارس [٢].

وقد خالفا ـ فيما ذهبا إليه ـ النحويين، فقد نص سيبويه على أن الباء ليست من حروف الزيادة [٣]. وقال ابن جني معقبًا على كلام ثعلب: "هذا تعجرف منه، وسوء اعتقاد، ويلزم من هذا أن تكون الراء في (سِبَطْر) و(دِمَثْر) زائدة؛ لقولهم: (سَبِط) و(دَمِث)، وسبيل ما كانت هذه حاله ألا يُحْفل به، ولا يُتَشاغل بإفساده"[٤]. وقال أيضًا: "وقوله: إن الباء زائدة ـ كلام تمُجّه تمُجّه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير. وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كـ (سَبِط و(سِبَطْر)، وإن أراد ذلك ـ أيضًا ـ فإنه قد تعجرف" [٥].

ونص أبو حيان [٦] على أن زيادة الباء لم يثبت، والجيد أن يجعل هذا من باب (سَبِط و(سِبَطْر).

والقول الأولى بالاتباع هو أصالة الباء، ويكون هذا من باب (سَبِط) و(سِبَطْر).

المسألة الأخرى: (النُّتُوب) [٧]:

ذهب ابن فارس [٨] إلى زيادة الباء في (النُّتُوب) في قول الأغلب العجلي:

---

(١) ينظر: سر الصناعة ١٢٢/١.
(٢) ينظر: المقاييس ٥٤/٣.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٩/٣.
(٤) ينظر: سر الصناعة ١٢٢/١. وينظر: المحكم (الغين والزاي والدال (مقلوبة ز غ د) د) ٤٤٠/٥.
(٥) ينظر: الخصائص ٤٩/٢، والمحكم (الغين والزاي ـ ز غ د ب) ٨٦/٣.
(٦) ينظر: الارتشاف ٢٢٤/١.
(٧) هو النهود، يعني: الارتفاع. ينظر: اللسان، والتاج (نتب).
(٨) ينظر: المقاييس ٣٨٩/٥، والصاحبي /١٠٧، والارتشاف ٢٢٣/١ ـ٢٢٤.

أَشْرفَ ثَدْيَاها على التَّريبِ لَمْ يَعْدُوَا التَّقْلِيكَ في النُّتُوبِ [١]

فإنما أراد (النُّتُو)، فزاد للقافية [٢].

وذهب أبو حيان [٣] إلى أن زيادة الباء لم يثبت، والجيد أن يجعل هذا من باب (سَبِط) و(سِبَطْر).

وما ذهب إليه أبو حيان هو الأولى بالاتباع.

المطلب الحادي عشر: الكاف

ويشتمل على مسألة واحدة، هي: (هندكيّ):

اختلف العلماء في هذه الكاف، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أنها زائدة. فقد حكى ابن جني [٤]، وأبوحيان [٥] هذا عن محمد بن حبيب. ونسبه ابن منظور [٦]، والزبيدي [٧] إلى الأزهري في نحو: نحو: (سيوف هندكيّة). وحكى السيوطي [٨] عن ياقوت أنه قال: لم أسمع بزيادة الكاف إلا في غير هذا الحرف.

(١) من الرجز للأغلب في المقاييس ٣٨٩/٥، واللسان(ترب)، والتاج (نتب). وجاء بلا نسبة في الصحاح (باب الباء فصل النون). وجاء في الصاحبي/١٠٧، والارتشاف ٢٢٤/١ برواية:

فَلَّكَ ثدياها مع النتُوبِ

اللغة: (أشرف): علا وارتفع، و(التريب): الصدر، و(التفليك): من فلّك الثدي إذا استدار، و(النتوب): النهود، وهو الارتفاع.

(٢) ينظر: المقاييس ٣٨٩/٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٢٤/١.

(٤) ينظر: الصناعة ٢٨١/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٢٢٣/١.

(٦) ينظر: اللسان (هندك).

(٧) ينظر: التاج (هندك).

(٨) ينظر: المزهر ٢١٩/٢.

المذهب الآخر: أنها أصلية. وهذا مذهب ابن جني [١]، وابن سيدة [٢]، وآخرين [٣].

واحتجوا لذلك بأن زيادة الكاف لم تثبت في غير هذا، فالأصح أن يكون (هندي)، و(هندكي) أصلان بمنزلة (سَبِط)، و(سِبَطر)، أي: مما تقارب فيه اللفظ والأصل مختلف [٤]، ومن تكلَّم بهذا من العرب ـ إن كان تكلَّم به ـ فإنما فإنما سرى إليه من لغة الحبش؛ لقرب العرب من الحبش، ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض، والحبشة إذا نسبت ألحقت آخر ما تنسب إليه كافًا مكسورة مشوبة بعدها ياء، يقولون في النسب إلى (الفرس): (الفرسكيّ)[٥].

والرأي الأولى بالقبول هو أصالتها، ويكون هذا من باب (سَبِط)، و(سِبَطر)؛ لأن الكاف ليست من حروف الزيادة، ولم ترد زائدة في غير هذا.

(١) ينظر: سر الصناعة ٢٨١/١.
(٢) ينظر: المحكم (الهاء والكاف) ٤٦٣/٤، والتاج (هندك).
(٣) منهم ابن عصفور في الممتع ٢٠٢/١، وأبو حيان في البحر المحيط ١٦٧/٤، والارتشاف ٢٢٣/١، والفيروزابادي في القاموس المحيط (باب الكاف ـ فصل الهاء).
(٤) ينظر: الممتع ٢٠٢/١، والبحر المحيط ١٦٧/٤.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١٦٧/٤، والارتشاف ٢٢٣/١.

المبحث الآخر

الكلمات المختلف في أصالة أحد حروفها وزيادة حرف آخر

المطلب الأول: الهمزة والواو

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (أَوْلَق) [١]:

اختلف العلماء في الهمزة والواو في (أَوْلَق)، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الهمزة أصلية، والواو زائدة، والوزن (فَوْعَل). وهذا مذهب يونس [٢]، وسيبويه [٣]، والمبرد [٤]، وابن السراج [٥]، وابن جني [٦] في أحد قوليه، وأبي الحسن السخاوي [٧]، وابن عصفور [٨]، وأبي حيان [٩].

واحتجوا لذلك بالاشتقاق، ومنه قول العرب: (أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوق)[١٠]. وقولهم للمجنون: (مَأْلُوق ومُؤَوْلَق) على (مَفْعُول) و(مُفَوْعَل) [١١]. وقولهم: (مُؤْلَق) على (مُفْعَل) [١٢].

---

(١) هو الجنون. ينظر: أساس البلاغة (ألق).
(٢) ينظر: الخصائص ٢٩١/٣.
(٣) ينظر: الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٣٢٦/١، واللسان (ولق).
(٤) ينظر: المقتضب ٣١٦/٣، ٣٤٣.
(٥) ينظر: الأصول ٢٣٢/٣.
(٦) ينظر: المنصف ١١٤/١، وما يليها.
(٧) ينظر: سفر السعادة ٩٤/١.
(٨) ينظر: الممتع ٢٣٧/١، والفصول المفيدة /٤٥.
(٩) ينظر: المبدع /١٢٦.
(١٠) ينظر: الكتاب ١٩٥/٣، والمقتضب ٣١٦/٣، ٣٤٣، والخصائص ٢٩١/٣، والمنصف ١١٤/١.
(١١) ينظر: المنصف ١١٦/١، واللباب للعكبري ٢٣٤/٢.
(١٢) ينظر: المنصف ١١٦/١.

المذهب الثاني: أن الهمزة زائدة، والواو أصلية، والوزن (أَفْعَل)؛ لأنه من (الوَلَق)، وهو السرعة. ومنه قوله تعالى: {إِذْ تَلِقُوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُم} [١] على قراءة من قرأ بكسر اللام، وتخفيف القاف، وضمها [٢].

وهذا مذهب الكسائي [٣]، وصاعد [٤]. وغلَّطه البصريون [٥].

وذكر ابن القطاع أن العرب تقول: (أَلَقَ أَلَقًا)، مثل: (وَلَقَ) (٦)، أي: كذب، وتقول: (وَلَقَتْ الدّوابُّ وَلَقًا): أسرعت [٧].

ونفى ابن جنى [٨] سماع مثل هذا عن العرب.

المذهب الثالث: أنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون (فَوْعَلاً) من (أُلِق)، فالهمزة فاء، ولو سَمَّيتَ به رجلاً انصرف. والآخر: أن يكون (أَفْعَلاً) من (وَلَق يَلِق) إذا أسرع، فالهمزة زائدة والواو فاء، ولو سَمَّيتَ به رجلاً لم يصرف.

وهذا مذهب الفارسي [٩]. وهو ظاهر كلام ابن جنى في الخصائص[١٠]. وذهب إليه الجوهري في الصحاح، فقال: "(الأولق): الجنون، وهو (فَوْعَل)؛ لأنه يقال للمجنون(مُؤَوْلَق) على (مُفَوْعَل)، وإن

---

(١) النور /١٥. حُكيت هذه القراءة عن ابن يعمر، وعائشة في المحرر الوجيز ١٧١/٤، ١٧١/٤، وحُكيت عن عائشة في الدر المنثور ١٦٠/٦. وجاءت بلا نسبة في التفسير الكبير ٢٥/١، والتبيان للعكبري ٩٦٧/٢، واللباب للعكبري ٢٣٤/٢.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ٢٣٤/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٩١/٣، والمنصف ١١٦/١.

(٤) ينظر: نفح الطيب ٧٧/٣.

(٥) ينظر: الجمهرة (باب القاف واللام مع ما بعدهما من الحروف ـ قلو) ٩٧٦/٢، والتاج(ألق).

(٦) ينظر: الأفعال ٤٣/١.

(٧) ينظر: الأفعال ٣٠٧/٣.

(٨) ينظر: المنصف ١١٥/١.

(٩) ينظر: التكملة /٥٥٤ ـ ٥٥٥، والفصول المفيدة /٤٥، واللسان، والتاج (ولق).

(١٠) ينظر: الخصائص ٢٩١/٣ـ ١٩٢.

شئت جعلت (الأَوْلَق) (أَفْعَل)، يقال: (الرجل أَوْلَق فهو مَأْلُوق) على (مَفْعُول)"[1].

وقال في موضع آخر: "و(الأَوْلَق) شبه الجنون، وهو (أفعل)؛ لأنهم قالوا: (أُلِق الرجل فهو مألوق) على (مفعول)، ويقال: (مُؤَوْلق) مثل: (مُفَوْلَق)، فإن جعلته من هذا فهو (فَوْعَل)"[2].

وحذا حذوهم العلوي [3].

وإنما جاز الأمران؛ لأن الهمزة في (أُلِق) بدل من الواو، وهذا من قبيل البدل اللازم، فلما أبدلت الهمزة من الواو في (وُلق) لانضمامها أجريت هذه الهمزة مجرى الأصلية، فقالوا: (مَأْلُوق)، فيكون هذا نظير قولهم: (عيد وأعياد)؛ ألا ترى أن (عيدًا) من (عاد يعود)، وأن الأصل فيه: (عِوْد)، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: (عِيد)، وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول: (أعواد) بالواو لزوال الموجب لقلب الواو ياء، إلا أنهم لما أبدلوا الواو ياء في (عيد) أجروا هذه الياء مجرى الأصلية، لكن هذا النوع من البدل - اللازم - قليل، وأصالة الهمزة إذا وقعت أولاً في مثل هذا قليل، فتكافأ الأمران، فلذلك يجوز الوجهان[4].

ورُدّ هذا بأن الهمزة في (أُلِق) غير منقلبة عن الواو المضمومة، كما قلبت في (أُعِدَ) و(أُزِنَ)، ويدل على هذا أمور:

الأول: أن العرب قالوا: (مَأْلُوق)، فلو كانت الهمزة في (أُلق) منقلبة عن الواو في (وُلِق) - لزالت في اسم المفعول؛ لزوال الضمة الموجبة للقلب،

---

(١) ينظر: الصحاح (باب القاف - فصل الهمزة)، وإتحاف الفاضل /٤٢.

(٢) ينظر: الصحاح (باب القاف - فصل الواو)، وإتحاف الفاضل /٤٢. وقول الجوهري: الجوهري: "وهو (أفعل)؛ لأنهم قالوا: (أُلق الرجل فهو مألوق)" سهو منه، وصوابه: وهو (فَوْعَل)؛ لأن همزته أصلية بدليل (أُلِق) و(مألوق)، وإنما يكون أولق (أفعل) فيمن جعله من (وَلَق يَلِق) إذا أسرع، فأما إذا كان من (أُلِق) إذا جُنّ فهو (فَوْعَل) لا غير. ينظر: اللسان (ولق)، والتاج(ألق).

(٣) ينظر: المنهاج ٤١٤/٢.

(٤) ينظر: الممتع ٢٣٦/١ -٢٣٧.

وكانوا يقولون: (مَوْلُوق)، كما يقولون: (أُعِد) فهو (مَوْعود)، ولم يسمع عن العرب أنهم قالوا: (مَأْعُود)؛ لزوال الضمة؛ فلمّا لم نرهم قالوا: (مَوْلُوق) كانت الهمزة في (أُلِق) ليست بمنزلة الهمزة في (أُعِد)، بل هي أصل ثابتة غير منقلبة [١].

الثاني: أن العرب لم يقولوا: (وُلق)، كما يقولون: (وُعد)، فالتزامهم الهمزة دليل على أصالتها [٢].

الثالث: أن العرب لم يُسمع عنهم أنهم لفظوا بالواو في تصريف (أَوْلَق)، فينبغي الحمل على الظاهر حتى تقوم دلالة على غيره، فإن ادّعى ذلك مُدّعٍ لزمه الدليل عليه، وكان هو المطالب به.

الرابع: أنه لو جاز لمدعٍ أن يقول: إن أصل (أُلِق): (وُلِقَ) من غير دلالة لجاز لآخر أن يقول: إن أصل (أُخذ): (وُخذ)، وأصل (أُكل): (وُكل)، من غير دلالة ولا ثَبَت [٣].

ولا يجوز أن يكون هذا من القلب اللازم، كما قالوا (عيد وأَعْياد)؛ لأن الحمل على هذه الأشياء لا يجوز؛ لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ[٤].

هذا، وقد اضطرب كلام ابن الحاجب في (أَوْلَق)، فذهب في الشافية إلى جواز الأمرين، قال: "فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كـ (أَرْطَى) [٥]، و(أَوْلَق)؛ حيث قيل: (بعير آرطٍ ورَاطٍ)، و(أديم مَأْرُوط ومَرْطِي)، و(رجل مَأْلُوق ومولوق) جاز الأمران"[٦].

---

(١) ينظر: المنصف ١١٤/١، والممتع ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: الممتع ٢٣٥/١.

(٣) ينظر الثالث والرابع في: المنصف ١١٥/١ ـ ١١٦.

(٤) ينظر: المنصف ١١٤/١ـ١١٥.

(٥) هو شجر ينبت بالرمل، قال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا، ينبت عِصِيًّا من أصل واحد، يطول قدر قامة، وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف، ورائحته طيبة. ينظر: اللسان، والتاج (أرط).

(٦) ينظر: الشافية /٧٢.

وذهب إلى زيادة الهمزة وأصالة الواو في شرح المفصل، واسمًا تجويز الزمخشري الأمرين بغير المستقيم، قال: "وما ذكره في (أَوْلق) في أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لا يخلو إما أن يقوم دليل على زيادة الواو أو لا، فإن قام دليل على زيادتها ثبت أن الهمزة أصلية، وإن لم يثبت ثبت أن الهمزة زائدة، وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو، نظرًا إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن (أفعل) أكثر من (فَوْعَل)"[(١)]. وهذا يدل على أن (أَوْلَق) وزنه (أَفْعَل) لا (فَوْعَل) [(٢)].

والذي أميل إليه أن الهمزة أصلية والواو زائدة؛ لأن الاشتقاق يدعمه، بخلاف غيره، أما ما حكاه ابن القطاع من قول العرب فهو مردود بنفي ابن جني، وهو الأقرب إلى عصر الاحتجاج منه، فكلامه أوثق.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٣/٢.
(٢) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٢٦/١.

المطلب الثاني: التاء والواو

ويشتمل على مسألة واحدة هي:(التّوراة):

اختلف العلماء في تاء (التوراة) وواوها، وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن التاء أصلية، والواو زائدة؛ لأن أصل (توراة): (وَوْرَيَة)، ووزنها (فَوْعَلَة)، فقلبت الواو الأولى تاء، وهذا القلب كثير في كلامهم، نحو: (تجاه)، و(تراث)، ثم قلبت الياء ألفًا. وهذا مذهب البصريين [١] - ومنهم الخليل [٢]، وسيبويه [٣] - والفارسي [٤]، وابن جني [٥]، والعكبري [٦]، وابن يعيش [٧]، والرضي [٨].

واحتُج لذلك بأن (فَوْعَلة) كثير فى الكلام، مثل: (حَوْقَلة)، و(دَوْخَلة)[٩]. و(دَوْخَلة)[٩].

المذهب الآخر: أن التاء زائدة، والواو أصلية، وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في توجيه ذلك، فمنهم من ذهب إلى أن وزن (توراة) في الأصل (تَفعِلة) بكسر العين مصدر (ورَّى)، والأصل: (تَوْرِيَة)، كـ (تَوْصِية)، أبدلت

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٥/١، والمحرر الوجيز ٣٩٨/١، وكشف المشكلات ٢١١/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٩٨/١، والتفسير الكبير ٧ / ١٣٨.ولم أقف على هذا الرأي في كتاب العين.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٩٨/١، وروح المعاني ٧٦/٣. ولم أقف على هذا الرأي في كتابه.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٩٨/١، واللسان (ورى). ولم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٥) ينظر: سر الصناعة ١٤٦/١.

(٦) ينظر: التبيان ٢٣٦/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٣٨/١٠، وشرح الملوكى /٢٩٧.

(٨) ينظر: شرح الشافية ٨٢/٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٥/١، والتهذيب (باب اللفيف من حرف الراء - ورى)١٥/ ٢٢١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٩/١. والدَّوْخَلة: سُفَيْفَة خوص يُوضع فيها التمر. ينظر: التاج (دخل).

كسرة العين فتحة، والياء ألفًا، كما قالوا فى (ناصِية): (ناصَاة). وهذا أحد قولين جوزهما الفراء [١]. ونُسب إلى الكوفيين [٢].

واحتُج لذلك بأن طيّئ يقولون فى (جارية): (جاراة)، وفي (ناصية): (ناصاة)، فيقلبون الكسرة فتحة، والياء ألفًا [٣].

وضُعّف بأنه حمل اللفظ على لغة طيّىء، والقرآن ما نزل بها البتة [٤].

ومنهم من ذهب إلى أن وزنها (تفعَلة) بفتح العين من (وريت بك زنادى)، وأصلها: (تورَيَة)، إلا أن الياء قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهذا هو القول الآخر الذي جوزه الفراء [٥]. وهو قول ثعلب [٦]. وحُكي عن عن الكوفيين [٧]، والمبرد [٨].

وضُعّف بأن هذا البناء نادر (٩)، لا يكاد يوجد فى الكلام، إلا قولهم فى (تُتْفُلة): تَتْفَلة [١٠]، وأما (فَوْعَلة) فكثير، نحو: (صَوْمَعة)، و(حَوْصَلة)، و(دَوْسَرة)، والحمل على الأكثر أولى [١١].

(١) ينظر: الزاهر ٧٢/١، والتفسير الكبير ١٣٨/٧، والتبيان للعكبري ٢٣٦/١، والجامع والجامع لأحكام القرآن ٥/٤. وذكر الأزهري في التهذيب (باب اللفيف من حرف الراء - ورى)١٥/ ٢٢١ أن الفراء قال ذلك في كتابه المصادر.

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٣٤٢/١، وغريب القرآن/١٣٦، وكشف المشكلات ٢١١/٢.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ٢٧٧/١، والتفسير الكبير ١٣٨/٧.

(٤) ينظر: التفسير الكبير ١٣٨/٧.

(٥) ينظر: الزاهر ٧٢/١، والتفسير الكبير ١٣٨/٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/٤.

(٦) ينظر: اللسان، والتاج(وري).

(٧) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤٢/١.

(٨) ينظر: اللسان (ورى).

(٩) ينظر: التفسير الكبير ١٣٨/٧، وكشف الأسرار ٢٧٧/٢.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١- ٣٧٥.

(١١) ينظر: التفسير الكبير ١٣٨/٧.

والذي أميل إليه أن التاء أصلية والواو زائدة، والوزن (فَوْعَلة)؛ لأنه كثير، بخلاف (تَفْعَلَة) بفتح العين فإنه نادر لا يكاد يوجد في كلام العرب، وكذلك (تَفْعِلَة) بكسر العين؛ لأنه لا يكون إلا بالحمل على لغة طيىء، والقرآن ما نزل بها البتة.

المطلب الثالث: الميم والنون

المسألة الأولى: (مَنْجَنُون) [١]:

اختلف العلماء في الميم والنونات الثلاثة، وكان لهم في ذلك مذاهب:

المذهب الأول: أن الميم والنونات الثلاثة أصول، ووزنه (فَعْلَلُول)، وهو قليل. وهذا مذهب الأكثرين [٢]، منهم ابن السكيت [٣]، ابن السراج [٤]، والفارسي [٥]، وابن جني [٦]، وابن بري [٧]، والعكبري [٨]، وابن يعيش[٩]، وأبو الحسن السخاوي [١٠]، وابن عصفور [١١]، والرضي [١٢]، ومحمد بن الطيب الفاسي [١٣].

واحتجو لذلك بأمور:

الأول: قول العرب: (مناجين)، فأثبتوا النون الأولى، وحذفوا الأخيرة، كما حذفت الطاء من (عضافير) [١٤] جمع (عَضْرَفُوط)، وإثبات النون الأولى يدل على أنها أصل بخلاف النون في قولهم: (منجنيق)، فإنها زائدة بدليل قولهم: (مجانيق) [١٥].

---

(١) هو الدُّولاب الذي يُسْتَقَى عليه. ينظر: التاج (مجنن).
(٢) ينظر: الارتشاف ١٩٦/١.
(٣) ينظر: اللسان (منن)، والتاج (مجنن). ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٤) ينظر: الأصول ٢١٦/٣.
(٥) ينظر: التكملة /٥٦١.
(٦) ينظر: المنصف ١٤٥/١ ـ١٤٦.
(٧) ينظر: اللسان (منن)، والتاج (مجنن). ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٨) ينظر: اللباب ٢٥٤/٢ ـ٢٥٥.
(٩) ينظر: شرح الملوكي /١٥٦، وشرح المفصل ١٥٢/٩.
(١٠) ينظر: سفر السعادة ٤٧٦/١.
(١١) ينظر: الممتع ٢٥٦/١.
(١٢) ينظر: شرح الشافية ٣٥٤/٢.
(١٣) ينظر: التاج (جنن).
(١٤) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، واللباب للعكبري ٢٥٥/٢، والتاج(جنن).
(١٥) ينظر: التاج (مجنن).

الثاني: أنهم قالوا فيه: (مَنْجَنِين)، مثل:(عَرْطَلِيل) [١].

الثالث: عدم وجود دليل على زيادة النون الأولى، والأَوْلى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع [٢].

المذهب الثاني: أن الميم والنون التي تليها زائدتان، وأما النونان الأخريان فأصليتان، والوزن (مَنْفَعول) من (جَنّ). وهذا مذهب السيوطي[٣]. السيوطي[٣].

وردّ بأمرين: أحدهما: أنه يؤدي إلى وجود زيادتين في أول الكلمة، وهي ليست اسمًا جاريًا على الفعل، مثل: (منطلق)، و(مستخرج) [٤]. والآخر: أن (منفعولاً) لا يوجد في الكلام حتى يحمل عليه هذا [٥].

المذهب الثالث: أن الميم والنون التي تلي الجيم أصليتان، أما النونان الأخريان فزائدتان، فهو ثلاثي من (مجن)، والوزن (فَنْعَلُون). وهذا ما حكاه محمد بن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي [٦].

ورُدّ بأمرين: أحدهما: أنه يؤدي إلى بناء مفقود [٧]. والآخر: ثبوت النون في الجمع [٨]، ولو كانت زائدة لقيل: (مجاجين)، كما قالوا: (مجانيق) (مجانيق) في جمع (منجنيق) لما كانت النون زائدة [٩].

---

(١) ينظر: الروض الأنف ١١٤/١.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٥٤/٢.
(٣) ينظر: المزهر ٨/٢، ٢٩. وحكاه أبو حيان في الارتشاف ١٩٦/١، ومحمد بن الطيب الفاسي في التاج (جنن) دون أن ينسباه إلى قائله.
(٤) ينظر: المنصف ١٤٦/١، والممتع ٢٥٥/١، والخزانة ١٢٣/٤.
(٥) ينظر: المنصف ١٤٦/١، وشرح الملوكي /١٥٧، والخزانة ١٢٣/٤.
(٦) ينظر: التاج (جنن).
(٧) ينظر: التاج (جنن).
(٨) ينظر: الممتع ٢٥٥/١، والتاج (جنن).
(٩) ينظر: المنصف ١٤٦/١، والخزانة ١٢٣/٤.

المذهب الرابع: أن الميم أصلية، والنون التي تليها زائدة، أما النون التي تلي الجيم والأخيرة فأصليتان، والوزن (فَنْعَلول). وهذا مذهب أبي بكر الزبيدي [١].

ويمكن ردّه بأنه يؤدي إلى بناء مفقود [٢].

هذا، وقد ذكر سيبويه مرة أنه بمنزلة:(عَرْطَلِيل)، واستدل بقولهم: (مناجين) [٣]. وهذا يدل على أن الميم والنونات الثلاثة أصول، ويكون وزنه وزنه - حينئذٍ - (فَعْلَلُول). وذكر مرة أخرى أن (فَعْلَلولاً) قليل، وجعل (مَنْجَنونًا) منه، ثم أردف هذا بأن (فَنْعَلُول) اسم منه (منجنون) [٤].

ووجَّه الرضي [٥] كلام سيبويه الأول على أن (مَنْجَنون) بتكرير النون النون رباعي ملحق بالخماسى، وبزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرتين يكون ثلاثيًا ملحقًا بالخماسي.

ودافع عنه السهيلي [٦]، فذكر أن الموضع الذي ذكر سيبويه فيه أن النون زائدة حكاه بعض رواة الكتاب بـ (مَنْحَنون) بالحاء، وبهذا لا يوجد تناقض في عبارة سيبويه.

والذي أميل إليه هو أصالة الميم والنونات الثلاثة، والوزن (فَعْلَلُول)؛ لأمرين:

الأول: أنهم جمعوا (مَنْجَنُون) على (مناجين).

---

(١) ينظر: الاستدراك /٢٩.

(٢) ينظر: المحكم (الجيم والنون - م ن ج ن ن) ٦٠١/٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٤.

(٥) ينظر: شرح الشافية ٣٥٤/٢. ونص ابن سيدة في المحكم (الجيم والنون - م ن ج ن ن) ٦٠١/٧ على أنه خماسي - عند سيبويه - بمنزلة (عَرْطَلِيل)، وأنه ليس في الكلام (فَنْعَلُول)، وأن النون لا تزاد ثانية إلا بثبت.

(٦) ينظر: الروض الأنف ١١٤/١، والتاج (جنن).

الثاني: أن الميم والنون الأولى لا تصلحان أن تكونا زائدتين، ولا يصلح كون النون التي تلي الميم والأخيرة زائدتين، ولا يصلح كون النون الأولى وحدها زائدة، لأنه ليس في الكلام (مَنْفَعُول)، أو (فَنْعَلُون)، أو (فَنْعَلُول)، فلم يبق إلا أن تكون الميم والنونات الثلاثة أصولاً، والوزن (فَعْلَلُول)، وتكون الكلمة مثل: (حَنْدَقوق) ملحقة بـ (عضرفوط) (١).

المسألة الأخرى: (مَنْجَنِيق) (٢):

لا خلاف بين العلماء في أصالة النون التي تلي الجيم، لكنهم اختلفوا في الميم والنون التي تليها، وكان لهم في ذلك أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن الميم أصلية، والنون التي تليها زائدة، والوزن - حينئذٍ - (فَنْعَلِيل). وهذا مذهب الأكثرين (٣)، كسيبويه (٤)، والمازني (٥)، والمبرد (٦)، وآخرين (٧).

واحتجوا لذلك بجمعه على (مجانيق)، فحذفوا النون (٨)، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق (٩)، وإذا ثبتت زيادة النون وجب القطع على كون

---

(١) ينظر: المنصف ١٤٦/١، والممتع ٢٥٥/١ ـ ٢٥٦.

(٢) بفتح الميم وكسرها هي آلة قديمة من آلات الحصار كانت تُرمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار فتهدمها. ينظر: التاج (جنق).

(٣) ينظر: الارتشاف ١٩٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٤، ٣٠٩، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٦/١، وفي التعريب والمعرب/١٤٥.

(٥) ينظر: المنصف ١٤٦/١، وشرح الملوكي /١٥٤ ـ ١٥٥.

(٦) ينظر: المقتضب ١٩٧/١.

(٧) منهم ابن السراج في الأصول ٢٣٧/٣، والفارسي في التكملة /٥٦١، والفائق ٢٤٠/١، وابن جني في المنصف ١/ ١٤٧، والعكبري في اللباب ٢٥٤/٢، والسكاكي في مفتاح العلوم/ ٦٦ـ ٦٧، وابن يعيش في شرح الملوكي / ١٥٥، وشرح المفصل ١٥٢/٩، ١٥٣، وابن عصفور في الممتع ٢٤٩/١، والسيوطي في المزهر ٢٩/٢، ٣٩.

(٨) ينظر: الأصول ٢٣٧/٣، والمنصف ١/ ١٤٧، واللباب للعكبري ٢٥٤/٢.

(٩) ينظر: الممتع ٢٥٣/١.

الميم أصلاً [١]، ولا يجوز أن تكون المحذوفة أصلاً؛ لأن الأصلي لا يحذف وهو ثانٍ [٢].

المذهب الثاني: أن الميم زائدة، والنون التي تليها أصلية، والوزن - حينئذ - (مَفْعَلِيل). وقد حكى هذا الجوهري عن بعض العلماء، وذكر أن حجتهم قول العرب: (كنا مرة نُجْنَق، ونُرْشَق أخرى) [٣].

وهذا استدلال غير دقيق؛ لأنه استدلال لكون الميم والنون زائدتين، فالنون في (كُنّا نُجْنَق) نون المضارع، وليست من أصل الفعل. ولعل الكلام فيه تصحيف، والصواب (منْفَعِيل)، على أن الميم والنون زائدتان، كما سيأتي في المذهب الثالث.

المذهب الثالث: أن الميم والنون التي تليها زائدتان، والوزن (مَنْفَعيل). وقد حُكي هذا عن الفراء [٤]. وهو مذهب ابن دريد [٥]. وحُكي عن المتقدمين [٦].

واحتُج لذلك بما حكاه الفراء من قولهم: (جَنَقُوهم بالمجانيق) [٧]، وما حُكي عن أبي عبيدة من قوله: سألت أعرابيًا عن حروب كانت بينهم، فقال: (كانت بيننا حروبٌ عُونٌ تُفْقَأ فيها العيونُ، مَرّة نُجْنَق وأخرى نُرْشَق) [٨].

---

(١) ينظر: في التعريب والمعرب/١٤٥، وشرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.
(٢) ينظر: اللباب للعكبري ٢٥٤/٢.
(٣) ينظر: الصحاح (باب القاف - فصل الجيم).
(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٦/١. ولم أقف على هذا فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٥) ينظر: الجمهرة (جقن) ٤٩٠/١.
(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢. وهذه الحكاية تنقصها الدقة؛ لأن أكثر المتقدمين يرون أصالة الميم وزيادة النون الأولى.
(٧) ينظر: المنصف ١/ ١٤٧، والممتع ٢٥٤/١.
(٨) ينظر: الجمهرة (جقن) ٤٩٠/١، والمنصف ١٤٧/١، والممتع ٢٥٤/١.

وضُعّف هذا المذهب بأمور:

الأول: أن الميم والنون التي تليها ليستا زائدتين؛ إذ ليس في الأسماء ما هو كذلك، إلا ما انبنى على الفعل، نحو: (منطلق)، و(مستخرج) (١).

الثاني: أن فيما حكاه الفراء وأبو عبيدة ضربًا من التخليط، وكان قياسه: (مَجْنَقوهم، ونُمَجْنق)، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم (٢). ولعل ما دعاهم إلى هذا أن (المنجنيق) لما كان مما يُنْقَل ويُعْمَل به، وكانت ميمه قد جاء فيها الكسر توهموها زائدة، نحو: (مِطْرَقة)، و(مِرْوَحة)، فحذفوها عند اشتقاقهم الفعل، واجترءوا على ذلك لذلك. ولو ذهب ذاهب إلى أن (جَنَقُوهُم، ونُجْنَق) لم يُخلَّط فيه، لقُضي بأن وزن (مَنْجَنِيق): (مَنْفَعِيل)، وهذا غير موجود في الكلام (٣).

الثالث: أن (جنق) فيه بعض حروف (المَنْجَنِيق)، وليس منه، كقولهم: (لأل)، وليس من (اللؤلؤ) (٤).

الرابع: أن ما احتجوا به لا يوجد تحقق لنقله عن أهل الإعراب واللغة، وإنما يستعمله غير الفصحاء، ويؤيد هذا ما حُكي عن الفراء من أن هذا القول مولّد من لفظ (المَنْجَنيق)، وليس بموضوع في لغة العرب (٥).

المذهب الرابع: أن الميم والنون التي تليها أصليتان. والوزن (فَعْلَلِيل). وقد حكى هذا المذهب أبو منصور موهوب اللغوي (٦).

ورُدّ بأنه لا يجوز أن تكون الميم والنونان أصولاً؛ لأن الاسم يُعْتبر بذلك خماسيًا، كـ (عَنْدَلِيب) و(سَلْسَبِيل)، وإذا صار خماسيًا امتنع تكسيره، فإن كُسِّر على استكراه وجب حذف الياء والقاف من آخره، فتقول: (مَنَاجِن)

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، والأصول ٢٣٧/٣، واللباب للعكبري ٢٥٥/٢، والممتع ٢٥٥/١.
(٢) ينظر: المنصف ١٤٧/١، والممتع ٢٥٤/١.
(٣) ينظر: المنصف ١٤٨/١.
(٤) ينظر: التكملة / ٥٦١، والفائق ٢٤٠/١.
(٥) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٣٥/١.
(٦) ينظر: في التعريب والمعرب/١٤٥، والمطلع /٢١١

و(مَنَاجِين) ـ كما قلت في (عَنْدَلِيب): (عَنَادل) و(عَنَادِيل)، فإن حذفت النون وأبقيت القاف على بعده في القياس لبعد النون من الطرف ـ قلت: (مَنَاجِق) و (مَنَاجِيق) على حد قولهم: (فَرَازِق) و(فَرَازِيق)، والعرب لم تجمعه على ذلك(١).

والذين أميل إليه هو أصالة الميم وزيادة النون التي تليها؛ لأن العرب جمعت (مَنْجَنِيق) على (مَجَانِيق)، ولأنه قول الأكثرين، ولسلامة ما استدل به أصحاب هذا المذهب من الاعتراض بخلاف غيره من المذاهب.

(١) ينظر: في التعريب والمعرب/١٤٥-١٤٦.

المطلب الرابع: الواو واللام

ويشتمل على مسألة واحدة هي:(عِثْوَلّ) [١]:

اختلف العلماء في الواو واللام، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أن الواو زائدة وإحدى اللامين، والوزن (فِعْوَلّ). وهذا مذهب الخليل، وسيبويه [٢]، والجرمي [٣]، وابن السراج [٤]، والفارسي[٥]، وابن عصفور [٦].

واحتجوا بأنهم جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين (قِرْشَبّ)، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في (قِرْشَبّ)، فهو ملحق بـ (جِرْدَحْل)، ووزنه ـ حينئذ ـ (فِعْوَلّ) [٧].

المذهب الآخر: أن الواو أصلية واللام زائدة، والوزن (فِعْلَلّ). فقد حكى الأخفش الصغير عن المبرد أنه يقول: (العِثْوَلّ): الطويل اللحية، من قولهم: (ضِبْعان أَعْثَى)، و(ضَبُع عَثْوَاء)، إذا كانا كثيري الشَّعر، فلامه زائدة كلام (فَحْجَل) [٨].

وبالرجوع إلى مؤلفات المبرد وجدته يقول: "وتقول في تصغير (عِثْوَلّ): (عُثَيْل) فاعلم؛ لأن فيه زائدتين الواو وإحدى اللامين، والواو أحق عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزاد، واللام مضاعفة من الأصول"[٩].

---

(١) هو كثير شعر الجسد والرأس، وقيل: طويل اللحية. ينظر: التاج (عثل).
(٢) ينظر: الكتاب ٤٣٠/٣.
(٣) ينظر: سفر السعادة ٣٦٣/١ ـ ٣٦٤.
(٤) ينظر: الأصول ٤٤/٣.
(٥) ينظر: التكملة /٥٧٩.
(٦) ينظر: الممتع ٢١٤/١.
(٧) ينظر: الكتاب ٤٣٠/٣، والأصول ٤٤/٣.
(٨) ينظر: الممتع ٢١٤/١، والمبدع /١٢٠ ـ ١٢١، والتاج (عثل).
(٩) ينظر: المقتضب ٢٤٧/٢.

وهذا يخالف ما نُسب إليه؛ لأن الواو - في كلامه السابق - زائدة مع إحدى اللامين، كما قال سيبويه، ومن تبعه. فلعل المبرد قال بزيادة اللامين وأصالة الواو - كما حكى الأخفش الصغير - ثم بدا له أن الواو زائدة وإحدى اللامين، فرجع عن قوله الأول، متابعًا سيبويه، وبهذا ينتفي الخلاف في المسألة.

المطلب الخامس: الواو والألف

ويشتمل على مسألة واحدة، هي: (قَطَوْطَى) [١]:

اختلف العلماء في الواو والألف، وكان لهم مذاهب:

المذهب الأول: أن الواو زائدة، والألف أصلية، والوزن (فَعَوْعَل). وهذا أحد قولي سيبويه [٢]. وهو قول ابن السراج [٣]، والسيرافي [٤]، وآخرين وآخرين [٥].

وحكاه أبو حيان [٦] عن الفارسي. وما قاله في كتابه "التكملة" يخالف ذلك؛ لأنه ذكر فيه أن الأَوْلى أن يكون على وزن (فَعَلْعَل) [٧].

واحتجوا لذلك بأمور:

الأول: قولهم: (قَطْوان)، فقد اشتقوا منه ما يُذهِب الواو، ويُثبِت ما الألف بدل منه [٨].

الثاني: أنه ليس في الكلام (فَعَوْلَى)، وفيه (فَعَوْعَل)، مثل: (عَثَوْثَل)، فيُحمل على القياس [٩]، ولأن (فَعَوْعَلاً) أولى به من باب (صَمَحْمَح)، و(دَمَكْمَك) [١٠]. ورُدّ بأن (فَعَلْعَلاً) أكثر من (فَعَوْعَل) [١١].

---

(١) هو اسم مكان ببغداد، ويطلق على قصير الرجلين. ينظر: اللسان (قطا)، والتاج (قطو).

(٢) ينظر: الكتاب ٣١١/٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢٣٤/٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٢٠٤/٥، واللسان (قطا)، والارتشاف ٢٠١/١، والتاج (قطو).

(٥) منهم الأعلم في النكت ١٢١٧/٢، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٤٢٢/١، وابن الحاجب في الشافية /٧٩، والتاج (قطو)، وابن منظور في اللسان (قطا).

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠١/١ ـ ٢٠٢.

(٧) ينظر: التكملة /٥٥٧.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٢٩/٣، ٣١١/٤، واللسان (قطا)، والارتشاف ٢٠١/١.

(٩) ينظر: الكتاب ٣١١/٤، والأصول ٢٣٤/٣.

(١٠) ينظر: الأصول ٢٣٤/٣.

(١١) ينظر: المنصف ١٧٧/١، والممتع ٢٨٣/١، واللسان (قطا).

الثالث: أنه يُقال: (اقْطَوْطَى)، وهو على وزن (افْعَوْعَل) لا غير [١]. ورُدّ بأن (قَطَوْطَى) ليس باسم جارٍ على (اقْطَوْطَى)، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في (اقْطَوْطَى)، بل ولا يلزم من كزنهم قد اشتقوا (اقْطَوْطَى) من لفظ(قَطَوْطَى) أكثر من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأن (قَطَوْطَى) إذا كان على (فَعَلْعَل) كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: (القاف والطاء والواو)، وكذلك (اقْطَوْطَى) فإن الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول (القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفًا). والدليل على أن هذه هي حروفه الأصول قولهم: (قطوان) في معناه [٢].

المذهب الثاني: أن الوزن (فَعَلْعَل) بتكرير العين واللام، فإحدى اللامين وإحدى العينين زائدتان، وحروفه الأصول (القاف والطاء والواو)، أصلها (قَطَوْطَو)، فقلبت الواو الأخيرة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وهذا القول الآخر لسيبويه [٣]. وحذا حذوه الفارسي [٤]، وابن جني [٥]، والعكبري [٦]، وابن عصفور [٧]، وابن أبي الربيع [٨].

واحتُج لذلك بأن (فَعَلْعَلاً) أكثر من (فَعَوْعَل) [٩].

المذهب الثالث: الواو زائدة والألف مبدلة من واو، والوزن (فَعَوْلَل)، مثل: (فَدَوْكس). وعلى هذا المذهب تكون الكلمة من (القطّ). وقد حكاه العكبري [١٠].

---

(١) ينظر: اللسان (قطا)، والارتشاف ٢٠١/١، والتاج (قطو).
(٢) ينظر: الممتع ٢٨٤/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٤، واللسان (قطا)، والارتشاف ٢٠٢/١، والتاج (قطو).
(٤) ينظر: التكملة /٥٥٧.
(٥) ينظر: المنصف ١٧٧/١.
(٦) ينظر: اللباب ٢٤٧/٢ ـ ٢٤٨.
(٧) ينظر: الممتع ٢٨٣/١، والارتشاف ٢٠٢/١.
(٨) ينظر: الارتشاف ٢٠٢/١. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٩) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٤، والمنصف ١٧٧/١، والممتع ٢٨٣/١، واللسان (قطا).
(١٠) ينظر: اللباب ٢٤٨/٢.

المذهب الرابع: أن الواو والألف زائدتان، والوزن (فَعَوْلَى)، وعلى هذا المذهب تكون الكلمة من (القطّ). وهذا مذهب أبي بكر الزبيدي [١]، وابن القطاع [٢]، والسيوطي [٣]. ورُدّ بأنه بناء غير موجود [٤].

المذهب الخامس: أن الألف للتأنيث، واللام الأولى واو، واللام الثانية طاء مكررة، فهي مثل: (حَبَرْكَى)، والوزن (فَعَلّى)، وعلى هذا المذهب تكون الكلمة من (القطوان). وقد نقله العكبري [٥].

المذهب السادس: جواز أن يكون على وزن (فَعَوْعَل) أو (فَعَلْعَل). وحُكي أنه ظاهر كلام سيبويه [٦]. وهو قول الجرمي [٧]، وأبي حيان [٨].

والرأي الأحرى بالقبول أن وزنها (فَعَلْعَل)، وحروفه الأصول (القاف والطاء والواو)؛ لقولهم: (قطوان)، ولأن (فَعَلْعَلاً) كثير، أما (فَعَوْعَل) فهو أقل منه، وأما (فَعَوْلَى) فبناء غير موجود، وأما (فَعَلّى) فلا يخفى ما فيه من التكلف.

(١) ينظر: الاستدراك/ ١٤.
(٢) ينظر: الأبنية /١٢٥.
(٣) ينظر: المزهر ٢/ ٦ ـ ٧.
(٤) ينظر: التكملة /٥٥٨.
(٥) ينظر: اللباب ٢٤٨/٢.
(٦) ينظر: المبدع /١٣٧.
(٧) ينظر: الارتشاف ٢٠٢/١.
(٨) ينظر: المبدع /١٣٧.

المطلب السادس: النون واللام

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (عَنْسَل) [١]:

اختلفت الرؤى في النون واللام فيها، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: زيادة النون، وأصالة اللام، والوزن (فَنْعَل). وهذا مذهب سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وآخرين [٤].

واحتجوا لذلك بأمرين: أحدهما: الاشتقاق؛ فهو من (العَسَلان)، وهو مشي الذئب؛ لأنه سريع [٥]. والآخر: أن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام [٦].

المذهب الآخر: أصالة النون، وزيادة اللام، والوزن (فَعْلَل). وحكى ابن جني هذا عن محمد بن حبيب [٧]. وهو قول الأزهري [٨]. والاشتقاق عندهما من (العَنْس) [١].

---

(١) هي الناقة القوية السريعة. ينظر: التاج (عنسل).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٨، ٢٣٦،٢٦٩

(٣) ينظر: المقتضب ٣٥٤/١.

(٤) منهم ابن السراج في الأصول ٢٣٨/٣، والفارسي في التكملة /٥٦٤، وابن جني في في سر الصناعة ٣٢٤/١، والخصائص ٤٩/٢، ٦٦/٣، والزمخشري في المفصل /٥٠٣، والفائق ١٦٨/١، والعكبري في اللباب ٢٦٠/٢، ٢٦٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٥/٩، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة ٣٨١/١، وابن الحاجب في الشافية /٧٠، وابن عصفور في الممتع ٢٦٨/١، والخضر اليزدي في شرح الشافية ٣١٤/١، وأبو حيان في المبدع /١٢١.

(٥) ينظر: التكملة /٥٦٤، واللباب للعكبري ٢٦٢/٢، والممتع ٢٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٥٥/٩، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٣١٤/١.

(٧) ينظر: سر الصناعة ٣٢٤/١، والخصائص ٤٩/٢.

(٨) ينظر: التهذيب (باب لفيف حرف اللام ـ اللام الزائدة)٢٩٨/١٥.

وقال ابن جني في تعقيبه على ذلك: "وما أراه إلا أضعف القولين لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية، وهو أكثر من أن أحصره لك؟" (٢).

وقال أيضًا: "وقد ترك [يعني محمد بن حبيب] في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن (عَنْسَل) عنده (فَنْعَل)، وهي من (العَسَلان)، وهو عدو الذئب" (٣).

والذي أميل إليه هو أصالة اللام وزيادة النون؛ لأمور:

الأول: أن اشتقاقه من (العَسَلان) أقرب لمعنى (العَنْسل) - وهي الناقة القوية السريعة؛ لأن (العَسَلان) هو مشي الذئب، ولا يخفى ما فيه من السرعة، بخلاف (العَنْس) فهو من أسماء الناقة، وسُميت به لتمام سنها، وشدة قوتها، ووفور عظامها وأعضائها، وطول ذنبها.

الثاني: أن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع.

الثالث: أنه قول الجمهور، بخلاف غيره، فلم يقل به إلا محمد بن حبيب، والأزهري.

---

(١) ذهب محمد بن حبيب إلى ذلك؛ لأن العنس من أسماء الناقة، وسُميت به لتمام سنها، وشدة قوتها، ووفور عظامها وأعضائها، وطول ذنبها. ينظر: العين (باب العين والسين والنون معهما) ٣٣٦/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٤٩/٢.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٣٢٤/١.

المطلب السابع: النون والواو

ويشتمل على مسألة واحدة هي: (نَخْوَرِش) [١]:

هذا أحد الأبنية التي أهملها سيبويه [٢]، وقد اختلف العلماء في النون والواو فيه، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنهما أصليتان، والوزن (فَعْلَلِل). وهذا مذهب المبرد[٣]؛ إذ عَدَّه من الخماسي كـ (جَحْمَرِش)، ومنه قول العرب: (جَرْو نَخْوَرِش)، أي: خرش وخدش. وتبعه في هذا السيوطي [٤].

وردّه ابن جني [٥] بأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة.

المذهب الثاني: أنهما زائدتان، والوزن (نَفْوَعِل). وهذا مذهب ابن سيدة[٦] الذي يرى أنه ليس في الكلام غير هذا البناء. وحذا حذوه الفيروزابادي [٧]، والزبيدي [٨].

المذهب الثالث: أن النون أصلية والواو زائدة، والوزن (فَعْوَلِل). وهذا مذهب أبي الحسن السخاوي [٩].

---

(١) هو كثير الخرش، أي: الخدش، ومنه قولهم: (جَرْو نَخْوَرِش)، أي: تحرك وخدش. ينظر: القاموس المحيط (باب الشين فصل الخاء)، والتاج (خرش).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (باب الشين فصل الخاء).

(٣) ينظر: المقتضب ٢٠٦/١، والمنصف ٣١/١.

(٤) ينظر: المزهر ٤١/٢.

(٥) ينظر: المنصف ٣١/١.

(٦) ينظر: المحكم (الخاء والشين والراء - مقلوبه خ ر ش) ٢٢/٥، واللسان، والتاج (خرش).

(٧) ينظر: القاموس المحيط (باب الشين فصل الخاء).

(٨) ينظر: التاج (خرش).

(٩) ينظر: سفر السعادة ٤٧٣/١.

هذا، وقد اختلفت كلمة ابن عصفور في هذه الكلمة، فذهب في أحد قوليه إلى أنها خماسية، وزنها (فَعْلَلِل)، وجعل هذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقر في كلامهم [١]، وذهب في قوله الآخر إلى أن الواو زائدة [٢]. ونقل أبو حيان [٣] عنه جواز الأمرين. وحكى الزبيدي [٤] عن شيخه محمد بن الطيب الفاسي أنه ذهب إلى أن كلام ابن عصفور فيه تعارض؛ لأنه قال مرة بأصالة الواو؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْوَعِل) [٥]، ومرة بزيادتها للإلحاق.

والذي أميل إليه أن الكلمة خماسية، وزنها (فَعْلَلِل)؛ لأنه لم يقم دليل قاطع على الزيادة من اشتقاق أو غيره.

(١) ينظر: الممتع ٩٤/١. ويعني بالبناء الذي لم يستقر في كلامهم أن تكون الكلمة على وزن (نَفْوَعِل)، ويدل على هذا أن ابن سيدة نص على أنه لا يوجد في الكلام غيره، كما مر.
(٢) ينظر: الممتع ٢٩٧/١.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢٠٣/١.
(٤) ينظر: التاج (خرش).
(٥) ينظر: لعل في الكلام تصحيفًا، والصواب (نَفْوَعِل).

المطلب الثامن: الياء والهمزة

ويشتمل على مسألة واحدة هي (ضَهْيَأ) [١]:

اختلف العلماء في الهمزة والياء، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أصالة الياء، وزيادة الهمزة، والوزن (فَعْلَأ). وهذا مذهب سيبويه [٢]، والنحاس [٣]، والفارسي [٤]، وابن جني [٥]، وابن القطاع [٦]، والزمخشرى [٧]، وابن يعيش [٨]، وابن الحاجب [٩]، وابن عصفور [١٠]، وأبى حيان [١١]، والبيضاوي [١٢].

واحتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: أن (ضَهْيَأ) هي المرأة التي لا تحيض، أو التي لا ثدي لها، فهي مشتقة من (ضاهيت) أي: شابهت، فالهمزة زائدة [١٣]، و(ضاهيت) أشهر من (ضاهأت) [١٤].

---

(١) هي المرأة التي لا تحيض، ولا ينبت ثدياها، ولا تَحْمَل. ينظر: اللسان (ضها).
(٢) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٤، والارتشاف ١٩٥/١ـ ١٩٦.
(٣) ينظر: معانيه ٢٠٠/٣ـ٢٠١.
(٤) ينظر: التكملة / ٥٥٦، والتعليقة ٢٩٨/٤.
(٥) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١.
(٦) ينظر: الأبنية / ٩٩.
(٧) ينظر: الكشاف ٢٥١/٢.
(٨) ينظر: شرح المفصل ١٤٦/٩، وشرح الملوكي /١٤٨.
(٩) ينظر: الشافية /٧١.
(١٠) ينظر: الممتع ٢٢٨/١.
(١١) ينظر: البحر المحيط ٦/٥.
(١٢) ينظر: أنوار التنزيل ١٤١/٣.
(١٣) ينظر: الممتع ٢٢٨/١.
(١٤) ينظر: شرح الشافية للرضى ٣٣٩/٢.

والآخر: قول العرب: (ضَهْيَاء) [١]، وحروفها الأصول هي (الضاد والهاء والياء)، فكذلك (ضَهْيَأ) [٢]. وقولهم: (امرأة ضَهْيَا) من غير همزة، والمعنى واللفظ متقاربان [٣]. وقولهم: (نساء ضُهْئٌ) بحذف الهمزة [٤].

المذهب الآخر: جواز أصالة الياء وزيادة الهمزة، والوزن (فَعْلأ)، لكن زيادة الهمزة غير أول قليلة، وجواز زيادة الياء وأصالة الهمزة، ويكون ـ حينئذٍ ـ من (ضاهأت)، والوزن (فَيْعَل)، وإن كان وزنًا لا ثاني له؛ لأن اللغة تشتمل على كثير من ذلك، ومنه (كَنَهْبُل). وهذا مذهب الزجاج [٥].

والذي أميل إليه أن همزتها زائدة، والياء أصلية؛ لأمور:

الأول: أن الاشتقاق يدعم ذلك، فقد قالت العرب: (ضَهْيَاء) و(وامرأة ضَهْيَا)، و(نساء ضُهْيٌ).

الثاني: أن قولهم: (ضاهيت) أشهر من (ضاهأت).

الثالث: أن (فَعْيَل) بفتح الفاء بناء غير موجود في كلام العرب، بخلاف مكسور الفاء، فقد جاء منه: (حِذْيم) [٦]، و(طِرْيم) [٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٤، والتكملة /٥٥٦.
(٢) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١، والممتع ٢٢٨/١.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١٤٦/٩، وشرح الملوكي /١٤٨.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١١٨/٨.
(٥) ينظر: معانيه ٤٤٣/٢ـ ٤٤٤، والتهذيب (باب الهاء والضاد ـ هـ ض " و ا ي ء ") ١٩٢/٦، والمحكم (ضها) ٣٦٨/٤، والممتع ٢٢٨/١. وبينما يصرح الزجاج بذلك في معانيه، ويحكيه عنه جماعة من العلماء ـ نجد الرضي في شرح الشافية ٣٣٨/٢ يكتفي بنسبة الأصالة إليه، ونرى أبا حيان ينسب إليه تارة جواز الأمرين في المبدع /٧٤، وتارة الأصالة في الارتشاف ١٩٥/١ـ ١٩٦.
(٦) أي: قاطع، ومنه (سيف حِذْيَم). ينظر: اللسان (حذم).
(٧) أي: العسل إذا امتلأت البيوت خاصة، والسحاب الكثيف، والطويل. ينظر: اللسان (طرم).

المطلب التاسع: الياء واللام

المسألة الأولى: (طَيْسَل) [١]:

اختلف العلماء في الياء واللام، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أصالة اللام وزيادة الياء، والوزن (فَيْعَل)، وهو مأخوذ من (طسل)، وليس من (طيس)؛ فقد يكون لفظان بمعنى يُظَنّ بهما أنهما متلاقيان اشتقاقًا للتقارب في اللفظ، ويكون كل واحد من تركيب آخر، كما في (دَمِث) و(دِمَثْر). وهذا مذهب الجرمي [٢]، وابن سيدة [٣].

المذهب الثاني: زيادة اللام وأصالة الياء. وهذا مذهب ابن دريد [٤]. وتبعه الرضي [٥]، معقبًا على مذهب الجرمي بأنه تكلف، ومبيّنًا أن الظاهر زيادة اللام؛ لأن زيادتها ثابتة مع قلتها، كما في (زَيْدَل) و(عَبْدَل) بمعنى (زيد) و(عبد)، وليس هذا من باب (دَمِث) و(دِمَثْر)؛ إذ زيادة الراء لم تثبت، فألجأ هذا إلى الحكم بأصالتها.

وحذا حذوهما الأشموني [٦]، وإن كان القياس يقتضي ألا تزاد؛ لبعدها من حروف المد، ولهذا كانت أقل الحروف زيادة، فلم تطرد زيادتها إلا في الإشارة، نحو: (ذلك) و(تلك) و(هنالك)، وما سواها فبابه السماع، ومنه (طَيْسل).

---

(١) هو السراب، والريح الشديدة، واللبن الكثير. وقيل: هو الكثير من كل شيء. ينظر: اللسان (طرم).

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢.

(٣) ينظر: المحكم (الخاء والطاء واللام) ١١٤/٥، والتاج (خطل).

(٤) ينظر: الجمهرة (باب السين واللام مع ما بعدهما من الحروف ـ سلي) ٨٦١/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية ٣٨٢/٢.

(٦) ينظر: شرحه على الألفية ٣٨٠/٤.

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وهذا مذهب ابن جني [١]، وابن عصفور [٢]، وأبي حيان [٣]، فجوزوا أن تُجعل الياء أصلية واللام زائدة؛ لقولهم (طيس) في معنى (طَيْسَل)، وأن تُجعل الياء زائدة واللام أصلية؛ لأن زيادة الياء أوسع من زيادة اللام، فتكون من الألفاظ المتقاربة ذات الأصول المختلفة، نحو: قولهم (رجل ضَيَّاط) [٤]، و(ضَيْطَار) [٥]، فالياء في (ضيّاط) عين الكلمة، وهي في (ضَيْطار) زائدة.

والذي أميل إليه جواز الأمرين؛ لأن زيادة اللام ـ لقولهم: (طيس) في معنى (طَيْسَل) ـ يقابلها أصالتها؛ لقلة زيادة اللام وكثرة زيادة الياء، وتكافؤ الدليلين يقوي جواز الأمرين.

المسألة الثانية: (فَيْشَلَة) [٦]:

اختلف العلماء في الياء واللام، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أصالة اللام وزيادة الياء، والوزن (فَيْعَلة)، فهو مأخوذ من (فشل)، وليس من (فيش)، فقد يكون لفظان بمعنى يُظَنّ بهما أنهما متلاقيان اشتقاقًا للتقارب في اللفظ، ويكون كل واحد من ركيب آخر، كما في (دمث) و(دمثر). وقد نُسِب هذا إلى الجرمي [٧].

المذهب الثاني: زيادة اللام وأصالة الياء. وقد ذهب إليه الرضي [٨]، معقبًا على كلام الجرمي السابق بأنه تكلف، ومبيّنًا أن الظاهر زيادة اللام؛ لأن زيادتها ثابتة مع قلتها، كما في (زيدل) و(عبدل) بمعنى (زيد) و(عبد)،

(١) ينظر: سر الصناعة ٣٢٢/١ ـ ٣٢٣.
(٢) ينظر: الممتع ٢١٤/١، والتاج (طسل).
(٣) ينظر: المبدع /١٢١.
(٤) قيل: الغليظ، وقيل: الشديد. ينظر: التاج (ضيط).
(٥) قيل: العظيم، وقيل: الضخم اللئيم. ينظر: اللسان (ضطر).
(٦) هو الحشفة، وقيل: هو رأس كل مُجَوّف. ينظر: اللسان (فشل).
(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢.
(٨) ينظر: شرح الشافية ٣٨٢/٢.

وليس هذامن باب (دَمِث) و(دِمَثْر)؛ إذ زيادة الراء لم تثبت، فألجأ هذا إلى الحكم بأصالتها.

وحذا حذوه الأشموني [١]، مبيّنًا أن القياس كان يقتضي أن لا تزد؛ لبعدها من حروف المد، ولهذا كانت أقل الحروف زيادة، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة، نحو: (ذلك) و(تلك) و(هنالك)، وما سواها فبابه السماع، ومنه (فَيْشَلَة).

المذهب الثالث: جوز الأمرين. وهو مذهب ابن جني [٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور [٤]، وأبي حيان [٥]، فجوزوا زيادة اللام؛ لقولهم لقولهم (فَيْشَة) في معنى (فَيْشَلَة)، وجوزا أن تكون (فَيْشَة) من غير لفظ (فَيْشَلَة)، فتكون الياء في (فَيْشَة) عينًا، وتكون في (فَيْشَلَة) زائدة، ويكون وزنها (فَيْعَلَة)؛ لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان مقتربين، والأصلان مختلفين.

والذي أميل إليه جواز الأمرين؛ لأن زيادة اللام ـ لقولهم: (فَيْشَة) في معنى (فَيْشَلَة) ـ يقابلها أصالتها؛ لقلة زيادة اللام وكثرة زيادة الياء، وتكافؤ الدليلين يقوي جواز الأمرين.

المسألة الثالثة: (هَيْقَل) [٦]:

اختلف العلماء في الأصلي والزائد من الياء واللام، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أصالة اللام وزيادة الياء، فقد يكون لفظان بمعنى يُظَنّ بهما أنهما متلاقيان اشتقاقًا للتقارب في اللفظ، ويكون كل واحد من تركيب آخر، كما في (دَمِث) و(دِمَثْر).

(١) ينظر: شرحه على الألفية ٣٨٠/٤.
(٢) ينظر: سر الصناعة ٣٢٢/١.
(٣) ينظر: شرح الملوكي /٢٠٧.
(٤) ينظر: الممتع ٢١٤/١.
(٥) ينظر: المبدع /١٢١.
(٦) هو الظليم. ينظر: اللسان (هقل).

وهذا ما حُكي عن الخليل [١]، والجرمي [٢]، وتبعهما ابن سيدة [٣].

المذهب الثاني: زيادة اللام وأصالة الياء. وحُكِي هذا عن أبي عبيدة [٤]. [٤]. وذهب إليه الرضي [٥]، معقبًا على كلام الجرمي بأنه تكلف منه، والظاهر زيادة اللام؛ لأن زيادتها ثابتة مع قلتها، كما في (زَيْدَل) و(عَبْدَل) بمعنى (زيد) و(عبد)، وليس هذا من باب (دَمِث) و(دِمَثْر).

وتبعهما الأشموني [٦]، مبيّنًا أن القياس كان يقتضي ألا تزاد؛ لبعدها من من حروف المد، ولهذا كانت أقل الحروف زيادة، فلم تطرد زيادتها إلا في الإشارة، نحو: (ذلك) و(تلك) و(هنالك)، وما سواها فبابه السماع، ومنه (هَيْقَل).

المذهب الثالث: جواز الأمرين. وهذا مذهب الفارسي [٧]، وابن جني[٨]، والزمخشري [٩]، وابن يعيش [١٠]، وابن عصفور [١١]، وأبي حيان [١٢]، والعلوي [١٣]؛ إذ جوزوا أن تُجعل اللام زائدة والياء أصلية؛ لقولهم: (هيق) في معنى (هَيْقَل)، وجوزوا أن تجعل اللام أصلية والياء زائدة؛ لأن زيادة الياء أوسع من زيادة اللام، فتكون من الألفاظ المتقاربة

(١) ينظر: الارتشاف ٢٢٢/١.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢.
(٣) ينظر: المحكم (الهاء والقاف والتاء ـ مقلوبة هيق) ٣٦٤/٤.
(٤) ينظر: الارتشاف ٢٢٢/١.
(٥) ينظر: شرح الشافية ٣٨٢/٢.
(٦) ينظر: شرحه ٣٨٠/٤.
(٧) ينظر: التكملة /٥٦٨.
(٨) ينظر: سر الصناعة ٣٢٢/١ ـ ٣٢٣.
(٩) ينظر: المفصل /٥٠٤.
(١٠) ينظر: شرح الملوكي /٢٠٧.
(١١) ينظر: الممتع ٢١٤/١.
(١٢) ينظر: المبدع /١٢١.
(١٣) ينظر: المنهاج ٤١٨/٢.

ذات الأصول المختلفة، نحو: قولهم (رجل ضَيَّاط)، و(ضَيْطَار)، فالياء في (ضيّاط) عين الكلمة، وفي (ضَيْطار) زائدة.

والذي أميل إليه جواز الأمرين؛ لأن زيادة اللام ـ لقولهم: (هيق) في معنى (هَيْقَل) ـ يقابلها القول بأصالتها؛ لقلة زيادة اللام وكثرة زيادة الياء، وتكافؤ الدليلين يقوي جواز الأمرين.

المطلب العاشر: الياء والنون

المسألة الأولى: (زَيْتُون):

نص ابن السراج [١] على أنه من الأبنية التي أغفلها سيبويه. وحذا حذوه ابن جني [٢]، متعجبًا من أن يفوت سيبويه مثل هذا على الرغم من وجوده في القرآن العزيز وعلى أفواه الناس.

وقد اختلف العلماء في الياء والنون، وكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أن الياء أصلية والنون زائدة، والوزن ـ حينئذٍ ـ (فَعْلُون). وهذا مذهب الخليل [٣]، والسيرافي [٤]، والأزهري [٥]، وابن جني [٦]، وآخرين [٧].

المذهب الآخر: أن الياء زائدة والنون أصلية، والوزن (فَيْعُول). فقد ذكر ابن جني [٨] أن ابن كيسان، أو ابن دريد أخذه من (الزَّتْن) ـ وإن كان أصلاً مماتًا ـ فجعله (فَيْعُولاً).

---

(١) ينظر: الأصول ٢٢٤/٣ ـ ٢٢٥.

(٢) ينظر: الخصائص ٢٠٦/٣، واللسان (زيت).

(٣) ينظر: العين (باب الحاء والزاي والباء معهما ـ حزب)١٦٥/٣، و(باب الزاي والتاء والتاء والنون معهما ـ زتن) ٣٥٨/٧.

(٤) ينظر: التاج (زيت).

(٥) ينظر: التهذيب (باب الزاي والتاء ـ زتن)١٢٨/١٣.

(٦) ينظر: الخصائص ٣٦٠/١، ٢٠٦/٣.

(٧) منهم الجوهري في الصحاح (باب التاء فصل الزاي ـ زيت)، والتاج (زيت)، وابن سيدة في المحكم (العين والجيم) ٤٣٢/٢، و(الزاي والتاء والنون) ٢٤/٩. وحُكي عن الزمخشري في التاج (زيت). ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته. وهو مذهب ابن منظور في اللسان (حجن)، والفيومي في المصباح المنير (كتاب اللام ـ الليمون).

(٨) ينظر: الخصائص ٢٠٦/٣. ولم أقف عليه في الجمهرة.

ونص ابن عصفور [١] على أن وزنه (فَيْعُول) كـ (فَيْصُوم) [٢]، مستدلاً لذلك بقولهم: (أرض زَتِنَة)، أَي: فيها زيتون، وبأن زيادة النون تؤدي إلى إثبات (فَعْلُون)، وهو بناء لم يستقر في كلامهم.

وصحّحه ابن مالك [٣]، واختاره أبو حيان [٤]، ورجحه السمين [٥]، نافيًا أن تكون تاؤه أصلية ونونه مزيدة بدلالة (الزيت)، فإنهما مادتان متغايرتان وإن كان (الزيت) معتصرًا منه.

والذي أميل إليه أن النون أصلية والياء زائدة، ووزنه (فَيْعُول)؛ لقولهم: (أَرضٌ زَتِنَة)، أي: فيها زيتون، ولأن (فَعْلون) بناء لم يستقر في كلام العرب.

المسألة الثانية: (شَيْطَان):

اختلف العلماء في النون والياء، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن النون أصلية والياء زائدة، والوزن (فَيْعال)، وهو من قولهم: (شَطَن) إذا بَعُد، فكأنه بَعُد من الخير. وقد حُكي هذا عن البصريين[٦]. وهو مذهب الخليل [٧]، وأبي حاتم الرازي [٨]. وهو الأكثر

(١) ينظر: الممتع ١٢٥/١، والتاج (زيت).
(٢) هو نبات أطرافه نافعه، وزهره مُرّ له فوائد طبية.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٩/١.
(٤) ينظر: المبدع /٧٩.
(٥) ينظر: الدر المصون ٧٨/٥.
(٦) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/١، وعنقود الزواهر /٢٦٨، وروح المعاني ١٥٧/١.
(٧) ينظر: العين (باب الشين والطاء والنون معهما ـ شطن) ٢٣٧/٦، وشرح السيرافي ٤٨٤/٣.
(٨) ينظر: كتاب الزينة ٣٦٢/٢.

الأكثر عند الأزهري [١]. وذهب إليه مكي [٢]، والجرجاني [٣]، وابن مالك مالك (٤).

وقد احتجوا لذلك بأمور:

الأول: قول رؤبة:

وفي أخاديدِ السِّياطِ المُشَّنِ شافٍ لبَغْيِ الكَلبِ المُشَيْطَنِ [٥].

الثاني: أن سيبويه حكى عن العرب قولهم: (تَشَيْطَنَ فلان) (٦) إذا فعل فعل أفعال الشياطين، فهذا يبيّن أنه من (شطن)، ولو كان من (شاط) لقالوا: (تشيَّط) [٧]، ولكان هذا البناء ممتنعًا؛ لأن بناء (تَفَعْلَن) لم يذكره المتقدمون في أبنية الفعل [٨].

الثالث: قولهم في الجمع: (شَيَاطِين) [٩]؛ لأنهم لا يكسِّرون (فَعْلان) على (فَعَالين) إلا فيما حكاه الفراء من قولهم: (غَرَاثِين) جمع (غَرْثَان). وهذا قول مستنكر [١٠].

---

(١) ينظر: التهذيب (أبواب الشين والطاء) ٢١٤/١١.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١.
(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٠٧٧/٢.
(٤) ينظر: إيجاز التعريف /٤٩.
(٥) من الرجز، وهو لرؤبة في مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوانه / ١٦٥، والعين (باب الشين والطاء والنون معهما ـ شطن) ٢٣٦/٦، والبحر المحيط ١٩٣/١. ونسب ـ أيضًا ـ إلى العجاج في ملحقات ديوانه ٣٦٧/٢، واللسان (مشن). اللغة: (أخاديد السياط): آثارها، و(المُشَّن): من المشن وهو الضرب الذي يقشر الجلد دون أن يَبُضّ منه الدم.
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١، وإيجاز التعريف /٤٩.
(٧) ينظر: إيجاز التعريف /٤٩.
(٨) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٧.
(٩) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٩، والتاج (شطن).
(١٠) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٩. ولم أقف على هذا في فيما أتيح لي من مؤلفات الفراء.

الرابع: قولهم: (شَيْطَانة)؛ لأن الهاء قلّما تدخل على (فَعْلان). ويُنتقض هذا بقولهم: (رجل سَيْفَان) [١]، و(امرأة سَيْفَانة)، و(موتان الفؤاد)، و(موتانة) [٢].

الخامس: قول السيرافي [٣]: إن القول بأصالة النون يؤدي إلى بناء موجود، وهو (فَيْعال). ورده ابن عصفور [٤] بأن السيرافي توهم أن سيبويه سيبويه ذهب إلى أصالة النون في (دِهْقَان) [٥]، و(شَيْطَان)؛ لأنها تؤدي إلى إلى بناء موجود، وسيبويه لم يقل هذا، بل جعل النون أصلية لقولهم: (تَدَهْقَن)، و(تَشْيْطَن)؛ لأنه ليس في كلامهم (تَفَعْلَن)، فأما (تدهّق)، و(تشيّط) فليس في قوة (تَدَهْقَن)، و(تَشْيْطَن)؛ لأن أبا علي دفعهما عن طريق الرواية.

المذهب الثاني: أن النون زائدة والياء أصلية، والوزن (فَعْلان)، وهو من (شَاطَ يَشِيطُ) إذا هلك، ومنه قول الشاعر:

قد نَطْعَنُ العَيْرَ في مَكْنُونِ فائلِه وقد يَشِيطُ على أرماحِنا البَطَلُ [٦].

وحُكي هذا عن الكوفيين [٧]. وهو قول السكاكي [٨]، والزمخشري [٩]. [٩]

(١) أي: طويل ممشوق. ينظر: التاج (سيف).
(٢) ينظر: رسالة الملائكة /٢٤٨- ٢٤٩.
(٣) ينظر: شرح الكتاب ٢١٣/٥، والممتع ٢٦١/١، والارتشاف ٢١٠/١.
(٤) ينظر: الممتع ٢٦١/١- ٢٦٢.
(٥) هو التاجر.ينظر: التاج (دهق).
(٦) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه /٦٣ برواية (نخضب) موضع (نطعن)، و(من) و(من) موضع (في)، وهو من شواهد الزاهر ٥٦/١، ٤٦١، واللسان (شيط) برواية (نخضب) موضع (نطعن)، والتاج (شيط) بالروايتين. اللغة: (مكنون فائله): الدم.
(٧) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/١، وعنقود الزواهر /٢٦٨.
(٨) ينظر: مفتاح العلوم /٢٦، وعنقود الزواهر /٢٦٨.
(٩) ينظر: الكشاف ٦٠١/٣، وعنقود الزواهر /٢٦٨.

المذهب الثالث: أنه يحتمل أن يكون من (التّشَيْطُن)، وأن يكون من (شَيَط). وهو مذهب سيبويه، قال: "وكذلك (شَيْطَان) إذا أخذته من (التّشَيْطُن)، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت (دهقان) من (الدهق) و(شيطان) من (شيط) لم تصرفه "[١].

وحذا حذوه المبرد [٢]، وابن السراج [٣]، والسيرافي [٤]، والصايغ[٥]. والصايغ[٥].

والرأي الذي أميل إليه هو أصالة النون وزيادة الياء للأمور التالية:

الأول: ثبوت النون في كلام العرب شعرًا ونثرًا، فقد قالوا: (تَشَيْطَن)، و(شاطن)، و(مُشَيْطَن).

الثاني: أن كونه من (شاط) يؤدي إلى بناء ليس من أبنية العربية هو (تَفَعْلَن) في قول العرب: (تَشَيْطَن).

الثالث: أن جُلّ أدلته سلمت من الاعتراض عليها.

الرابع: أنه قول الجمهور [٦].

المسألة الثالثة: (ضَيْفَن) [٧]:

اختلف العلماء في النون والياء، وكان لهم مذهبان:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٧/٣ ـ ٢١٨، والكشاف ١٠٣/١. وقد نسب المعري في رسالة الملائكة /٢٤٧ إلى سيبويه أنه يذهب إلى أصالة النون، وهذا يخالف ما صرح به سيبويه في الكتاب.

(٢) ينظر: المقتضب ١٣/٤.

(٣) ينظر: الأصول ٨٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٤٨٤/٣.

(٥) ينظر: اللمحة ٧٧١/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٩/١.

(٧) هو الذي يجيء مع الضيف. ينظر: التاج (ضفن).

المذهب الأول: أن النون زائدة والياء أصلية، والوزن (فَعْلَن). وهذا مذهب سيبويه [١]، وأبي عبيد [٢]، والمبرد [٣]، وآخرين [٤].

واحتُج لذلك بأمرين:

الأول: أن (الضَّيْفَن) هو الذي يجيء مع الضيف [٥]، فهو مشتق منه[٦]، قال الشاعر:

إذا جاءَ ضَيْفٌ جاءَ للضَّيْفِ ضَيْفَنُ فأوْدَى بما تُقْرَى الضُّيُوْفُ الضَّيَافِنُ [٧].

الثاني: أن (الضَّيْفَن) وإن كان ضيف الضيف فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه زائدة [٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤، ٣٢٠، والارتشاف ٢٠٨/١. ونسب إليه ابن منظور في اللسان (ضيف) أنه ذهب إلى أصالة النون، وهذا يخالف ما جاء في الكتاب.

(٢) ينظر: المحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨، واللسان (ضفن).

(٣) ينظر: المقتضب ١٩٧/١، ٢٣٧/٣.

(٤) منهم الأصمعي في المزهر ٢٥٩/٢، والمازني في شرح الملوكي /١٨٥، وشرح ابن ابن إياز على تصريف ابن مالك/٦٦، وابن دريد في الجمهرة (باب معرفة الزوائد ومواقعها) ٤٨/١، والجوهري في الصحاح (باب الفاء ـ فصل الضاد ـ ضيف)، وابن سيدة في المحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨، وابن يعيش في شرح الملوكي /١٨٥، ومحمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح (ضيف)، وابن هشام في أوضح المسالك ١٩/١.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٣٧/٣، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك/٦٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٢٠/٤، والمنصف ١٦٧/١.

(٧) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو من شواهد التهذيب (أبواب الضاد والنون والنون ـ ضفن) ٣٢/١٢، والصحاح (باب الفاء ـ فصل الضاد ـ ضيف)، والمحكم (الضاد والنون والفاء ض ف ن) ٢٠٨/٨، وديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ٢٠٧/٤، والعباب الزاخر (ضيف).

(٨) ينظر: المنصف ١٦٨/١.

المذهب الآخر: أن النون أصلية والياء زائدة، والوزن (فَيْعَل). وهو مذهب الخليل [١]، وأبي زيد [٢]، وابن فارس [٣]، وابن عصفور [٤]، وابن وابن مالك [٥]، وأبي حيان [٦].

واحتُج له بأمرين:

الأول: أن قولهم: (ضَفَن يَضْفِن) يشهد بأن (ضَيْفَنًا) على وزن (فَيْعَل)[٧].

والآخر: أن (فيْعَلاً) أكثر في الكلام من (فَعْلَن) [٨].

وردّه ابن جني، معللاً ذلك بأن أبا زيد لما سمعهم يقولون: (ضَيْفَن)، وكانت (فَيْعَل) أكثر في الكلام من (فَعْلَن) توهّمه (فَيْعَلاً) فاشتق الفعل منه، فقال: (ضَفَنَ يَضْفِن). وأردف هذا بأنه لو سُئل عن (ضَفَنَ يَضْفِنُ) لقال: إذا مثلته على لفظه قلت:(فَلَنَ يَفْلِنُ)؛ لأن العين قد حذفت، وهذا من أغلاط العرب [٩].

هذا، وقد جعل ابن يعيش [١٠] مذهب أبي زيد أقوى في القياس؛ لكثرة (فَيْعَل)، نحو: (صَيْرَف)، وقلّة (فَعْلَن)، نحو: (عَجْلَن)، وجعل مذهب المازني أقوى من جهة الاشتقاق.

---

(١) ينظر: العين ٤٦/٧.
(٢) ينظر: الخصائص ١٢٤/٣، ودقائق التصريف /٣٧٢. ولم يصرح بذلك في النوادر. النوادر.
(٣) ينظر: المقاييس (باب الضاد والفاء وما يثلثهما- ضفن) ٣٦٥/٣ ـ ٣٦٦.
(٤) ينظر: الممتع ٢٧١/١.
(٥) ينظر: إيجاز التعريف /٣٢.
(٦) ينظر: المبدع /١٣٤.
(٧) ينظر: المنصف ١٦٨/١، والممتع ٢٧١/١، وإيجاز التعريف /٣٢.
(٨) ينظر: المنصف ١٦٨/١، والخصائص ١٢٢/٣، والممتع ٢٧١/١.
(٩) ينظر: الخصائص ٣ /١٢٤.
(١٠) ينظر: شرح الملوكي /١٨٥ ـ ١٨٦.

والذي أميل إليه أن النون أصلية والياء زائدة، والاشتقاق والقياس يدعمان ذلك، أما الاشتقاق فهو قول العرب: (ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ) إذا جاء ضيفًا مع الضيف، وتوهيم ابن جني لأبي زيد مردود؛ لأنه يفتح بابًا لا تؤمن عواقبه، وأما القياس فلأن (فيْعَلاً) أكثر في الكلام من (فَعْلَن).

المطلب الحادي عشر: الياءان

ويشتمل على مسألة واحدة، هي: (يَهْيَرّ) [١]:

اختلف العلماء في الياءين، هل هما أصليتان أو إحداهما أصلية والأخرى زائدة؟ وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: زيادة الأولى وأصالة الثانية، والوزن (يَفْعَلّ). وهذا مذهب سيبويه [٢]، وآخرين [٣]. واحتُجوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الياء إذا كانت أولاً كانت بمنزلة الهمزة [٤]:

والآخر: أن القول بأصالة الأولى وزيادة الثانية يؤدي إلى بناء غير موجود هو (فَعْيَلّ) [٥].

المذهب الثاني: أصالة الأولى وزيادة الثانية، والوزن (فَعْيَلّ). وقد حكاه الصاغاني [٦] دون أن يعزوه إلى قائله.

ورُدّ بأنه يؤدي إلى بناء غير موجود [٧].

---

(١) هو الصلب والحاد، ومنه قولهم: (حجر يَهْيَرّ)، وقيل: (اليَهْيَرّ) هو صمغ الطلح، وسمي بذلك لصلابته، وقيل: اللَّجاجَة والتمادي في الأَمر. ينظر: التاج (هير).

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤، والمحكم (الهاء والراء والياء ـ مقلوبة هير) ٣٨١/٤، والتاج والتاج (هير).

(٣) منهم ابن السراج في الأصول ٢٣٥/٣، والفارسي في التكملة / ٥٥٨، والتعليقة ٢٨٩/٤، والجوهري في الصحاح (باب الراء فصل الهاء)، والتاج (هير)، والزمخشري في المفصل /٥٠٢، وابن يعيش ١٤٨/٩ ـ ١٤٩، والسيوطي في المزهر ٢٥/٢، والأشموني في شرحه على الألفية ٣٦٣/٤.

(٤) ينظر: التاج (هير).

(٥) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤، والمحكم (الهاء والراء والياء ـ مقلوبة هير) ٣٨١/٤.

(٦) ينظر: التاج (هير).

(٧) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤، والمحكم (الهاء والراء والياء ـ مقلوبة هير) ٣٨١/٤، وشرح وشرح المفصل ١٤٩/٩، والتاج (هير).

المذهب الثالث: أصالتهما، والوزن (فَعْلَلّ)، كـ (قَهْقَرّ). وقد حكى أبو حيان [(١)] هذا عن أبي بكر الزبيدي، وغيره. وبالرجوع إلى كتاب "الاستدراك" للزبيدي وجدته ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، قال: "وقد جاء من هذا الباب (يَفْعَلّ)، قالوا: (حجر يَهْيَرّ) للصلب" [(٢)].

ورُدّ هذا المذهب بأن الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة في غير المضاعف [(٣)].

والأولى بالقبول هو زيادة الأولى وأصالة الثانية، والوزن (يَفْعَلّ)؛ لأن العكس يؤدي إلى بناء غير موجود في أبنية العرب، وهو (فَعْيَلّ)، ولأن أصالة الياءين بعيدة؛ لأن الياء إذا كانت أولاً كانت بمنزلة الهمزة في الزيادة (٤)، والهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف كثُرت زيادتها فيما عُلم اشتقاقه، كـ (أحمر)، و(أخصر)، و(أصفر) (٥)، فكذلك الياء.

(١) ينظر: الارتشاف ٢٢١/١.
(٢) ينظر: الاستدراك /٢١.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١٤٨/٩ ـ ١٤٩.
(٤) ينظر: التاج (هير).
(٥) ينظر: علل النحو /٥٦٠، وشرح الأشموني ٣٥٤/٤.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين...، وبعد:

فقد بدت لي بعض النتائج، أوجزها فيما يلي:

(الأولى): الاختلاف في أصالة بعض الحروف وزيادتها يرجع إلى أسباب، أبرزها:

الأول: عدم الوقوف على اشتقاق من كلام العرب يدعم الأصالة أو الزيادة في كثير من الكلمات، ومن هذا الخلاف في (عِمْليق)، و(حُلْقُوم)، و(بُلْعُوم)، و(هَمَلّع)، و(وَرَنْتَل)، و(خَنْضَرِف)، و(زِهْلِق).

الثاني: تمسُّك بعض العلماء باشتقاق لكلمة ما، وتأويله أو تضعيفه من قِبَل آخرين، ومن هذا:

١ـ الخلاف في ميم (دُلَامص)، فمن ذهب إلى الزيادة احتج بالاشتقاق، وهو قول العرب: (دَليص) و(دِلاص)، و(دَلَصَت الدرع)، و(تدلُّص دُلوصة). ومن ذهب إلى الأصالة جعل اللفظ رباعيًا وزنه (فُعَالل)، ومعناه كمعنى (دليص)، وليس بمشتق منه؛ لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف، فليس أحدهما من الآخر يقينًا، نحو: (سَبِط) و(سِبَطر).

٢ـ الخلاف في ميم (مراجل)، فقد احتج من ذهب إلى الأصالة بأنه مأخوذ من (ثوب مُمَرْجَل)، ومن ذهب إلى الزيادة جعل (مُمَرْجلا) من باب (تمَدْرَع) و(تَمَسْكَن).

٣ـ الخلاف في نون (نِبْرَاس)، فمن ذهب إلى الزيادة يرى أنه مشتق من معنى (البِرْس)، وهو القُطن؛ لأن (النِّبْراس) هو المصباح، والفتيلة في غالب الأمر من قُطْن. وضَعّف من ذهب إلى الأصالة ذلك، وذكر أن الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن.

٤ـ الخلاف في نون (نِفْرِجَة)، فمن ذهب إلى الزيادة احتج بقول العرب: (أَفْرَج وفَرِج)، وهو الذي لا يكتم سرًا، فَـ (نِفْرِجة) مشتق منه، لأن إفشاء

السر من قلة الحزم. وضعّفه من ذهب إلى الأصالة بأمرين: أحدهما: أن إفشاء السر ليس بقلة حزم، بل بعض صفات القليل الحزم. والآخر: أن (الأَفْرَج) و(الفَرِج) لا يراد بهما الجبان كما يراد بـ (نِفْرِجَة القلب).

٥ـ الخلاف في باء (زَغْدَب)، فقد تمسك من ذهب إلى الزيادة بأن العرب يقولون: (هَديرٌ زَغْدٌ)، و(زَغدَبٌ). ونص من ذهب إلى الأصالة على أن هذا القول تعجرف وسوء اعتقاد يلزم منه أن تكون الراء في (سِبَطْر) و(دِمَثْر) زائدة؛ لقولهم: (سَبِط) و(دَمِث)، وهذا غير صحيح، فالباء أصلية، وهو من باب (سَبِط، وسِبَطْر).

٦ـ الخلاف في الميم والنون الأولى من (منجنيق)، فقد استدل من ذهب إلى زيادتهما بقول العرب: (جَنَقُوهم بالمجانيق)، وقولهم: (كانت بيننا حروب عُون تُفْقَأ فيها العيون، مرة نُجْنَق وأخرى نُرْشَق). وضعّف من ذهب إلى أصالة الميم وزيادة النون هذا الاشتقاق، ورأى أن فيه ضربًا من التخليط، وقياسه عنده (مَجْنَقوهم، ونُمَجْنَق)، ولكن اللفظ أعجمي، فلما اشتقوا منه خلّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم.

٧ـ الخلاف في نون وياء (ضَيْفَن)، فمن ذهب إلى أنه على (فَيْعَل) استدل بقول العرب (ضَفَن يَضْفِن). وردّه ابن جني، معللاً ذلك بأنه من أغلاط العرب؛ لأن أبا زيد لما سمعهم يقولون: (ضَيْفَن)، وكانت (فَيْعَل) أكثر في الكلام من (فَعْلَن) توهمه (فَيْعَلاً) فاشتق الفعل منه، فقال: (ضَفَن يَضْفِن).

الثالث: الخلاف في اشتقاق الكلمة، ومنه:

١ـ الخلاف في همزة (أَرْنَب)، فمن ذهب إلى الزيادة جعله مشتقًا من قول العرب: (كساء مَرْنِباني). ومن ذهب إلى الأصالة جعله مشتقًا من قولهم: (كساء مُؤَرْنَب).

٢ـ الخلاف في همزة (إنسان)، فمن ذهب إلى أصالتها جعله مشتقًّا من (الإنس). ومن ذهب إلى زيادتها جعله مشتقًّا من (النّسيان).

٢ـ الخلاف في همزة (غِرْقِئ)، فمن ذهب إلى الأصالة جعله مشتقًا من قول العرب: (غَرْقَأَتْ البيضة) إذا خرجت وعليها قشرها الرقيق. ومن ذهب إلى الزيادة جعله مشتقًا من (الغرق).

٣ـ الخلاف في لام (نَهْشَل)، فمن ذهب إلى الأصالة يرى أنه مأخوذ من قول العرب: (نَهْشَلَتْ المرأة)، و(نَهْشَل الرجل) إذا أسنّا. ومن ذهب إلى الزيادة جعله مأخوذًا من (النهش).

٤ـ الخلاف في تاء (تِنْبِال)، و(تِنْبَالة)، فمن ذهب إلى الأصالة جعلهما من (التِنْبل) وهو القصير، ومن ذهب إلى الزيادة جعلهما من (النَّبَل) وهو الصِّغَر.

٥ـ الخلاف في تاء (سُبْرُوت)، فمن ذهب إلى الزيادة جعله من قولهم: (السُّبْرُور)، بمعنى: الفقير. ومن ذهب إلى الأصالة جعله من (سَبَرْتُ الطريق): إذا اختبرته؛ لأن (السُبْرُوت) هو الدليل الحاذق الذي سبر الطرق وخبرها.

٦ـ الخلاف في ميم (مَاعُون)، فمن ذهب إلى الزيادة جعله من (العَوْن). ومن ذهب إلى الأصالة جعله من (المَعْن).

٧ـ الخلاف في ميم (مَلَك)، فمن ذهبوا إلى الزيادة كان لهم ثلاثة اتجاهات في ذلك: الأولى: أن أصله: (مَأْلَك) بتقديم الهمزة على وزن (مَفْعَل)؛ لأنه مشتق من الألوكة لظهور المناسبة بين معنى الملك والرسالة. الثانية: أن أصله: (مَلْأَك) بوزن (مَفْعَل) من (لأك) إذا أرسل، وقد احتجوا بقولهم: (ألكني إليها). الثالثة: أنه مأخوذ من (لاك يلوك) إذا ردّد الشيء في فيه، والرسالة كذلك. ومن ذهبوا إلى الأصالة يرون أنه مأخوذ من (المَلَكة) وهي القوة.

٨ ـ الخلاف في هاء (أمهات)، فقد استدل من ذهب إلى الأصالة بقول العرب: (أُمَّهة)، و(تأمَّهَتْ أمًّا). واستدل من ذهب إلى الزيادة بقول العرب: (أمّ بيّنة الأمومة).

٩ ـ الخلاف في الهمزة والواو في (أَوْلَق)، فمن ذهب إلى أصالة الهمزة وزيادة الواو احتج بقول العرب: (أُلِقَ الرجل فهو مألوق)، وقولهم للمجنون:

(مَأْلُوق ومُؤَوْلَق)، وقولهم: (مُؤْلَق). ومن ذهب إلى زيادة الهمزة وأصالة الواو احتج بقول العرب: (وَلَقَ وَلقًا) بمعنى: كذب، وقولهم: (وَلَقَتْ الدوابّ ولقًا) بمعنى: أسرعت.

١٠ـ الخلاف في الهمزة والياء في (ضَهْيَأ)، فمن ذهب إلى أن الهمزة زائدة والياء أصلية جعله مشتقًا من (ضَاهَيت)، أي: شابهت. ومن ذهب إلى أن الأَوْلى أصالة الهمزة وزيادة الياء جعله مشتقًا من (ضَاهَأت).

١١ـ الخلاف في النون والياء في (شَيْطَان)، فمن ذهب إلى زيادة النون وأصالة الياء يرى أنه من (شاط يشيط) إذا هلك. ومن ذهب إلى أصالة النون وزيادة الياء يرى أنه من(شطن) إذا بَعُد، فكأنه بَعُد من الخير.

١٢ـ الخلاف في الياء والنون في (ضَيْفَن)، فمن ذهب إلى زيادة النون وأصالة الياء جعله من (الضَّيْف)؛ لأن (الضَّيْفَن) وإن كان ضَيْفَ الضَيْف فهو على كل حال ضيف. ومن ذهب إلى زيادة الياء وأصالة النون جعله من قولهم: (ضَفَن يَضْفِن).

١٣ـ الخلاف في النون واللام في (عَنْسَل)، فمن ذهب إلى زيادة النون وأصالة اللام جعله مأخوذًا من (العَسَلان)، وهو مشي الذئب؛ لأنه سريع. ومن ذهب إلى أصالة النون وزيادة اللام جعله مأخوذًا من (العنس)، وهو اسم من أسماء الناقة، سُميت به لتمام سنّها، وشدة قوتها، ووفور عظامها وأعضائها، وطول ذنبها.

الرابع: تقديم السماع على القياس والعكس، ومن ذلك خلافهم في همزة (إبراهيم)، و(إسماعيل)، فقد أسقط سيبويه الهمزة في تصغيرهما، فقال: (بُرَيْهيم)، و(سُمَيْعِيل) على مثال (فُعَيْعِيل)، لأن الهمزة فيهما زائدة، وهذا بناءً على المسموع من العرب وما حكاه أبو زيد، مخالفًا بذلك القياس. وأما المبرد فقد ذهب إلى أصالة هذه الهمزة؛ لأن القياس في التصغير أن نقول: (أُبَيْرِيه)، و(أُسَيْمِيع).

الخامس: الخلاف في الأقيس، ومن هذا خلافهم في ميم (مَهْدَد)، و(مَأْجَج)، فمن ذهب إلى الأصالة يرى أن الأقيس أصالة الميم؛ لأنها لو كانت زائدة لأدغم المثل في المثل، كما في (مكرّ) و(مفرّ)، فلما أظهروا دلّ

على أنهم قصدوا الإلحاق بـ (جعفر). ومن ذهب إلى الزيادة يرى أن الأقيس زيادة الميم؛ لأن الميم لا تكون أَصلاً وهي متقدمة على ثلاثة أحرف، وفكّ الإدغام أَخف؛ لأنه كثير في الكلام.

السادس: الخلاف في قوة أحد الدليلين، أو تساويهما في القوة. ومن هذا الخلاف في (خَزَنْزَن)، فقد ذهب ابن جني إلى جواز الأصالة والزيادة؛ لتساوي دليل الزيادة ـ وهو كون النون ثالثة ساكنة، فتلزم زيادتها، وتكون من باب (عَقَنْقَل)ـ مع دليل الأصالة وهو كون باب (صَمَحْمَح) أكثر من باب (عَقَنْقَل). وذهب ابن عصفور إلى الزيادة لأن دليل اللزوم أقوى من الكثرة.

السابع: الخلاف في معنى الكلمة، ومنه خلافهم في (عَبْدَل)، فمن ذهب إلى الزيادة يرى أن معناه (عبد). ومن ذهب إلى الأصالة يرى أن معناه (عبد الله).

الثامن: الخلاف في الفعل الذي صيغ منه المصدر، ومن هذا خلافهم في تاء (تَمْتين)، فمن ذهب إلى الزيادة يرى أنه مصدر(مَتَّن). ومن ذهب إلى الأصالة يرى أنه مصدر (تَمْتَن).

التاسع: الخلاف في أصل الكلمة، ومن هذا الخلاف في تاء (اسْتَاعَ يَسْتِيعُ)، فمن ذهب إلى الأصالة جعل التاء بدلاً من الطاء؛ لأن الأصل:(اسطاع)، ومن ذهب إلى الزيادة جعل التاء زائدة والطاء محذوفة، والأصل: (استطاع).

(الثانية): تنوعت الأدلة التي اعتمد عليها الذاهبون إلى الأصالة، أهمها:

الأول: الحمل على الأكثر، ومن هذا:

١ـ جَعْل (مُغْفُور) على (فُعْلُول)، لا (مُفْعُول)؛ لقول العرب: (خرجوا يَتَمَغْفَرون)، فـ (يتمغفرون) على (يَتَفَعْلَلون)، لا (يَتَمَفْعَلُون)؛ لقلة (تَمَفْعَلَ)، وكثرة (تَفَعْلَلَ).

٢ـ حَمْل (مُغْرود) على (فُعْلول)؛ لأن (فُعْلُولاً) أكثر من (مُفْعول).

٣ـ حَمْل النون في (عَجَنّس) على الأصالة؛ لأنها تعارضت فيها زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغُلّب التضعيف؛ لأنه الأكثر.

٣- حَمْل التاء في (تَوْرَاة) على الأصالة، والواو على الزيادة؛ لأن (فَوْعَلة) كثير في لغة العرب، نحو: (صَوْمَعَة)، و(حَوْصَلة)، و(دَوْسَرة)، أما (تَفْعَلَة) بفتح العين فنادر لا يكاد يوجد في كلام العرب، وأما (تَفْعِلَة) بكسر العين فلا يكون إلا بالحمل على لغة طيّئ، والقرآن ما نزل بها البتة.

٤- جَعْل (ضَيْفَن) على وزن (فَيْعَل)، لا (فَعْلَن)؛ لأن (فَيْعَلاً) أكثر في الكلام من (فَعْلَن).

الثاني: الحمل على أحسن الأقبحين، فقد نصوا على أن واو (وَرَنْتَل) فيها ضرورتان: إحداهما: أن يُدّعى كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة، ومعلوم أن الواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير، نحو: (الوَصْوَصَة) و (الوَحْوَحَة). والأخرى: أن تُجعل زائدة أولاً، ومعلوم أن الواو لا تزاد أولاً. فإذا كان كذلك كان جعلُها أصلاً أولى من جعلها زائدة، وذلك لأن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، وهو التضعيف، وأما زيادتها أولاً فهذا أمر لم يوجد على حال.

الثالث: الحمل على النظير، ومن هذا قولهم بأصالة نون (رُمّان)، حملاً على ما يجيء في النبات كثيرًا، مثل: (قُرَّاص)، و(حُمَّاض).

الرابع: أن تؤدي الزيادة إلى بناء غير موجود، ومن أمثلة ذلك:

١- جَعْل الواو أصلية في (وَرَنْتَل)؛ لأنها لو جُعلت زائدة لكان الوزن (وَفَنْعَلاً)، وهو بناء غير موجود.

٢- جَعْل النون أصلية في (ارْجَحَنّ)؛ لأنها لو جُعلت زائدة لكان على (افْعَلّ)، وهو بناء ليس في أبنية الأفعال.

٣- جَعْل النون أصلية في (ذُرْنُوح)؛ لأنها لو كانت زائدة لأدى هذا إلى بناء غير موجود، وهو(فُعْنُول).

٤- جَعْل الياء في (شِيرَاز) أصلية؛ لأن هذا يؤدي إلى بناء موجود، وهو (فِعْلال)، نحو: (سِرْداح)، بخلاف زيادتها فتؤدي إلى بناء غير موجود، وهو (فِوْعال).

٥ـ جَعْل الميم والنونين في (مَنْجَنُون) أصولاً، والوزن (فَعْلَلُول)؛ لأن الزيادة تؤدي إلى بناء غير موجود هو(مَنْفَعُول)، أو(فَنْعَلُون)، أو(فَنْعَلول).

٦ـ جَعْل النون أصلية في (شَيْطَان)؛ لأن زيادتها تؤدي إلى وجود بناء ليس من أبنية العربية هو (تَفَعْلَن) في قول العرب: (تشيطن).

٧ـ جَعْل النون أصلية في (زَيْتُون)؛ لأن زيادتها تؤدي إلى إثبات (فَعْلُون)، وهو بناء لم يستقر في كلامهم.

الخامس: أن يكون الحرف على هيئة تُخرجه عن شبه حروف العلة، فلا يحكم بزيادته، وإنما يحكم عليه بالأصالة، ومن هذا الذهاب إلى أصالة نون (عَجَنّس)؛ لأنها مدغمة، وإدغامها يخرجها من شبه حروف العلة؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، فتتشبث بالحركة، وتكون من الفم، وتَضعُف الغنة فيها.

السادس: وقوع الحرف في موضع لا تطرد فيه الزيادة، ومن أمثلة هذا:

١ـ جَعْل نون (خنزير) أصلية؛ لأن النون لا تطرد زيادتها ثانية، بخلاف الثالثة، نحو: (قُرُنْفُل).

٢ـ جَعْل ياء (شيراز) أصلية مبدلة من الواو، والأصل (شِوْرَاز)؛ لأن زيادة الواو في أول أحوالها ساكنة بعد كسر لم يثبت.

٣ـ جَعْل ياء (يَسْتَعُور) أصلية؛ لأنها لا تزاد متقدمة على أربعة أصول إلا في فعل أو اسم يشبهه.

السابع: ثبوت الحرف في الاشتقاق، ومنه:

١ـ جَعْل نون (رُمّان) أصلية؛ لقولهم العرب: (أرض رَمِنة).

٢ـ جَعْل النون أصلية في (زَيْتُون)؛ لقول العرب: (أرض زَتِنَة)، أَي: فيها زيتون.

الثامن: ثبوت الحرف في الجمع، ومنه:

١ـ جَعْل نون (عَنْكَبُوت) أصلية؛ لقولهم في الجمع (عَنَكِب).

٢- جَعْل النون الأولى في (مَنْجَنون) أصلية؛ لقولهم: (مَنَاجين) في الجمع.

التاسع: عدم تناسب الزيادة مع معنى الكلمة، وهذا واضح في (نَخْرَبُوت)؛ لأن من ذهب إلى زيادة النون جعله مأخوذًا من (الخراب)، وهذا لا يتناسب مع المعنى الذي وُضِع له اللفظ، وهو الناقة الفارهة.

(الثالثة): تنوعت - أيضًا - الأدلة التي اتكأ عليها الذاهبون إلى الزيادة، أهمها:

الأول: أن تكون الكلمة المزيدة في معنى كلمة غير مزيدة، ومن هذا:

١- جَعْل اللام زائدة في (عبدل)؛ لأنها بمعنى (عبد).

٢ - جَعْل الميم زائدة في (قُمَارص)؛ لأنها بمعنى (قارص).

الثاني: أن يوجد تناسب في المعنى بين الكلمة المزيدة والأصل المأخوذة منه، ومن ذلك:

١- جَعْل الميم زائدة في (هرماس)؛ لأنه مشتق من الهرس وهو الدّق؛ إذ الأسد يدق، وكأن الكلمة قد قويت بالميم لتدل على كثرة هرسه.

٢- جَعْل (الخنزير) مأخوذًا من (الخزر)؛ لأن ذلك لازم له، فكل خنزير أخزر.

٣- جَعْل (هِبْلِع) من البلع؛ لأن (الهِبْلَع) هو كثير البلع.

٤- جَعْل (هِجْرَع) من (الجرع)، وهو المكان السهل المنقاد؛ لأن (الهِجْرَع) هو الرجل الكثير (الجرع)، فزيادة الهاء تُنبّه على المبالغة في هذا المعنى.

٥- جَعْل (هُرْكُولة) مأخوذًا من (الرَّكْل)؛ لأن الهركولة هي المرأة الضخمة الأوراك التي تركل في مشيتها.

٦- جَعْل (عُنْصُوَة) مأخوذًا من (شقّ العصا)؛ لأن شق العصا يعني التفريق، وكذلك (عُنْصُوَة)؛ لأنه مفرد (عِنَاص)، وهو الشعر المتفرق في نواحي الرأس.

الثالث: الحمل على الأكثر، ومن هذا:

١ـ جَعْل النون زائدة في (رُمّان) حملاً على الأكثر، لأن ما قبل الألف مضعّفًا، وهذا موضع الأكثر فيه زيادة الألف والنون فيما عرف اشتقاقه.

٢ـ جَعْل نون (نَرْجِس) زائدة؛ لأن الزيادة تؤدي إلى بناء موجود هو (نَفْعِل)، أما الأصالة فتؤدي إلى بناء غير موجود هو (فَعْلِل)، وإذا كان الأمر كذلك قُضِي عليها بالزيادة؛ للدخول في باب الأوسع؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول.

الرابع: الحمل على النظير، ومن هذا جعلهم النون زائدة في (عَجَنّس)؛ لأن النونين جاءتا مزيدتين فيما عُرف اشتقاقه، نحو: (ضَفَنّط)، و(زَوَنّك)، فهما من (الضّفَاطة) و(الزَّوْك)، فحُمِل ما لا يعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه.

الخامس: تعاقب بعض الحروف، فقد ذهبوا إلى زيادة النون في (نَرْجِس)؛ لأنه ليس في كلام العرب نون بعدها راء بغير حاجز.

السادس: أن تؤدي الأصالة إلى بناء غير موجود، ومن هذا:

١ـ جَعْل الياء الأولى في (يَهْيَرّ) زائدة؛ لأن الأصالة تؤدي إلى بناء غير موجود هو (فَعْيَلّ).

٢ـ جَعْل الهمزة في (ضَهْيَأ) زائدة؛ لأن الأصالة تؤدي إلى بناء غير موجود هو(فَعْيَل)، فهذا البناء لم يرد إلا مكسور الفاء، نحو: (حِذْيم)، و(طِرْيم).

السابع: سقوط الحرف في الجمع، ومن هذا جَعْل النون الأولى في (منجنيق) زائدة؛ لسقوطها في (مَجَانيق)، ولو كانت أصلية لقالوا: (مناجيق).

الثامن: سقوط الحرف في الاشتقاق، ومنه:

١ـ جَعْل الميم والنون الأولى في (مَنْجَنِيق) زائدتين؛ لقول العرب: (جَنَقُوهم بالمَجَانيق)، وقولهم: (كانت بيننا حروب عُون تُفقأ فيها العيون، مرة نُجْنَق وأخرى نُرْشَق).

٢- جَعْل المبرد - فيما نسب إليه - اللام في (العِثْوَلّ) زائدة؛ لقول العرب: (ضِبْعان أَعْثَى)، و(ضَبُع عَثْوَاء)، إذا كانا كثيرَي الشَّعر.

٣- جَعْل الهمزة في (ضَهْيَأ) زائدة لقولهم: (امرأة ضهيا)، وقولهم: (نساء ضُهْي) من غير همزة.

(الرابعة): أسقط الجرمي - فيما حُكي عنه - اللام من حروف الزيادة العشرة، وأسقط المبرد - فيما حُكي عنه - الهاء منها. وما حُكي عن المبرد يخالف ما نص عليه في المقتضب، فقد جعل الهاء منها.

(الخامسة): جَعَل محمد بن حبيب، والأزهري - فيما حُكي عنهما - الكاف من حروف الزيادة. وجَعَل ثعلب - فيما نسب إليه - وابن فارس الباء منها.

(السادسة): قد ينص أحد العلماء على الإجماع في مسألة ما على الرغم من وجود الخلاف فيها، ومن أمثلته:

١- حكاية الفيومي الاتفاق على زيادة النون في نحو: (نَرْجِس). وهذا غير صحيح لورود الخلاف.

٢- حكاية محمد بن الطيب الفاسي الإجماع على زيادة الهاء في (أمّهات). وهذا مردود بورود الخلاف.

(السابعة): قد يكون للعالم الواحد رأيان في المسألة الواحدة، وقد بدا هذا جليًّا عند غير واحد من العلماء، منهم:

١- سيبويه: وقد جاء هذا في مواضع:

أ - ذهب في أحد قوليه إلى أن الواو زائدة والألف أصلية في (قَطَوْطَى)، والوزن (فَعَوْعَل). وذهب في قوله الآخر إلى أن الوزن (فَعَلْعَل) بتكرير العين واللام، فإحدى اللامين وإحدى العينين زائدتان.

ب - اختلفت كلمته في نون (عَنْكَبُوت)، فنراه تارة ينص على أصالة النون، وتارة أخرى ينص على زيادتها.

ج - نص تارة على أن (مَنْجَنُون) بمنزلة (عَرْطَلِيل)، واستدل بقولهم: (مَنَاجِين)، وقوله هذا يدل على أن الميم والنون الأولى أصليتان، ويكون

وزنه ـ حينئذٍ ـ (فَعْلَلول). ونص تارة أخرى أن (فَعْلَلُولاً) قليل، ومنه (مَنْجَنُون)، ثم أردف هذا بأن (فَنْعَلُول) اسم منه (مَنْجَنُون).

٢ـ الأخفش: فقد حكى عنه أبو حيان والأشموني أنه صاحب قولين في (عبدل)، أحدهما في كتابه "الأوسط "، وهو أن اللام تزاد في (عبدل) وحده، والآخر في غير هذا الكتاب، وهو أن اللام أصلية، وهو مركب من (عبد الله)، كقولهم: (عَبْشَمِيّ).

٣ـ ابن دريد: فقد ذهب تارة إلى أصالة النون في (خِنْزِير)، وتارة إلى زيادتها.

٤ـ ابن القطاع: فقد ذهب في كتابه "الأبنية" إلى زيادة اللام في (نَهْشَل)، فهو عنده مأخوذ من (النهش). لكنه ذكر هذا اللفظ في كتابه "الأفعال" في معرض حديثه عن الرباعي الصحيح، وهذا يوحي بأصالة اللام.

٥ـ ابن الحاجب: فقد ذهب في "الشافية" إلى تجويز كون الهمزة أصلية والواو زائدة أو العكس في (أَوْلق)، وذهب في "شرح المفصل" إلى زيادة الهمزة وأصالة الواو، واسمًا تجويز الزمخشري الأمرين بغير المستقيم.

٦ـ ابن عصفور: وقد بدا هذا في موضعين:

أ ـ ذهب في أحد قوليه إلى أن النون أصلية في (ذُرْنُوح)، ووزنه (فُعْلول). وذهب في قوله الآخر إلى زيادتها.

ب ـ ذهب في أحد قوليه إلى أن (نَخْوَرِش) خماسي وزنه (فَعْلَلِل)، وجعل هذا أَوْلى من ادّعاء بناء لم يستقر في كلامهم. وذهب في قوله الآخر إلى أن الواو زائدة.

٧ ـ أبو حيان: وقد بدا هذا في مواضع:

أ ـ ذهب في كتابه "المبدع" إلى أن الميم في (حلقوم) أصلية، وذهب في كتابه "الارتشاف" إلى زيادتها.

ب ـ ذهب في كتابه "المبدع" إلى أن الميم في (بلعوم) أصلية، وذهب في كتابه "الارتشاف" إلى زيادتها.

ج ـ ذهب في كتابه "المبدع" إلى أن النونين في (عجنّس) أصليتان، وذهب في كتابه "الارتشاف" إلى زيادتهما.

(الثامنة): نُسبت آراء إلى بعض العلماء وفي كتبهم المطبوعة ما يخالفها، ومن أمثلة ذلك:

١ـ حكى الأخفش الصغير عن المبرد أنه ذهب إلى أن (العِثْوَلّ) لامه زائدة كلام (فَحْجَل)، فهو من قولهم: (ضِبْعان أَعْثَى)، و(ضَبُع عَثْوَاء)، إذا كانا كثيري الشَّعر. وبالرجوع إلى كتاب "المقتضب" وجدته يرى أن فيه زائدتين الواو وإحدى اللامين.

٢ـ حكى الأشموني والزبيدي أن السيرافي يذهب إلى زيادة الميم في (مَأْجَج)، و(مَهْدَد). وبالرجوع إلى "شرح الكتاب" وجدته يقوّى ما ذهب إليه سيبويه، وهو أصالة الميم.

٣ـ حكى أبو حيان عن الفارسي أنه يرى أن الواو زائدة والألف أصلية في (قَطَوْطَى)، والوزن (فَعَوْعَل). وهذا يخالف ما قاله في "التكملة"؛ لأنه يرى أن الأَوْلَى أن تكون على وزن (فَعَلْعَل).

٤ـ حكى أبو حيان عن أبي بكر الزبيدي أنه ذهب إلى أصالة الياء الأولى والثانية في (يَهْيَرّ) والوزن (فَعْلَلّ)، كـ (قَهْقَرّ). وبالرجوع لكتابه "الاستدراك" وجدته ذهب إلى زيادة الياء الأولى دون الثانية، والوزن(يَفْعَلّ).

(التاسعة): قد تكون عبارة أحد العلماء موهمة، فيختلف العلماء في تأويلها، ومن هذا الاختلاف في قول الأصمعي: إن (هِرْمَاسًا) من (الهرس)، وهو الدق. فقد فسّره ابن جني في المنصف على أنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن (هِرْمَاسًا) ثلاثي، والميم زائدة، والآخر: أنه رباعي قريب من لفظ الهرس ومعناه، لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف ـ فليس أحدهما من الآخر، نحو: (سَبِط) و(سِبَطْر). ونص في الخصائص على أنه ينبغي أن يكون من أصلين ثلاثي ورباعي. وفسّره في سر الصناعة على زيادة الميم. وحكى أبو حيان، والزبيدي أن الزيادة منقولة عن الأصمعي.

(العاشرة): التزام علمائنا بالأمانة العلمية فيما ينقلون، ويتجلى هذا في نص ابن جني على أن القول بأصالة النون في (زَيْتُون) هو قول ابن دريد أو ابن كيسان، فإنه ـ كما بدا ـ لم يكتف بنسبة القول إلى أحدهما، وإنما ذكر الاثنين؛ لأنه شك في صاحب هذا القول.

تلك هي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، والله أسأل ـ وهو خير من يُسْأل ـ أن يوفقني لخدمة كتابه، ولغة القرآن، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

فهرس المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ت٥١٥هـ) - تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم - دار الكتب المصرية - القاهرة (١٩٨٩م).
- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان الصديقي (ت١٠٥٧هـ) - تحقيق: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت (٢٠٠١م).
- أحكام القرآن لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) - تحقيق: محمد عبد القادر عطا - دار الفكر - لبنان (بدون).
- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - مصر - الطبعة الرابعة ١٩٦٣ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) - تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود (ت٩٨٢هـ) - تحقيق: عبد القادر أحمد عطا - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض (بدون).
- أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق: عبد الرحيم محمود - دار ابن خلدون (بدون).
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيها مهذبًا لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) - تحقيق: أغناطيوس كويدي - روما (١٨٩٠م).
- الاشتقاق لابن دريد (ت٣٢١هـ) - تحقيق: عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثالثة (بدون).
- اشتقاق الأسماء للأصمعي (ت٢١٦هـ) - تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي - مكتبة الخانجي - الطبعة الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ـ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ وعبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة (١٩٨٧م).
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ـ تحقيق: عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ) ـ تحقيق: زهير غازي زاهر ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ ـ١٩٨٨م).
- الأفعال لابن القطاع (ت٥١٥هـ) ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (١٣٦٠هـ).
- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ـ تحقيق: محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولي (١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ لأبى البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ المكتبة العصرية ـ بيروت (١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت٦٩١هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الجيل (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق: حسن أحمد العثمان ـ المكتبة المكية ـ مؤسسة الريان ـ الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق: موسى بناي العليلي ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ـ العراق (بدون)
- البحر المحيط لأبى حيان (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م).

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) - تحقيق: محمد على النجار - المكتبة العليمية - بيروت (بدون).
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى (ت١٢٠٥هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - الطبعة الأولي (١٣٠٦هـ).
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ) - تحقيق: على محمد البجاوي - مطبعة الحلبي (بدون).
- التبيان في تفسير غريب القرآن للهائم المصري (ت٨١٥هـ) - تحقيق: فتحي أنور الدابولي - دار الصحابة للتراث - طنطا (١٤١٢هـ -١٩٩٢م).
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) - دار سحنون - تونس (بدون).
- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب للأعلم (ت٤٧٦هـ) - تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة (١٤١٥هـ -١٩٩٤م).
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ت٧٦٤هـ) - تحقيق: السيد الشرقاوي - الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- التعليقة على كتاب سيبوية للفارسي (ت٣٧٧) - تحقيق: عوض حمد القوزي - جامعة الملك سعود - الرياض - الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع لابن جني (ت٣٩٢هـ) - تحقيق: محمد بهجة الأثري - مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية (بدون).
- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (ت٦٠٤هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- التكملة للفارسي (ت٣٧٧هـ) - تحقيق: كاظم بحر المرجان - عالم الكتب - الطبعة الثانية (١٤١٩هـ -١٩٩٩م).

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م).
- تهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠ هـ) ـ تحقيق: محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (٢٠٠١م).
- التيسير بشرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي(ت١٠٣١هـ) ـ مكتبة الإمام الشافعي ـ الرياض ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ـ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ـ مكتبة الحلواني ـ الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ) ـ دار الشعب ـ القاهرة (بدون).
- الجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ـ تحقيق: علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة (١٤٠٨-١٩٨٨).
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت٣٢١هـ) ـ تحقيق: رمزي بعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت (١٩٨٧م).
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (ت ٨٧٥هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت (بدون).
- حاشية الخضري (ت١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ـ تحقيق: مصطفي إمام ـ مكتبة المتنبي ـ الطبعة الأولي (١٩٧٩م).
- حواشي الشرواني (ت١٣٠١هـ) على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ ـ١٩٧٧م).

- الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) - تحقيق: محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الرابعة (١٩٩٩م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) - تحقيق: أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق (بدون).
- الدر المنثور للسيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق - دار الفكر- بيروت (١٩٩٣هـ).
- دقائق التصريف للقاسم المؤدب (ت٣٣٨هـ) - تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وزميليه - مطبعة المجمع العلمي العراقي (١٩٨٧م).
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: أبو إسحاق الحويني - دار ابن عفان - الخبر (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ديوان الأعشى الكبير - تحقيق: محمد حسين - مكتبة الآداب - الجماميز - القاهرة (بدون).
- ديوان جرير - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب - صححه ورتبه: وليم بن الورد - دار ابن قتيبة - الكويت (بدون).
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) المسمى بالتبيان في شرح الديوان - ضبطه وصححه: مصطفى السقا، وزميليه - دار المعرفة - بيروت (بدون).
- ديوان العجاج - تحقيق: عبد الحفيظ السلطي - مكتبة أطلس - دمشق(بدون).
- ديوان لبيد ربيعة - دار صادر - بيروت (بدون).
- ديوان ليلى الأخيلية - تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية - وزارة الثقافة والإرشاد - سلسة التراث (٥) - بغداد (بدون).
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) - دار الجيل - بيروت (بدون).
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) - تحقيق: محمد سليم الجندي - دار صادر - بيروت (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- روح البيان لإسماعيل حقي الإستانبولي (ت١١٢٧هـ) ـ دار إحياء التراث العربى(بدون).
- روح المعاني للألوسي (ت١٢٠٧هـ) ـ دار إحياء التراث ـ بيروت (بدون).
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام المعافري (ت٢١٣هـ) ـ تأليف: السهيلي (ت٥٨١هـ) ـ تحقيق: مجدي منصور الشورى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت(بدون).
- زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزي (ت٥٧١هـ) ـ المكتب الإسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ).
- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ـ تحقيق: حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م).
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م).
- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي (ت٦٤٣هـ) ـ تحقيق: محمد أحمد الدالي ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق: حسن أحمد العثمان ـ المكتبة المكية ـ مكة المكرمة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
- شرح ابن إياز (ت٦٨١هـ) على تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التصريف في علم التصريف ـ تحقيق: أحمد دولة محمد الأمير ـ رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).
- شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م).
- شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني ـ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية (بدون).

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت٦٠٩هـ) - تحقيق: سلوى محمد عمر - جامعة أم القرى (١٤١٩هـ).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) - تحقيق: عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ -٢٠٠٠م).
- شرح السنة للبغوي (ت٥١٠هـ) - تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- شرح السيوطي (ت٩١١هـ) لسنن النسائي - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
- شرح الشافية للخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ) - تحقيق: حسن أحمد الحمدو - رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي (ت٦٨٦هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وزميليه - دار الكتب العليمة - بيروت (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام (ت٧٦١هـ) - تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل - المكتبة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) - تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى (بدون).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨هـ) - تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد على - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) - مكتبة المتنبي - القاهرة (بدون).
- شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي (ت٦١٩هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ـ تحقيق: فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية ـ حلب ـ الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).
- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى لابن إدريس البهوتي (ت١٠٥١هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت (١٩٩٦م).
- شعر عمر بن معدي كرب الزبيدي ـ جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ـ تحقيق: عمر فاروق الطباع ـ مكتبة المعارف ـ بيروت (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) ـ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م).
- ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز (ت٤١٢هـ) ـ تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية (بدون).
- الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني (ت٦٥٠هـ) ـ حرف الفاء ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ـ سلسلة المعاجم والفهارس(٤١) (١٩٨١م).
- علل النحو للوراق (ت٣٢٥هـ) ـ تحقيق: محمود جاسم الدرويش ـ مكتبة الرشد ـ الرياض (١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م).
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني (ت٨٥٥هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (بدون).
- عنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (ت٨٧٩هـ) ـ تحقيق: أحمد عفيفي ـ دار الكتب المصرية ـ الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).

- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي (ت١٣١٩هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٩٩٥م).
- العين للخليل (ت١٧٥هـ) ـ تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م).
- غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ـ تحقيق: عبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد (١٣٩٧هـ).
- غريب الحديث لأبي عبيد (ت٢٢٤هـ) ـ تحقيق: حسين محمد شرف، وعبد السلام هارون ـ المطابع الأميرية (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- غريب الحديث للخطابي (ت٣٨٨هـ) ـ تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي ـ جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ).
- غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (ت٣٣٠هـ) ـ تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران ـ دار قتيبة (١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م).
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة ـ لبنان ـ الطبعة الثانية (بدون).
- فتح القدير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون).
- الفصول في العربية لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) ـ تحقيق: فائز فارس ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق: حسن موسى الشاعر ـ دار البشير ـ عمان (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).
- في التعريب والمعرب لابن بري (ت٤٩٩هـ) ـ تحقيق: إبراهيم السامرائي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر (١٣٥٦هـ).
- القاموس المحيط للفيروزابادى (ت٨١٧هـ) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م).

- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية لأبي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ) ـ تحقيق: حسين فيض الله ـ مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ الطبعة الأولى (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (بدون).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ تحقيق: عبد الرزاق المهدي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (بدون).
- كشاف القناع عن متن الإقناع لابن إدريس البهوتي (ت١٠٥١هـ) ـ تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال ـ دار الفكر ـ بيروت (١٤٠٢هـ).
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري (ت٧٣٠هـ) ـ تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م).
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (ت٥٤٣هـ) ـ تحقيق: محمد أحمد الدالي ـ مطبعة الصباح ـ دمشق (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ـ تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري ـ مؤسسة الرسالة ـ لبنان (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- اللامات للزجاجي (ت٣٣٧هـ) ـ تحقيق: مازن مبارك ـ دار الفكر (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ) ـ تحقيق: عبد الإله نبهان ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م).
- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) ـ تحقيق: عبد الله الكبير، وزميليه ـ دار المعارف (بدون).

- اللمحة فى شرح الملحة للصايغ (ت٧٢٠هـ) - تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م).
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا - مكة المكرمة - الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- المبدع فى التصريف لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) - تحقيق: عبد الحميد السيد طلب - مكتبة دار العروبة - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ) - تحقيق: محمد فؤاد سزكين - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية (١٤٠١هـ -١٩٨١م).
- مجالس ثعلب (ت٢٩١هـ) - تحقيق: عبد السلام هارون - دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية (بدون).
- مجمع الأمثال للميداني (ت٥١٨هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت (بدون).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤١هـ) - تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ -١٩٩٣م).
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ت٦٨١هـ) - تحقيق: محمد صفوت محمد علي - رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية - القاهرة (بدون).
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (ت٤٥٨هـ) - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت (٢٠٠٠م).
- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت٧٢١هـ) - تحقيق: محمود خاطر - مكتبة لبنان (١٤١٥هـ -١٩٩٥م).
- المخصص لابن سيدة (ت٤٥٨هـ) - تحقيق: خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وزميليه ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة (بدون).
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ـ تحقيق: محمد كامل بركات ـ دار الفكر بدمشق (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).
- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٩٨٧م).
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض(ت٥٤٤هـ) ـ المكتبة العتيقة، ودار التراث (بدون)
- مشكل إعراب القرآن لمكي (ت٤٣٧هـ) ـ تحقيق: حاتم صالح الضامن ـ دار البشائر ـ بيروت (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).
- المصباح المنير للفيومي (ت٧٧١هـ) ـ المكتبة العلمية ـ بيروت (بدون).
- معالم التنزيل للبغوي (ت٥١٠هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).
- معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ـ تحقيق: هدى محمود قراعة ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤١١هـ ـ١٩٩٠م).
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- معاني القرآن للنحاس (ت٣٣٨هـ) ـ تحقيق: محمد علي الصابوني ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١٠هـ) ـ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ـ دار الحديث ـ القاهرة (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).
- معجم البلدان لياقوت (ت٦٢٦هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون).
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ) ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار الجيل ـ بيروت (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- المغرب في ترتيب المعرب (معجم لغوي) لأبي الفتح المطرزي(ت٦١٠هـ) ـ تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار ـ مكتبة لبنان (بدون).

- مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ) - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- المفتاح في التصريف للجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق: علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) - تحقيق: علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت (١٩٩٣م).
- المقتصد في شرح التكملة للجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق: أحمد عبد الله ابراهيم الدويش - سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨) - جامعة محمد بن سعود (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) - تحقيق: محمد عضيمة - القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- الممتع في التصريف لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) - تحقيق: فخر الدين قباوة - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المنصف شرح الإمام ابن جني (ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني (ت٢٤٧هـ) - تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين - مكتبة الحلبي - الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي (ت٧٤٩هـ) - تحقيق: هادي عبد الله ناجي - مكتبة الرشد - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (ت٦٧٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ) - تحقيق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت (١٣٨٨هـ).
- النكت في القرآن الكريم للمجاشعي (ت٤٧٩هـ) - تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ـ تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي ـ دار إحياء الكتب العربية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ـ دار الجيل ـ بيروت (١٩٧٣م).
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية (بدون).
- الوافية نظم الشافية للنيساري (ت بعد ١١٣٣هـ) ـ تحقيق: حسن أحمد العثمان ـ المكتبة المكية ـ مكة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).